

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مولود معمري - تيزي وزو -
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدابها



التخصص: اللغة والأدب العربي
الفرع: علوم اللغة

بحث لنيل شهادة الماجستير

إعداد الطالب: بلقاسم منصوري

الموضوع:

الآراء النحوية في كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) -دراسة وصفية تحليلية-

لجنة المناقشة:

- أ / عمر بلخير، أستاذ محاضر صنف "أ"، جامعة مولود معمري تيزي وزو..... رئيسا.
أ.د / صالح بلعيد، أستاذ التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة مولود معمري تيزي وزو مشرفا ومقررا.
د / السعيد حاويزة، أستاذ محاضر صنف "أ"، جامعة مولود معمري تيزي وزو..... عضوا ممتحننا.
د / ذهبية هو الحاج، أستاذة محاضرة صنف "أ"، جامعة مولود معمري تيزي وزو..... عضوا ممتحننا.

تاريخ المناقشة: 2013/03/07

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ نَعَلْنَا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانٌ

الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴿١٠٣﴾

[النحل: 103]

إهداء

إلى من فطر القلب برحيله
وتمنى أن يعانقني فخرا بنجاحي
إليك أبي طهر الله ثراك
بكل حرف في العلم أكتبه.
إلى التي تحفني بركات دعائها
في كل خطوة أنخطوها
إليك أمي

أهدي ثمرة جهدي

شكر وعرفان

أشكر الله سبحانه وتعالى، وبعده
أشكر الأستاذ الدكتور صالح بلعيد علي
متابعته جميع أطوار هذا البحث، بصدور
رحب، فالله أسأل أن يزيدَه فضلاً علي
فضل، وعلماً علي علم، وأثني بالشكر
علي من عهدت فيه تواضع العلماء، وهيبة
العظماء، الدكتور السعيد حاويزة، كما
أشكر كل من أعانني في إعداد هذا البحث
بأي وجه كان، وأسأل الله أن يجزيهم عني
أحسن الجزاء.

قالوا عن كتاب (اللغة العربية معنا ومبناها):

"أجرأ محاولة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية بعد سيويه وعبد القاهر، أقول أجرأ محاولة، لأنني أعرف أنها كذلك، ولا أقول أخطر محاولة لأنني لا أعلم ما يترتب عليها من آثار، ولو أن جمهور الدارسين أعطى هذا الكتاب ما يسعى إليه من إثارة الاهتمام، فإنه ينبغي لهذا الكتاب أن يبدأ عهداً جديداً في فهم العربية الفصحى: معناها ومبناها، وأن يساعد على حسن الانتفاع بها لهذا الجيل وما بعده من أجيال".

تمام حسن اللغة العربية معنا ومبناها، ص 10.

"ويقف في الصدارة من هذه المحاولات كتاب أستاذنا تمام حسن (اللغة العربية معنا ومبناها) وله كتاب له ما بعده، أو هكذا كان ينبغي أن يكون؛ إذ هو جهد بصير يبين في جوهره جميع ما سبقه من جهود، ويجمعه بهذه الجهود أنه لا يزال مثلها واقعا في حيز نحو الجملة. بيد أنه مؤهل —ولا سيما بنظريته في القرائن التحوية والتعليق— لأن يكون منطلقاً رصينا موفقاً لارتداد آفاق جديدة يكون فيها التحوق قطب الطرق التحليلية في دراسة النص".

سعد عبد العزيز مصلوح، في اللسانيات العربية المعاصرة دراسات ومناقشات، ص 204.

"وفي هذا الكتاب —اللغة العربية معنا ومبناها— أودع الدكتور تمام حسن خلاصة الأفكار، التي كانت تدور في ذهنه منذ أمد بعيد عن المنهج الوصفي البنيوي في دراسة اللغة ومحاولة تطبيقه على اللغة العربية".

عبد الرحمن حسن العارف، تمام حسن رائداً لغوياً، ص 18.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة: الحمد لله حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على خير عباد الله الصالحين، محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنَّ أهم ميزة حظيت بها اللغة العربية، هي الاهتمام الكبير والمتواصل، الذي خصَّها بها علماءها ودارسوها، قديماً وحديثاً، لما لها من دورٍ أساس في حياة الفرد والمجتمع العربي، ولكونها دائماً الحاجة لتوضيح قوانينها وتيسير تعلّمها، واحتواء الألفاظ الحضارية لجعلها تواكب التطورات الراهنة.

فلغتنا العربية، وجدت الكثير من الدارسين عملوا على خدمتها، وبذلوا جهداً في التقعيد لتراكيبها وأحوالها، فكان نتاج مجهوداتهم تراثاً لغوياً قلماً نجده عند الأمم الأخرى، وازداد هذا الاهتمام في عصرنا الحالي، من خلال إعادة قراءة هذا الموروث، فبرزت حركة لغوية قادها جيل من رواد علم اللغة الحديث، درسوا واحتكوا بالمدارس الغربية، وقدموا محاولات تروم التيسير والإصلاح والتجديد، كما ظهرت جهود أخرى عمدت إلى قراءته بمنظور المناهج الغربية الحديثة، وكانت لهذه الرؤى المختلفة التي سادت البحث اللغوي العربي في بداياته، أثرٌ في انقسام الدارسين العرب إلى فريقين:

- الفريق الأول تشبَّث بالفكر اللغوي العربي القديم، ورفض كلَّ دعوات التجديد؛

- الفريق الثاني حاول تطبيق المناهج الغربية الحديثة على التراث العربي.

ومن بين الذين حاولوا تقديم علم اللغة الحديث للباحث العربي، وإعادة قراءة التراث العربي وفق المناهج الغربية، والمنهج الوصفي بخاصة؛ نجد تمام حسّان الذي قدّم محاولة في كتابه **(اللغة العربية معناها ومبناها)** كانت نتاج زمن طويل من إعمال الفكرة وحصيلة جهدٍ مظنٍ في دراسة اللغة، فخالف ما استقرّ عليه الأمر منذ عهد سيبويه إلى عصره فرفض نظرية العامل التي بُني عليها النحو العربي، وصاغ بديلاً عنها متمثلاً في **(نظرية القرائن اللفظية)** فجاوز بها كلَّ علماء العربية؛ حتى من سبقوه بنقدها كابن مضاء، وما التقسيم السباعي للكلم الذي اقترحه في كتابه بدلاً من القسمة الثلاثية الموروثة عن القدامى، وجعل أصل الاشتقاق الأصول الثلاثة للكلمة (فاؤها ولامها وعينها) بدلاً من الفعل، كما رأى الكوفيون أو المصدر كما

ذهب إليه البصريون، إلاّ دليلاً على عمق تفكيره وبصيرته في علوم العربية، وقد ساعده على ذلك إلمامه بالتراث العربي، وفهمه لإجراءات المناهج اللغوية الحديثة.

وإنّ هذا البحث جاء ليسلط الضوء على الآراء النحوية التي قدمها تمام حسّان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) الذي أغفل ولم يُعط حقه من الدراسة، وظلّ لزمّن طويل في منأى عن اهتمام الدارسين، حتّى ظنّ صاحبه أنّ محاولته لم ترق لأنّ تظفر بالعبارة، وما صمّتهم إلاّ دليل على ذلك، ثم جاءت بشائر النقد كما سمّاها تمام حسّان، عبارة عن ردود نُشرت في مجلات مختلفة. و(اللغة العربية معناها ومبناها) الذي هو مدونة بحثنا يحتاج إلى أكثر من دراسة معمّقة، من شرح ونقد وتحليل، لما أثار من قضايا تمس جوهر اللغة العربية.

سبب اختياري للموضوع: لعلّ من بين الأسباب التي دفعتني لاختيار البحث في موضوع (الآراء النحوية في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها) ما يلي:

- مشكلة النحو التي أرقتني، والمتمثلة في نفور بعض الدارسين ومتعلمي اللغة العربية منه واتهامه بالصعوبة، وظهور دعاة التيسير والإصلاح والتجديد؛

- أهمية هذا الدارس الذي نذر حياته لفكرة واحدة، وهي تجديد دراسة اللغة العربية، ومن أجلها هانت عليه حياة هي أقرب إلى الرهينة؛

- كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) الذي هو حصيلة آرائه، ونتاج أفكار تعود إلى بدايات بحثه في اللغة، كما أنّه يعدّ أول محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية العربية بعد سيبويه وعبد القاهر الجرجاني بشهادة بعض الدارسين، وقد وصفه سعد مصلوح بالكتاب الجديد بعد كتاب سيبويه، كما لو كان أصل كتب العربية، وهناك من رأى أنّه لم يُوضع كتاب حديث ضمن قائمة أمات الكتب العربية إلاّ كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها).

- والأمر الذي حزّ في قلبي، هو تأسّف تمام حسّان في كتابه (الخلاصة النحوية) لعدم تناول كتابه من قبل الدارسين المختصين بالنقد البناء، لمعرفة مدى صواب آرائه أو خطئها ويجدر الذكر أنّه قد أشار في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) بأنّ لو أعطى جمهور

الدّارسين هذا الكتاب ما يسعى إليه من إثارة الاهتمام، لكان بمثابة مقدمة لعهدٍ جديدٍ في فهم العربية الفصحى معنىً ومبنىً، كل هذا كان وراء اختياري لهذه المدوّنة.

إشكالية البحث: إنّ معظم الدّارسين يشكون داءً في النّحو العربي لا يستطيعون تشخيصه، فإذا أرادوا تشخيص هذا الداء، انصرفوا دون قصد، إلى سرد أعراضه دون إعطاء وصفة تُتلج صدور متعلّمي اللّغة العربية، فكم من محاولة ما زادت النّحو إلا تعقيداً. من هذا المنطلق خاض **تمام حسّان** تجربة رائدة في مجال تجديد دراسة النّحو وإعادة قراءته، فكان **تمام** من أهم الدّارسين العرب الذين كانت آراؤهم تستمدّ أصالتها من جذور التراث العربي القديم، وتسابير الحداثة من خلال النظريات الحديثة في دراسة اللّغة، من هنا نتساءل: إلى أي مدى استطاع **تمام حسّان** أن يضيف للدّرس النّحوي العربي آراء جديدة؟ وهل وُفق في إعادة ترتيب الموروث النّحوي العربي؟ وما هي الآراء النّحوية التي قدّمها في كتابه **(اللّغة العربية معناها ومبناها)**؟ وأي مرجعية معرفية يستند إليها في دراسته النّحو؟ وإلى أي مدى وُفق في معالجة قضية صعوبة النّحو العربي؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية وضعت الفرضيات الآتية:

- أليس من الضرورة الوقوف على الآراء النّحوية التي قدّمها **تمام حسّان** في كتابه **(اللّغة العربية معناها ومبناها)** فيمكن من خلالها أن نجد حلاً - ولو جزئياً - لقضية النّحو العربي؟
- ألم يحن الوقت لنفض الغبار عن كتابه، وإعطائه حقه من الدراسة، إذ يؤكّد الدّارسون قيمته العلمية وما يحويه من أفكار تدعوا إلى الاهتمام؟
- ألا يمكننا أن نستثمر آراء **تمام حسّان** في تيسير تعلم اللّغة العربية، ومن ثم تقليص الفجوة بين النّحو ومتعلّمه؟

المنهج المتبع: لقد تتبعت المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب ومثل هذه الدراسات، إذ يسمح لي باستكناه الآراء النّحوية عند **تمام حسّان**، من خلال كتابه **(اللّغة العربية معناها ومبناها)** وعلى أساس هذا المنهج قمت بـ:

- 1- وصف الظاهرة: حيث وصفت الآراء النحوية التي تضمنتها الكتاب وصفاً دقيقاً، متعمقاً في ثنايا فكر تمام حسّان؛
- 2- تحليل الظاهرة: وأخضعت هذه الآراء للتحليل، وفق إجراءات هذا المنهج قصد تبرير الأحكام تبريراً موضوعياً، محاولاً الوقوف على مدى صحة توجهه النحوي؛
- 3- نقد الظاهرة: حاولت نقد هذه الآراء؛ استناداً إلى طبيعة ومنطق اللغة العربية؛
- 4- تقعيد الظاهرة: قمت بإصدار الأحكام على هذه الآراء، لتقعيدها قصد تبيان قيمتها في الدرس اللغوي المعاصر.

بنية البحث: للإجابة عن الإشكالية المطروحة، اقتضى أن يكون البحث في ثلاثة فصول تسبقها مقدّمة وفصل تمهيدي، وتعبها خاتمة فيها نتائج البحث.

أمّا المقدّمة فبيّنت فيها موضوع البحث، وأهميته، ودوافع اختياره، والمنهج الذي سرت عليه.

وأما الفصل التمهيدي: فعنوانه الاتجاه البنوي في اللسانيات العربية الحديثة: تناولت فيه علاقة اللسانيات بالنحو، وتعرضت إلى ميلاد الاتجاه الوصفي البنوي في اللسانيات العربية بداء من عبد الرحمن أيوب ونقده للتراث النحوي العربي، ومحمود السمران وتحليله البنوي للغة، وصولاً إلى تمام حسّان الذي وفّق بين النقد والتحليل، وتطبيق النظرية اللغوية الحديثة على اللغة العربية.

وأما فصول البحث الثلاث فكانت على النحو الآتي:

الفصل الأول: تمام حسّان ونقد النحو العربي: عرضت فيه إعادة قراءة النحو العربي من منظور علم اللغة الحديث، وتحدثت عن التوجّه إلى المبنى في التحليل عند النحاة العرب القدامى، وكيفية تحديدهم للمدونة العربية الفصيحة، باعتبار الزمان والمكان، ثمّ تناولت التقسيم الجديد للكلم، الذي اقترحه تمام حسّان، بديلاً عن القسمة الثلاثية القديمة وهو: الرباعي في كتابه (مناهج البحث في اللغة) والسباعي في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) والأسس التي بنى

عليها كل تقسيم، وختمت هذا الفصل بالتحول الذي ضرب الفكر اللساني عند تمام حسّان، من ناقدٍ لاذعٍ إلى باحثٍ يريد بعث التراث من جديد.

الفصل الثاني: الآراء النحوية في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها: وخصصت هذا الفصل، لعرض الآراء النحوية التي تضمنتها كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) فتناولت أسس النظام النحوي كما قدمها تمام حسّان، وكيفية عمل هذا النظام، ثم قمت بتقصي القرائن اللغوية (المعنوية واللفظية) التي اشتهر بها تمام حسّان، حتى إنّ هناك من يسميها (نظرية تضافر القرائن) وبيّنت كيفية عملها للوصول إلى المعنى، وتناولت دعوة تمام إلى الترخّص في القرينة أو إهدار القرينة، وموقفه من نظرية العامل في النحو العربي، ثمّ عرّجت إلى إشكالية الزمن في اللغة العربية، وكيف أنّ تمام حسّان عالجه بدقة متناهية، وتقسيمه الزمن إلى صرفي ونحوي وفي آخر الفصل عرضت منهج تمام حسّان في تيسير النحو في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها).

الفصل الثالث: موقع آراء تمام حسّان في الدرس اللساني المعاصر: وتضمّن هذا الفصل عنصرين؛ الأول: كان انتقال تمام حسّان من نحو الجملة إلى نحو النصّ وحاولت فيه أن أسقط مفاهيم النظرية النصّية على الآراء النحوية التي قدّمها في كتابه، وأمّا العنصر الثاني فخصّصته للمنى التداولي في آراء تمام حسّان.

أمّا الخاتمة فأجملت فيها نتائج البحث، وأخيرا ذيلت البحث بقائمة المصادر والمراجع وفهرس للمحتويات.

الدراسات السابقة للموضوع: لا أنكر أنّ هناك أبحاثا تناولت جهود، ومؤلفات تمام حسّان بالإشادة أحيانا وبالنقد أحيانا أخرى، ونجد منها: كتاب (تمام حسّان رائداً لغوياً) لعبد الرحمن حسن العارف، وهو كتاب يشمل على دراسات مهداة لتمام حسّان، وبعضها الآخر جاء دراسات عنه، وأكد فيه صاحبه أنّ كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) هو مشروع قراءة أخرى للتراث اللغوي العربي من وجهة نظر الدراسات اللغوية الحديثة، كما حظي هذا الكتاب بالعديد من الدراسات النقدية، في إطار أعمال جاءت لتقويم التراث اللساني الحديث نذكر منها (العربية وعلم اللغة البنيوي - دراسات في الفكر اللغوي العربي الحديث-) لحلمي خليل، و(نشأة الدرس

اللغوي العربي الحديث) لفاطمة الهاشمي بكوش، و(اللسانيات العربية الحديثة) لمصطفى غلفان وأما الرسائل الجامعية فنجد (اتجاهات الدراسات اللغوية في مصر) وهي رسالة دكتوراه لعبد الرحمن حسن العارف، و(آراء تمام حسّان في نقد النحو العربي) لعبد القادر مبارك من الجزائر، و(القضايا الدلالية عند تمام حسّان قراءة في كتابي: (اللغة العربية معناها ومبناها والأصول) لعبد الحليم معزوز من الجزائر، فهم جميعا أكدوا على القيمة المعرفية لهذا الكتاب وصنّفوه ضمن المحاولات الإصلاحية للنحو العربي، ولكن هذا التناول كان من حيث القضايا اللسانية بصفة عامة، وجاءت ضمن سرد مسار الدراسات اللسانية العربية الحديثة، ولم تعط كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) حقه من الدراسة، وبدا لي أنّ هذه الدراسات أغفلت كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) الذي يعدّ نتاج فكر تمام حسّان، واستقرار توجهه اللغوي، وما الكتب التي أتت بعده إلا تفسيراً وتطبيقاً له، أمّا عن الدراسات التي تناولت هذا المؤلف فلم أظفر على أيّ عمل في هذا المجال، لذا أحسب أنه – بتركيزي على الآراء النحوية الواردة في هذا الكتاب خلال هذا البحث – قد يكون لي السبق في هذا المضمار.

الصعوبات: إنّ أيّ بحث لا يخلو من الصعوبات، وهي لا تخرج في مجملها عن تلك التي يجدها أي باحث، وتتمثل في صعوبة الكشف عن الآراء النحوية عند تمام حسّان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) إذ يحتاج بعض الدقة في التعامل معه صبراً ومثابرة، لأنّه ليس كتاباً في النحو وإنما في اللغة العربية كلّها، فتمام حسّان ربط النحو بالأصوات والصرف والمعنى فهو كلّ متكامل، وكثرة كتب تمام حسّان التي جاءت شرحاً وتطبيقاً لـ (اللغة العربية معناها ومبناها) ممّا فرض علينا الرجوع إليها كلّما تعرّس فهمها في مدونة الدراسة وكذلك نقص المراجع والدراسات التي خصّصت لتناول مؤلفات تمام حسّان.

النتائج: ومن جملة النتائج التي وصلت إليها ما يأتي:

- توصلت إلى كشف بعض الأسباب التي تقف وراء صعوبة النحو العربي.
- قدّمت البديل الذي أراه مناسباً لجعل اللغة العربية ميسرة التناول، مواكبة للمستجدات الحاصلة في شتى الميادين، طيّعةً في التعبير الدقيق عن المضامين والمفاهيم المعاصرة، وإنّ اهتمامنا في هذه الدراسة بكتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) سيساهم في توضيح جوانب

كثيرة مما غفل عنه الدارسون؛ نتيجة إهمالهم له والاقتصار على توجيه نقد سطحي بعيد عن العلمية والدقة.

- المساهمة في إعادة النظر في بعض جزئيات النحو العربي، الذي أثقل كاهل الناشئة والمتعلمين الذين ابتعدوا عن اللغة العربية، والفجوة تزداد يوماً بعد يوم.
- اهتديت إلى إمكانية تبني بعض الأفكار الواردة في كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) في إعداد المقررات الدراسية.

وهذا جهد، بذلت فيه ما استطعت، فإن أصبت فذاك توفيق من الله وحده - فله الحمد والمنة - وإن أخطأت فعذري أنني من البشر، و أشكر الله سبحانه وتعالى، أن أعانني على إتمام هذا البحث، فله الحمد والشكر، كما أتوجه بالشكر إلى شيخي الأستاذ الدكتور صالح بلعيد الذي رعى هذا البحث بغزير عمله، وسديد نصحه، والشكر موصول إلى الأستاذ الدكتور عبد الرحمن حسن العارف، من جامعة أم القرى، فجزاكم الله خير ما يجزى به العلماء الأبرار وجعل هذا العمل في ميزان حسناتكم، والحمد لله رب العالمين.

تيزي وزو:

2012/11/02م

الفصل التمهيدي:

الاتجاه البنوي الوصفي في اللسانيات العربية

1- علاقة اللسانيات بالنحو

2- ميلاد الاتجاه الوصفي البنوي في اللسانيات العربية

أولاً: عبد الرحمن أيوب ونقد التراث النحوي العربي

ثانياً: محمود السعران والتحليل البنوي للغة

ثالثاً: تمام حسّان بين النقد والتحليل وتطبيق النظرية

اللغوية الحديثة على اللغة العربية

الاتجاه البنوي الوصفي في اللسانيات العربية: يتشكل الفكر العربي الحديث من قطبين متنافرين: الأول سلفي يحاول إعادة إنتاج الموروث الحضاري بصيغته القديمة أو يعدلها تعديلاً طفيفاً، والثاني حدثي تبنى الإنجاز الغربي، وأعلن القطيعة مع الأول¹، والدراسات اللغوية ليست في منأى عن نشاط الفكر العربي؛ حيث شهدت الانقسام نفسه، وتراوحت بين من حاول استنطاق الموروث العربي القديم وإعادة صياغته، ورفضه كل المحاولات الرامية إلى تجديده وبين من يرى ضرورة إخضاعه إلى المناهج الغربية الحديثة، لإضفاء صفة العلمية عليه، ونتج عن هذا الصراع المعرفي بين هيمنة التراث اللغوي العربي، وسيطرة الفكر اللساني الغربي الحديث، تعدد الآراء والمواقف، وتباين الدارسين العرب في تصورهم للعمل اللساني، فكانت محاولات بعضهم لا تخرج عن عمل القدامى، إما شرحاً أو اختصاراً أو تبسيطاً لمادتهم والبعض الآخر أغوته النظريات اللسانية المعاصرة، وراح يسقطها إسقاطاً على التراث العربي دون مراعاة لخصوصية اللغة العربية، وأمّا الطرف الآخر المعتدل فحاول التوفيق بين القديم والحديث، فكان يؤمن ويقدم عمل القدامى، ويلغي مقولة (إنّ النحو العربي نضج حتى احترق) وكان لهذا الركاب المعرفي المشحون بخلفيات فكرية متناقضة، أثر في مسار الدراسات اللسانية الحديثة؛ حيث أبعدها عن فكرة الإبداع الأصيل النابع من عمق ثقافتنا.

1- علاقة اللسانيات بالنحو: إنّ النظر إلى اللسانيات على أنها علم غريب علينا، ودائماً يقترن وروده بالغرب والاستعمار ينم عن معتقد خاطئ لدى المتلقي العربي، فاللسانيات علم إنساني، "صحيح أنّ اللسانيات نظرية غريبة، ولكن منطلقها الفلسفي وهدفها النفعي البراغماتي لا ينتميان إلى الغرب، وإنّما هما ملك حضارة الإنسان المعاصر الخارج عن نطاق الجنس والهوية والعرق"² ومن هذا المنطلق نجد الدارسين العرب يسعون إلى تطبيق النتائج التي توصل إليه البحث المعاصر على النحو العربي القديم. وانطلاقاً من هذا الطرح نتساءل هل يمكن أن

¹ ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث دراسة في النشاط اللساني العربي، ط1. القاهرة:

2004 اترك للطباعة والنشر والتوزيع، ص14.

² مازن الواعر، دراسات لسانية تطبيقية، ط1. دمشق: 1989، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ص39.

تساهم اللسانيات في تطوير قضايا النحو؟ وهل اللغة العربية تتعارض ومبادئ هذا العلم (اللسانيات)؟

تتعلق أغلب الأبحاث من المعتقد الذي مفاده إنَّ كلَّ انفتاح على الدرس اللساني المعاصر حكم بالضياع على النحو العربي نتيجة المكانة التي تحضى بها اللغة العربية في ثقافتنا، والتي تستمد مشروعيتها من اعتبارات دينية، وقومية، وحضارية، ونفسية، إلاَّ أنَّ هذا التقديس مبالغ فيه؛ إذ ليست العربية، كما يدعي بعض اللغويين لغة متميزة تنفرد بخصائص لا توجد في لغات أخرى، ومن ثمة لا يمكن وصفها بالاعتماد على النظريات الغربية التي بُنيت لوصف لغات أوروبية، بل العربية لغة كسائر اللغات البشرية. فاللغة العربية بوصفها لغة تنتمي إلى مجموعة اللغات الطبيعية، وتشارك معها في عدد من الخصائص (الصوتية والتركيبية والدلالية) وتضبطها قيود ومبادئ تضبط غيرها من اللغات، وبصفتها عربية تختص بمجموعة من الخصائص التي لا توجد في كل اللغات. وإنما توجد في بعض اللغات، وكونها عربية، لا يعني أنَّها تنفرد بخصائص لا توجد في أي لغة من اللغات، بل لا نكاد نجد ظاهرة في اللغة العربية إلاَّ ونجد لها مثيلاً في لغة أو لغات أخرى، هندوأوروبية كانت أو غير هندوأوروبية¹، فلا وجود للغة أفضل من أخرى، وكل اللغات سواء، كما أنَّ النصوص التي تتحدث عن أفضلية اللغة العربية في التراث العربي لم تفهم فهمًا حقيقيًا، فالكثير منها تُؤكد تفوق اللغة العربية على بعض اللهجات²، وهذا ناتج عن عدم تمييزهم الواضح بين اللغة واللهجة في دراستهم، والذين تحدثوا عن أفضلية اللغة العربية من النحاة القدامى كانوا يقصدون تفوقها عن اللهجات الأخرى التي كانت منتشرة آنذاك، كما أنَّ القداصة التي يكتنّها الدارس العربي للغة جعلته لا يخرج عن نطاق التقليد وإعادة ما قاله الأولون، فاللغة العربية هي لغة كباقي اللغات، وإن كانت لها خصوصية دينية، ولكنها يمكن أن توصف وتحلل كما وُصفت وحُللت اللغات الأخرى.

¹ عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ط3. الدار البيضاء: 1993، دار طوبقال للنشر، ج1، ص56.

² ينظر: حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ط1. لبنان: 2009، دار الكتاب الجديد، ص91-92.

وإنّ التعارض القائم بين مبادئ النّحو ومبادئ اللّسانيات، ناتج عن الخلط بين المفاهيم التراثية والمفاهيم اللّسانية، و"الواقع أن النّحو واللّسانيات ليسا ضدّين بالمعنى المبدئي للتضاد كيف والنّحو نفسه منذ القديم مفهوم مزدوج، إذ هو يعني في نفس الوقت جملة النواميس الخفية المحركة للظاهرة اللّغوية، كما يعني عملية تفسير الإنسان لنظام اللّغة، بمعطيات المنطق من العلل والأسباب والقرائن، ويتجلى هذا الفرق المفهومي في الصياغة المزدوجة تبعاً لقولك: نحو العربية أو نحو الفرنسية... فأنت تعني نظامها، أو لقولك النّحو العربي، أو النّحو الفرنسي فالمقصود عندئذ عملية استخراج النّظام الداخلي في تلك اللّغة"¹، فاللّسانيات يمكن أن تساهم في تطوير قضايا النّحو وتحديثها فكل مكمل للآخر، فلا تعارض بين اللّسانيات والنّحو.

ويمكن للّسانيات أن تقدم للنّحو جملة من الأمور منها²:

- تقدّم المبادئ العامة التي تقوم عليها البنيات الذهنية للّغات الطبيعية؛ أي الآليات المعرفية والإدراكية للّغة.
- تقدّم الأرضية المنهجية لبناء الأنحاء، وتبرير اختيارها من حيث صياغتها، وأشكالها وعلاقتها باللّغات، انطلاقاً من الشروط الداخلية والخارجية اللازمة في الأنحاء مثل: التعميم والبساطة والوضوح.
- تساعد اللّسانيات في الكشف عن البنيات النّحوية بشكل أعمّ وأوضح، وبالتالي يمكن للنّحو إعادة صياغة القواعد المعيارية صياغة تتحقّق فيها درجات عالية من التعميم والشمول والبساطة والدقّة والوضوح.
- تساعد على فهم أعمق للّغة ذاتها؛ ممّا يمكن من إعادة النظر في كثير من الأفكار الموروثة مثل تركيب الجملة.

وتساعدنا اللّسانيات، بما تقدّمه من مناهج ونظريات، على فهم عميق وحدائي للنّحو العربي إذ لا يمكن تناول أيّ لغة تتاولاً علمياً خارج إطار اللّسانيات، وإنّ القول بتعارض اللّسانيات

¹ عبد السلام المسدي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، دط. تونس والجزائر: 1986، الدار التونسية للنشر، والمؤسسة الوطنية للكتاب، ص15.

² - مصطفى غلفان، "النّحو العربي واللّسانيات أية علاقة؟" مجلة فكر ونقد، المغرب: 2005، العدد72، ص9.

والنحو يكتنفه الكثير من الغموض والتسرع في الحكم، وهو راجع إلى عدم ضبط المفاهيم ضبطاً دقيقاً كمفهوم اللسانيات، ومفهوم النحو، وكذا عدم التفريق بين المفاهيم النحوية القديمة والمفاهيم اللسانية الحديثة، كما أنّ أصالة النحو العربي ليست رهينة باللسانيات، التي يمكن من خلالها أن تفتح آفاقاً جديدة للغة العربية، ولنحوها من خلال وسائل نظرية ومنهجية أفضل وتقنيات أدق ذات مردودية.

وننوه في هذه المسألة إلى نقطة مهمة، وهي أنّ الاستناد إلى اللسانيات في تعاملنا مع النحو العربي لا يعني تقبله أو رفضه، اعتماداً على ما وصل إليه الغرب، أو نقده لمجرد أنّ الفكر الغربي انتقد تراثه، وإنّما نبقي دائماً ننظر إلى التراث النحوي على أنه تراث، وأنه مرحلة من مراحل الفكر اللغوي العربي، لا يقبل أي إسقاط عشوائي عليه، فالاستفادة من اللسانيات كعلم له مبادئ نظرية ومنهجية لخدمة النحو العربي، ينبغي أن يكون عن وعي وتريث.

2- المنهج الوصفي البنوي في اللسانيات الغربية: اكتسبت الدراسات اللغوية الحديثة درجة من الدقة والموضوعية، حين أدركت الفرق بين الدراسة التاريخية المقارنة للغة، والدراسة الوصفية للبنية اللغوية في ذاتها، ويتجلى هذا بوضوح في العمل الذي قام به دي سوسير (F. D. Saussure) (1913م) في دراسته للغة؛ حيث أتاح للدراسات اللغوية أن تتبوأ مكانتها الحقيقية بين فروع المعرفة الإنسانية ودعا إلى وصف اللغة كما هي وليس كما يجب أن تكون ويمكن حصر ما قدمه دي سوسير فيما يأتي¹:

- فرّق بين اللسان (Langue) والكلام (Parole) على أساس أنّ اللسان نظام اجتماعي مستقل عن الفرد، والكلام هو الأداء الفردي، الذي يتحقق بفضل هذا النظام.
- فرّق بين الدراسة الأنية (Synchronique) والدراسة التاريخية (Diachronique) حيث يهتم بتحديد الفترة الزمنية التي وقعت فيها تلك الدراسة، والدراسة التاريخية تكون عبارة عن مجموعة من الدراسات الوصفية.

¹ - حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنوي دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دط. مصر: 1996، دار المعرفة الجامعية، ص99.

كما أنّ المنهج الوصفي يولي اهتمامًا بالغًا للمستويات اللغوية، مهما كانت طبيعتها (فصحى دارجة) أو حتى الأنواع الأدبية الراقية كالشعر، والنثر، والقصة، فهو لا يفاضل بين اللغة واللهجة، وينظر إليهما بنفس النظرة، ويدرس بذلك مستويات اللغة (الأصوات، والصرف والنحو) والتكامل الموجود بينها؛ حيث يعتمد المستوى الصرفي على نتائج الأصوات، والمستوى النحوي على نتائج المستوى الصرفي¹، وبهذا استطاع المنهج الوصفي البنوي، أن ينقل الدراسات اللغوية، من المعيارية إلى الوصفية؛ إذ يصف العلاقة بين المستويات، وحتى بين المستوى الواحد وصفا موضوعيا، بعيدا عن التأويل، والتقدير، والمقارنة، الذي ميّز الدراسات القديمة في اللغة. ولكن كيف استطاع هذا المنهج أن يخترق اللغة العربية والعالم العربي؟

3- ميلاد الاتجاه البنوي الوصفي في اللسانيات العربية: يصعب على الباحث تحديد الإرهاصات الأولى للاتجاه الوصفي في الدراسات اللسانية العربية، وكيفية انتقال الفكر اللغوي الغربي إلى التفكير اللغوي في الوطن العربي، ولكن الذي لا شك فيه أنه كان نتيجة احتكاك الدارسين العرب بالحضارة الغربية، الذين حاولوا عرض ما توصل إليه علماء الغرب في دراسة اللغة، وكانوا يعتمدون على الترجمة من كتب المستشرقين، لتستمر الدراسات اللسانية العربية في فوضى المنهج بين البحث الفيلولوجي، والنظرية اللغوية العربية القديمة، والمناهج الغربية الحديثة، فالبحت اللغوي "وإن أنشد إلى التراث اللغوي العربي لأهداف قومية فرضت الاهتمام ببعض القضايا دون غيرها، فإنه لم يكن بعيدا عن مستجدات الدراسات اللغوية في الغرب التي برزت بعض مظاهرها عند مجموعة من المفكرين، الذين حاولوا تحديث الفكر العربي من خلال وصله بالحضارة الحديثة وإخراجه من عزله"² وتجسد ذلك عند ثلثة من الدارسين الذين حاولوا نقل المناهج الغربية إلى الدارس العربي، نظرا للنتائج الإيجابية التي

¹ - عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة، ط1. الأردن: 2002، دار الصفاء، ص 127.

² - حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التفكي وإشكالاته ص42.

حققتها اللسانيات الوصفية وأعلنوا عن ميلاد الاتجاه الوصفي في الدراسات اللغوية العربية، الذي مر عبر المراحل التالية¹:

أولاً: حاول بعض اللغويين العرب التعريف بالمبادئ والأفكار اللسانية الجديدة*.

ثانياً: قام لسانيون آخرون بالدفاع عن الفكر اللساني الحديث، مبينين إيجابياته نظرياً ومنهجياً، مقارنة بينه وبين الفكر اللغوي العربي القديم*.

وإنّ تحديد انتقال الاتجاه الوصفي إلى الدراسات اللغوية العربية يرتبط بعودة البعثات الطلابية - التي سلكت طريقها إلى الجامعات الأوروبية - إلى أوطانهم، وكان منهم من تخصص في اللسانيات أو أحد فروعها، وما يميّز هذا الجيل أنّهم تتلمذوا على يد فيرث (J.R.Firth) فهم من أبناء مدرسة لغوية واحدة، وهي مدرسة لندن، فبعد عودتهم تصدوا للتدريس، والبحث اللغوي في الجامعات المصرية بهدف بلورة الاتجاه الوصفي، وحملوا لواء التجديد اللغوي بعدما كانت مهد المنهج التاريخي المقارن²، الذي احتكر مباحث علم اللغة إلى حدود 1941م وظهر كتاب (علم اللغة) لعلي عبد الواحد وافي، الذي يعدّ أول محاولة تأليف في مجال الدراسات اللغوية الحديثة؛ إذ يقول: "وعلى الرغم من ذلك، لم يكتب فيه باللغة العربية - على ما أعلم - مؤلف يعتد به"³ وحسبه إنّ علم اللغة بلغ درجة راقية من النضج والكمال عند الغرب، على عكس الواقع المتردي في البلاد العربية الذي يرجع إلى غياب مؤلف يعرف القارئ العربي بهذا العلم الجديد، وتعد أولى إرهاصات المنهج الوصفي في الدراسات اللغوية العربية، إلى جهود إبراهيم أنيس (ت1987م) الذي أدّى دوراً بارزاً في الحركة اللغوية العربية

¹ - مصطفى غلفان، اللسانيات العربي الحديثة دراسة نقدية في المصادر الأسس النظرية والمنهجية، جامعة الحسن الثاني عين الشق كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم: 4، مطبعة فضالة، المغرب: 1998 ص175.

* - نحو ما قام به إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية (1947) ودلالة الألفاظ (1985) ومحمود السعران، وتمام حسّان مناهج البحث في اللغة (1955) واللغة بين المعيارية والوصفية (1958).

* - أبرز كتاب في هذا الصدد (اللغة بين المعيارية والوصفية) لتمام حسان.

² - ينظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنوي دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، ص167.

³ - علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، ط9. مصر: 2004، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ص4.

الحديثة، وحاول أن يدرس العربية من زاوية المفاهيم اللسانية الغربية، والمطلع على كتبه: الأصوات اللغوية (1947م) ودلالة الألفاظ (1958م) واللهجات العربية (1950م) يستشف عمق ثقافته الواسعة وتبحره اللامتناهي في الدراسات الغربية، أما الكتاب الأول فهو عبارة عن دراسة متكاملة عن الأصوات اللغوية العربية لأول مرة باللغة العربية، وفق المنهج الحديث ويقارن عمل القدامى بما وصلت إليه الأبحاث الحديثة، ويقدم كتابه بقوله: "فهذا كتاب في دراسة قد تبدو حديثة في بلادنا ولكنها ازدهرت وتأسلت بين من يعنون بالبحث اللغوي في أوروبا"¹ كما أشاد بجهود الخليل وسيبويه وابن جنّي، وغيرهم من علماء العربية النحارير في مجال دراسة الأصوات، أما في كتابه دلالة الألفاظ، نجده يشيد بأعمال بريال (Breál) في رسالته (Essai de semantique) ونلمح تأثيره بالمدرسة الاجتماعية، حينما أكد ضرورة النظر للعوامل الخارجية التي تؤثر في الألفاظ، كما نجده يقر بالقيمة العلمية لكتاب ريتشارد و أوقدن (Richard و Ogden) معنى المعنى (The meaning of meaning) لأنهما عالجا مشاكل الدلالة من نواحيها المتعددة المعقدة وبيحثنها في ضوء النظم الاجتماعية²، إبراهيم أنيس ركّز على عرض النظريات الدلالية الحديثة ومقارنتها بأراء العرب من فلاسفة ومتكلمين وأصوليين ولغويين "ولعلي لا أكون مبالغاً إذا قلت بأنه اعتمد بشكل كلي كتاب بلوم فيلد (Bloomfield) الموسوم: اللغة"³ رغم أنه صرّح في مقدمة كتابه بأنه سيسلك مسلك اللغويين في بحث الدلالات ويعالجها كما يعالج اللغوي الحديث ذلك الفرع من الدراسات اللغوية المسمى لدى الأوروبيين (Semantics)⁴ ومهما يكن من أمر فإنّ كتاب (دلالة الألفاظ) حاول فيه صاحبه أن يستثمر الأبحاث اللغوية الحديثة في مجال الدراسات الدلالية، ليضع مصنفًا مستقلاً يستقي مادته من كتب اللغة والأدب والفقه والتفسير ويخضعها للتحليل وفق آليات علم اللغة الحديث بتعدد توجهاته.

¹ - إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ط5. مصر: 1984. مكتبة الأنجلو المصرية، ص3.

² - نفس المرجع، ص7-8.

³ - نعمان عبد الحميد بوقرة، "الكتابة اللسانية العربية من الرؤية الغربية إلى التأصيل الإسلامي للمنهج قراءة وصفية في صور التلقّي ونماذج الصياغة"، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ص4.

⁴ - إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص7.

ومهدّ إبراهيم أنيس الطريق للخوض في تفاصيل النظرية اللغوية الحديثة، لجيل من الرواد أخذوا على عاتقهم وضع أصول المنهج الوصفي البنوي، وتدرجت بعدها الكتابة اللسانية العربية الحديثة متفاوتة في قيمتها المنهجية، ومستواها العلمي بالقياس لما وصل إليه البحث اللساني العام، وبلغت بعض هذه المحاولات مستوى جيداً¹، وترسّخ هذا المنهج على يد تلامذة إبراهيم أنيس، وجهود بعض العائدين الجدد، وكان أبرزهم: عبد الرحمان أيوب، تمام حسّان، وكمال بشر، ومحمود السعران، الذين بادروا إلى تقديم علم اللغة للباحث العربي باختلاف اتجاهاتهم في تيارات ثلاثة واضحة صاحبت تقديم النظرية اللغوية الحديثة وهي²:

1- الوصفية ونقد التراث اللغوي العربي.

2- التحليل البنوي للغة.

3- تطبيق النظرية اللغوية الحديثة على اللغة العربية.

ومن خلال هذه الاتجاهات يتبين أنّ دراسة النحو العربي وفق المنهج الوصفي، اتّخذ موقفاً سلبياً اتّجاه عمل النّحاة القدامى، وإنّ الدراسات الحديثة تناولت النحو العربي بمنطلقات هذا المنهج، الذي يدعوا إلى نبذ المعيارية، وإطراح العامل والعلل، والاكتفاء بالظاهر فقط، وهو الأمر الذي يتناقض مع توجهات النحو العربي في مراحل تعقيده.

أولاً: عبد الرحمن أيوب ونقد التراث اللغوي العربي: يتضح نقد التراث اللغوي العربي عند عبد الرحمن أيوب من خلال كتابه (دراسات نقدية في النحو العربي) الذي صدر عام (1957م) فعنوانه يدل على محتواه دلالة مباشرة؛ حيث إنّ الكتاب نقد للتراث النحوي العربي القديم من وجهة نظر مؤلفه، الذي أوسمه النحو التقليدي ويقابله بالنحو الحديث، الذي تقدّمه اللسانيات الوصفية بديلاً علمياً له، وقدّم لهذا الكتاب إبراهيم مصطفى، ووصفه بفجر جديد يحيي بحوث النحو، ويعيد إليه سيرته الأولى، ويرى عبد الرحمن أيوب أنّ النحو مبني على

¹ مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية حفريات النشأة والتكوين، ط1. المغرب: 2006، شركة النشر والتوزيع المدارس، ص143.

² حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنوي دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، ص167.

افتراضات عقلية، وحاول النحويون تعميمها على المادة اللغوية دون استثناء، وهو ما يتنافى والنظرية الوصفية التي تستنبط القاعدة من الأمثلة اللغوية، وتأتي إدخال المنطق في تحليل الظاهرة اللغوية، أمّا البديل الذي يقترحه فهو تبني منهج التحليل الشكلي، "إنه لا بدّ لنا عند دراسة الكلمات وأنواعها، من الاعتماد على شكلها لا على دلالتها"¹، وهذا يعني حسب عبد الرحمن أيوب، أنّ شكل الكلمة هو الذي يساعدنا على تحديد قسمها، وتوزيعها داخل الجملة دون العودة إلى المعنى.

ويمكن أن نلخص المسائل التي ركّز عليها عبد الرحمن أيوب في نقده النحو العربي، ما يأتي²:

- اتصاف النحو العربي بالمعيارية.
 - اعتماد الاعتبار العقلي والمنطقي.
 - اعتماد الدلالة في وصف ظواهر اللغة وتقسيم الكلام.
 - الخلط بين القبائل وعدم القدرة على التمييز بين اللهجات.
- ونستطيع أن نجمل المبادئ والأصول، التي على أساسها أقام عبد الرحمن أيوب نقده للتفكير النحوي عند العرب، والتي يمكن أن نوجزها فيما يأتي³:
- الوصفية مقابل التعليل الفلسفي والمنطقي.
 - استبعاد المعنى والدلالة في تصنيف الوحدات اللغوية.
 - الاعتماد على الشكل والوظيفة أساساً للتصنيف.
- ويكون عبد الرحمن أيوب في دراسته قد تبني التحليل الشكلي، في نقد النحو العربي ووظف النظرية الوصفية في معالجة مسائل النحو، والتي ترفض التعليل المنطقي والتقديرية وتستبعد المعنى والدلالة في دراسة اللغة، وتعتمد الشكل والوظيفة اللغوية في عملية التصنيف كاعتبار شكل الكلمة أساساً لتقسيمها.

¹ عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ط1. القاهرة: 1957، مكتبة الأنجلو المصرية، ص122.

² فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث دراسة في النشاط اللساني العربي، ص46.

³ حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنوي دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، ص172.

غير أن تطور البحث اللساني الحديث أثبت أن بعض المعايير التي انطلق منها أيوب في نقد النحو العربي، لا تعدّ مأخذ حقيقية، كما أن التحليل الشكلي تعرّض إلى هجوم لاذع من زعيم المدرسة التوليديّة التحويلية، الذي يراه غير قادر على وصف وتفسير جميع الجمل الصحيحة في لغة ما، وأعاد الاعتبار للجانب العقلي والمنطقي للغة بوصفها ظاهرة إنسانية.

ومهما يقال حول محاولة عبد الرحمن أيوب فلا شك أنها أفادت التفكير النحوي واللغوي بتقديمه نظرية لغوية ينقصها فقط اقتراح بدائل؛ إذ اكتفى بالنقد وأبقى أبواب النحو كما هي دون تغيير، وعمله هذا - لولا استناده لنظرية لغوية حديثة - يقترب إلى أصحاب دعوات التيسير والإصلاح.

ثانياً: محمود السعران والتحليل البنوي للغة: إن التحليل البنوي للغة العربية ظهر مع الدعوة إلى المنهج الوصفي، على الرغم من عدم استعمالهم مصطلح البنوية، إلا أن أعمالهم كانت تنشدها بطريقة أو بأخرى في تحليلاتهم، ويعدّ كتاب السعران (علم اللغة - مقدّمة للقارئ العربي - 1962م) من أهمّ الكتب الميسرة التي تناولت مستويات التحليل اللغوي - الصوتية والفونولوجية والمورفولوجية والنحوية والدالية - ومن خلال عنوانه نستشف أنه عبارة عن مدخل لللسانيات، هدفه تعريف القارئ العربي بهذا العلم الجديد، ويحتوي على مقدّمة مطوّلة تحدّث فيها صاحبها عن مبادئ هذا العلم بقوله: "مهّدت لكتابي هذا بمقدّمة طويلة شيئاً ما تهيئاً لذهن القارئ الشادي لتلقي أصول هذا العلم بأيسر سبيل وأدنى مجهود"¹ فهو يشعرنا أننا أمام علم غريب علينا، ومن ثمّ ينشد إلى تبسيطه وتوضيحه. وللإشارة يمكن القول إن محمود السعران، كان من الأوائل الذين استعملوا مصطلح بنوية (structure) والبنوية (structuralisme) في الفكر اللساني العربي الحديث، وما يعاب عليه أنه مزج بين اتجاهين متعارضين في التحليل اللغوي؛ إذ حاول التوفيق بين التحليل الشكلي الذي أرسى دعائمه بلوم فيلد (Bloomfield) في الاتجاه التوزيعي، وهو اتجاه يقلل إلى حدّ كبير من أهمية الجانب

¹ - محمود السعران، علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي، بيروت، دار النهضة العربية، ص6.

المعنوي في الوصف النحوي، وبين اتجاه فيرث الذي يربط النحو بالدلالة¹، ويكون بذلك قد خالف عبد الرحمن أيوب الذي اهتم بالجانب الشكلي فقط، وأهمل المعنى، أما محمود السعران يكون قد أخذ بالاتجاهين الشكلي والدلالي في دراسته.

ثالثاً: تَمَام حَسَّان بَيْن النِّقْد والتحليل وتطبيق النظرية اللغوية الحديثة على اللغة

العربية: ولعلّ أهم محاولة - تدخل ضمن الاتجاه البنوي الوصفي - من حيث دقّة المنهج وكمال الرؤية ووضوح الهدف في اعتقادنا، فهي آراء تَمَام حَسَّان التي تمثل أفكاره اللسانية صورة واضحة المعالم لالتقاء الفكر اللساني العربي الأصيل بالنظرية النحوية الغربية الحديثة في محاولة توفيقية ناقدة لمنهج كلّ من النّحاة العرب القدامى، واللّسانيين المعاصرين البنويين منهم بشكل خاص، قصد التأسيس لنظرية نحوية عربية حديثة، عرفت عبر مؤلفاته باسم: **نظرية تضافر القرائن** التي تقوم على عدم الاعتداد بالعلامة الإعرابية قرينة رئيسة لفهم المعنى، بل لا بدّ من إشراك جميع القرائن اللفظية والمعنوية على السواء.

وإنّ المتصفّح لمؤلفات تَمَام حَسَّان الكثيرة، من كتب ومقالات وترجمات، يجدها تتضمّن نظرية لسانية متكاملة ورائدة، يمكن أن تفتح آفاقاً جديدة في الدرس اللساني العربي الحديث، لأنها نابعة من صلب الموروث العربي ومنتشبة بإجراءات وآليات البحث العلمي المعاصر؛ حيث يقول محمود أحمد نحلة: " لا أعرف باحثاً استطاع أن يطور منهاجاً جديداً من التراث النحوي والبلاغي، معتمداً على منهج من مناهج الدرس اللغوي الحديث، غير الدكتور تَمَام حَسَّان في كتابه الذي أصدره سنة 1973م، وهو **(اللغة العربية معناها ومبناها)**"² فهو كما يقول: "صاحب أجراً محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجري بعد سيبويه وعبد القاهر"³، وعلى إثر هذا الطرح يكون تَمَام حَسَّان استطاع أن يضيف للدرس اللساني العربي جدّة غير معهودة في الدراسات المعاصرة له، ويفتح الباب على مصراعيه لأفكار لم يسبق إليها

¹ - نعمان عبد الحميد بوقرة، "الكتابة اللسانية العربية من الرؤية الغربية إلى التأصيل الإسلامي للمنهج قراءة وصفية في صور التلقّي ونماذج الصياغة، ص 4-5.

² - محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، بيروت: 1988، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ص 81.

³ - تَمَام حَسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط 3. ، القاهرة: 1998م، عالم الكتب، ص 10.

أحد قبله، وأن يحرك البحث اللغوي بوضعه قاعدة منهجية لكل محاولة في هذا الصدد. فلم تكن "نظريات الدكتور تمام حسّان ونظراته في اللغة من ذلك النوع الهادئ العابر الذي يعلن على الملأ فيمر مرور الكرام، ويقف عند هذا الحدّ وكفى، بل كانت تبعث في العقل اللغوي فضل تأمل وإعمال نظر، وطول تدبر"¹ وإن تعدد المرجعيات الفكرية لدى تمام حسّان في استقاء أفكاره مكنته من أن يتزود من منابع الأصيلة للتراث العربي، ويضاف إلى هذا معاصرته لأهمّ المناهج الحديثة؛ إذ أخذ على يد أحد رواد هذه المدارس الغربية وهو (فيرث) رائد مدرسة لندن (المدرسة الاجتماعية البريطانية) وفيما يخص إطلاعه على نظرية تشومسكي (chomsky) فيقول: "لقد ظهر لي كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) عام 1973م، ولم يكن اسم تشومسكي قد طرق سمعي حتى ذلك الوقت، ولم أقرأ له إلا في أثناء إقامتي بالمغرب، ووفقت في هذا الكتاب الذي أراه جهداً متواضعاً إلى استنباط منهج للنحو العربي يحمل آثار المنهج البنوي ولكنه لا يلتزم به التزاماً مطلقاً، فلم أعتمد في تفكيري في مادة الكتاب إلا على اجتهاد خاص في ضوء تكويني الشخصي في ظل أفكار النحاة العرب وما قرأت من الدراسات الحديثة"² وهذا القول ينفي إطلاع تمام حسان على أفكار تشومسكي من خلال نظريته التوليدية.

1- الوصفية ونقد التراث اللغوي: اللغة بين المعيارية والوصفية (1958م): استطاع تمام حسّان في كتابه هذا أن يقدم المنهج الوصفي للقارئ العربي بدقّة متناهية، وبصورة شاملة، وإذا كان عبد الرحمن أيوب، في كتابه الذي صدر قبل (اللغة بين المعيارية والوصفية) بعام واحد وصف الدراسات النحوية العربية القديمة بالتقليدية، فإنّ تمام حسّان وصفها بالمعيارية (Prescriptive) في مقابل الوصفية (Descriptive) وهي مصطلحات مستمدة من التفكير الأوروبي، يقول: "و حين نظرت في كتب اللغة العربية، فطنت إلى أنّ أساس الشكوى هو

¹ ينظر: عبد الرحمان حسن العارف، تمام حسّان رائداً لغويّاً، ط1. القاهرة: 2002، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، ص 8.

² تمام حسّان، تعليم النحو بين النظرية والتطبيق، مجلة المناهل، ع7، المغرب: 1976، ص120.

تغلّب المعيارية في منهج حقه أن يعتمد على الوصف أولاً وأخيراً¹، واستثنى قلة قليلة من الكتب التي لم تسيطر عليها المعيارية، وهي الدراسات الأولى التي قامت على الوصف في كثير من أبوابها ككتاب سيبويه، وكتابي أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني.

ويكون تمام حسن بهذا، قد أقرّ بمرحلتين مرّت بها الدراسات العربية القديمة؛ الأولى وصفية تعتمد الملاحظة والاستقراء ثم الخروج بالنتائج، والثانية لجأ فيها النحاة إلى تقديس القواعد وتجسدت معيارية صارخة في عباراتهم.

وهو يمزج بصورة متوازية بين أمرين هما²:

- الدعوة إلى المنهج الوصفي في دراسة اللغة.

- نقد التفكير اللغوي القديم، ووصفه بالمعيارية.

ويفسر سبب تبنيه وجهة النظر الوصفية في نقد التراث النحوي العربي الموسوم المعيارية بقوله: "ولقد اتجهت نفسي إلى دراسة المعيارية والوصفية حين رأيت الناس في معظمهم يشكون داء في النحو العربي لا يستطيعون تشخيصه؛ فإذا أرادوا تشخيص هذا الداء انصرفوا دون قصد إلى سرد أعراضه؛ فتكلموا في جزئيات النحو، لا في صلب المنهج. وشتان بين من ينقد أجزاء المادة وبين من يريد علاج الفلسفة التي انبنت عليها دراستها. لهذا فكّرت في أمر الدراسات العربية القديمة من حيث المنهج لا من حيث التفاصيل، وجعلت تفكيري في أمرها مستضيئاً بمناهج الدراسات اللغوية الحديثة"³ فنحن أمام منهج جديد لدراسة العربية استمدته تمام حسان من التفكير اللغوي الحديث، وطبقه على مادة القدامى.

2- التحليل البنوي للغة: مناهج البحث في اللغة (1955م): يعدّ هذا الكتاب أبكر

محاولة لتقديم مناهج البحث اللساني الغربي الحديث، شرح فيها الفروع الرئيسية في الدراسات اللسانية الحديثة، مع محاولة تطبيقها على اللغة العربية الفصيحة، كما يصرّ على الضرورة

¹- تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ط4. القاهرة: 2001، عالم الكتب، ص12.

²- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنوي دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، ص181.

³- تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص11.

الملحة في بناء الدراسات اللغوية على منهج له فلسفته وتجاربه¹، فأما المنهج فقد استند إلى نظرية دي سوسير، ويظهر ذلك جلياً في تفريقه بين اللغة والكلام، وبين الدراسة الوصفية والتاريخية وتعدّد الأنظمة في اللغة، وأما التطبيق فتناول كل مستوى من مستويات التحليل اللغوي، من خلال أمثلة من اللغة العربية. إنَّ تَمَّام حَسَّان في كتابه هذا أقام دراسته على آراء النظرية الوظيفية؛ إذ ركز على العلاقات الوظيفية التي تقوم عليها هذه المستويات، إلاَّ أنه يسمي النظرية التي اعتمدها بالنظرية الوصفية.

3- تطبيق النظرية اللغوية الحديثة على اللغة العربية: اللغة العربية معناها ومبناها (1973م): يعدّ كتاب (اللغة العربية معناها و مبناها) أكثر كتب تَمَّام حَسَّان جذباً للاهتمام نظراً لما أحدثه من ضجة كبيرة في وسط الباحثين المهتمين باللغة العربية، لكونه أول محاولة لتطبيق المنهج الوصفي البنوي على اللغة العربية، فكانت نتيجة ذلك أن تعرض له الباحثون بالإشادة حيناً وبالانتقاد حيناً آخر.

وفيما يلي تعريف بالكتاب وعرض لبعض آراء الباحثين حوله.

3-1- التعريف بكتاب اللغة العربية معناها و مبناها: صدر كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) في طبعته الأولى سنة 1973م، عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، وأعيد طبعه مرات عديدة في المغرب ومصر، وهو عبارة عن خلاصة أفكار تَمَّام حَسَّان التي شغلته لحين من الدهر، وهو يدرس المنهج الوصفي البنوي في دراسة اللغة، ويحاول تطبيقه على اللغة العربية؛ فهو كما يقول عن كتابه "نتاج زمن طويل من إعمال الفكرة ومحاولة إخراجها في صورة مقبولة"²، ويقوم هذا الكتاب على دعامتين :

- الدراسات اللغوية العربية كما تتمثل في كتب النحو والصرف والبلاغة.

¹ - تَمَّام حَسَّان، مناهج البحث في اللغة، مناهج البحث في اللغة، دط. مصر: 1989، مكتبة النسر للطباعة المقدمة.

² - تَمَّام حَسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ص7-9.

- النظر إلى هذه الدراسات من خلال قضية المعنى، كما تتمثل أساساً في نظرية السياق عند فيرث.

ولمّا كان تمام حسّان ينشد المعنى، وهو ما ذهب إليه أصحاب المدرسة الاجتماعية التي لا ترى الدلالة مكتملة إلا بالسياق الاجتماعي^١، أي ما يسميه مالينوفسكي (Malinowski) سياق الحال (Context of situation) ويسميه تمام حسّان (المقام) ويقابله (المقال) الذي هو السياق اللغوي، وهو ما يوافق عبارة (لكل مقام مقال) عند علماء البلاغة، فإنّ محمد صلاح الدين الشريف يعتقد أنّ تمام حسّان ينتسب إلى مدرسة لغوية ذات منحى اجتماعي ما، قد تكون المدرسة البريطانية وقد تكون مدرسة (فيرث) بالتحديد^١. فلا شك أنّ تمام حسّان كفيرث يجعل المعنى غاية الدراسات اللغوية، ويقف بالدلالة على السياق الاجتماعي، فيقول: "إذا كان صحيحاً ما رأيناه من اتصال الكاتب بآراء فيرث فنحن أمام كتاب أخذ من النحو القديم وصفه وتحليله ومن البلاغة اهتمامها بالنظم والتركيب، ساكباً هذا كله في قالب واحد متبعاً في عمله مبادئ مصدرها مدرسة لندن، معتقاً في دراسته هذه للعربية نظرية اللندنيين في الدلالة، وموقفهم المعارض للمدرسة البنوية الشكلية التي سادت الدراسات الإنجليزية في الولايات المتحدة، والتي عزلت المعنى وأهمّته"^٢. انتقد كل من (س. شيز، ومالينوفسكي وأولمان) هذه الدراسات التي أهملت السياق ودوره في الوصول إلى الدلالة، معتقدين أنّ الكلمات لا تؤدي معنى إلا إذا كانت

^١ - السياق نوعان: لغوي وغير لغوي، أمّا اللّغوي فهو مجموعة الوحدات التي تسبق أو تلي وحدة معينة، أو هو العلاقات الداخلية المتحكّمة في البنية التركيبية للوحدات، أمّا السياق غير اللّغوي فهو مجموعة الشروط الاجتماعية التي يهتم بها من أجل دراسة العلاقات الموجودة، بين السلوك الاجتماعي والسلوك اللّغوي، ولذا يشار إليه عادة بصفته سياقاً اجتماعياً لاستعمال اللغة، وهو أنواع: السياق العاطفي أو الانفعالي، سياق المقام (سياق الحال أو سياق الموقف) والسياق الثقافي. ينظر: الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية دراسة تحليلية إبستمولوجية، دط. الجزائر: 2001، دار القصبه للنشر ص202.

^١ - محمد صلاح الدين الشريف، "النظام اللّغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسّان اللغة العربية معناها ومبناها"، حوليات الجامعة التونسية، 1989، ع17، ص 200.

^٢ - نفس المرجع، ص201-202.

موضوعة في سياق معين¹، وهو تحول منهجي أدى بالأبحاث اللسانية الحديثة أن تأخذ السياق بمحمل الجدّية أثناء تعاملها مع اللّغة، وبذلك تجاوز تمام حسان البنوية الشكلية التي اعتمدها عبد الرحمن أيوب، وربط الدلالة بالشكل عند محمود السعران، إلى استثمار الدراسات اللغوية القديمة، وصاغها في قالب جديد، مستأنسا بآراء فيرث في دراسة المعنى.

وبعد هذا الكتاب الوحيد الذي حاول تطبيق آليات المنهج الوصفي على اللّغة العربية، فهو بلا شك يقف وحيدا في مجال تطبيق النظرية اللغوية الحديثة على اللّغة العربية، وأعني بالنظرية اللغوية هنا، الإطار العام والتحليلي للبنوية الوصفية التي سيطرت على الفكر اللغوي إلى ما قبل ظهور نظرية تشومسكي في رأي بعض المؤرخين، كما أعني بها أيضا بصورة خاصة، نظرية فيرث اللغوية، أو بعبارة أخرى، أنّ النظرية التي طبقها تمام حسان في دراسته للّغة هي نظرية فيرث². وهي نظرية كما أشرت من قبل، تأثر بها ثلاثة من دعاة الوصفية هم: تمام حسان وكمال بشر، ومحمود السعران. ونعت تمام حسان جهد هذه المرحلة بـ (الإطار الفكري) الذي أودعه في كتابه (اللّغة العربية معناها ومبناها) تلك فترة (يقصد قبل 1960م) أسميها مرحلة ما قبل التأطير؛ إذ لم أكن حتى ذلك العام قد وصلت إلى الإطار الفكري، الذي أودعته في كتاب اللّغة العربية معناها ومبناها، بل إنّ هذه الفترة قد امتدت إلى ما بعد ذلك³ إلى أن تجسد النضج الفكري⁴ بميلاد (النموذج النظري) الذي ظل تمام حسان مؤمنا به إلى وفاته.

ويرتبط كتاب (اللّغة العربية معناها ومبناها) - بصلة قوية - بالكتب السابقة، فهو امتداد لبعض الأفكار كان قد عرضها في مرحلة ما قبل التأطير، سيما في كتابيه (مناهج البحث في اللّغة) و(اللّغة

¹ -Malmberg Bertil, Les nouvelles tendances de la linguistique générale, P U F. Paris : 1968, p196-197.

² - حلمي خليل، العربية وعلم اللّغة البنوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، ص219.

³ - تمام حسان، مقالات في اللّغة والأدب، ط1. القاهرة: 2006، عالم الكتب، ج1، ص7.

⁴ - وإذا صح لنا أن نسمي مرحلتي (ما قبل التأطير) و(الإرهاص) - بحسب توصيف تمام - بأنهما مرحلتا الإعداد الفكري أو البناء الفكري، فإننا لا نجانب الصواب إذا اصطلحنا على (مرحلة التأطير بأنها مرحلة التكامل الفكري أو النضج الفكري، ينظر: الاهتمام باللّغة أولوية إن أردنا المقاومة وإدراك النص القرآني) تمام حسان صاحب نظرية نظام القرائن اللغوية). وهو حوار مع الدكتور تمام أجرته جريدة الشرق الأوسط؛ في الأربعاء، 20 ذي الحجة 1427هـ - 10 يناير 2007، ع 10270.

بين المعيارية والوصفية) وقد صرّح أنّ كتابه (مناهج البحث في اللغة) يمسّ مساً خفيفاً موضوع كتاب اللغة العربية معناها ومبناها؛ إذ يقول: "وأول عهدي بفكرة هذا البحث ما كان من ورودها على خاطر سنة 1955م، عند ظهور كتابي مناهج البحث في اللغة... فلم يكن بحثاً خالصاً للفصحى بقدر ما كان عرضاً للمنهج الوصفي، ولكنه مسّ موضوع هذا البحث"¹، ويدعم هذا أيضاً اكتفاؤه بالإحالة على كتابيه المذكورين للتفصيل في بعض القضايا اللغوية التي عرضها بإيجاز في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها، أو تجنّب بعضها لأنه فصلّ الحديث عنها في كتابيه المذكورين.

كما أنّ كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) امتداد لجهد سابق، وتطوير له، ونتيجة بديهية لمخاض مرحلة الإرهاص، "وفي هذا الكتاب أودع تمام حسان خلاصة الأفكار التي كانت تدور في ذهنه منذ أمدٍ بعيد عن المنهج الوصفي البنوي في دراسة اللغة، ومحاولة تطبيقه على العربية"² وبهذا يحق أن نعدّ الكتاب بمثابة أهم إنجاز حققه تمام حسان، لعدة اعتبارات منها:

- اللغة العربية معناها ومبناها، هو المشروع الذي أخذ كلّ حياته وهو (نظام اللّغة) وأهم ما في ذلك النّظام (نظام القرائن اللّغوية).
 - أغلب الدّراسات اللّغوية التي توجهت بالنّقد إلى فكر تمام حسان اهتمت بـ(اللغة العربية معناها ومبناها) و(نظرية تضافر القرائن) ♥.
 - أغلب الدراسات اللّغوية الحديثة تبنت الأفكار الواردة في كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) في دراسة اللغة العربية أو بعض قضاياها ♥♥.
- وبهذا يكون الحديث عن كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) هو الحديث عن فكر تمام حسان وهذا لا يعني مصادرة جهوده السابقة، لأنّها بمثابة النواة التي انطلق من خلالها في دراسة اللّغة.

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص7.

² - عبد الرحمن حسن العارف، تمام حسان رائداً لغوياً، ص18.

♥ - من بين هذه الدراسات: العربية والوظائف النحوية، ومناهج الدرس النحوي في العالم العربي، ونظرية القرائن في التحليل اللغوي، وقراءة في الكتابة اللسانية الحديثة، لمحمد صاري، بحث منشور على شبكة المعلومات. واللسانيات الحديثة والتفكير اللساني العربي، إلى غير ذلك من الدراسات.

♥♥ - نجد: أقسام الكلام العربي بين الشكل والوظيفة، والنحو والسياق الصوتي، أحمد كشك، والعلامة الإعرابية بين القديم والحديث، والجملة الوصفية في النحو العربي، والقرائن المعنوية في النحو العربي، عبد الجبار توأمة، وغيرها.

يعتبر هذا الكتاب مشروع قراءة أخرى للتراث اللغوي العربي من وجهة نظر الدراسات اللغوية الحديثة، أو بعبارة ثانية هو إعادة صياغة للنحو العربي، وترتيب الأفكار اللغوية بوجه عام في ضوء أحد مناهج البحث اللغوي، وهو المنهج الوصفي¹. وهي من المآخذ التي رصدها بعض الدارسين؛ إذ إن إعادة النظر في التراث في ضوء المنهج الوصفي، هو إعادة النظر في نماذج وصفية أو تحليلية، ولا يقوم على دراسة اللغة المنطوقة والمستعملة فعلاً²، ولكن لا ضير في اعتماد تمام حسّان على نماذج سابقة لبناء منهج وصفي جديد لدراسة اللغة العربية؛ حيث إن أغلب الدراسات الغربية قامت على سابقتها، إما بتعديلها أو تقديم إضافات لها، كما فعل أنصار البنوية الذين انطلقوا من النموذج السوسوري في دراسة اللغة، أو كما وضع تشومسكي نموذج التوليدي التحويلي متأثراً بأستاذه زيليج هاريس (Z.S. Haris).

3-2- آراء الباحثين في كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها): يعدُّ كتاب تمام حسّان

من بين الأعمال القليلة التي حاولت إعادة وصف وترتيب الأفكار اللغوية منذ سيبويه وفق المنهج الوصفي، ورغم دعوة صاحبه جمهور الدارسين للتطرق لهذا العمل بالنقد والتحليل، "ولو أنّ جمهور الدارسين أعطى هذا الكتاب ما يسعى إليه من إثارة الاهتمام فإنه ينبغي لهذا الكتاب أن يبدأ عهداً جديداً في فهم العربية الفصحى - مبناها ومعناها وأن يساعد على حسن الانتفاع بها لهذا الجيل وما بعده من أجيال"³ إلا أنها تأخرت، حتى ظنّ صاحبها أنها غير جدية بأن تكون موضوعاً للدراسة؛ إذ يقول: "ولكن السنين مضت طويلة دون أن أظفر بدراسة نقدية لهذا العمل (...). ثم بدأت بشائر النقد تظهر بعد السنين وتوالى القادحون والمادحون، فرحبت بقراءة ما كتبه هؤلاء وأولئك من نقد موضوعي، وتحملت التجريح النادر أيضاً بصدور متسع وابتسامة واثقة"⁴ وتباينت آراء الباحثين حول محتوى هذا الكتاب، فعده بعضهم أهمّ محاولة لتقييم التراث النحوي في إطار المنهج الوصفي، وأنّ تمام حسّان أعاد الاعتبار للنحو، وأعطاه مكانته الحقيقية

¹ عبد الرحمن حسن العارف، تمام حسّان رائداً لغويًا، ص 19.

² حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 220.

³ تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 10.

⁴ تمام حسّان، الخلاصة النحوية، ط 1. القاهرة: 2000، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، ص 8.

بين أنظمة اللّغة، وفي رأي مناقض للأول يرى أن كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) لم يقدّم أيّ جديد للغة العربية، ولا يمكن له أن ينافس النموذج البصري، وهو ليس إلاّ دراسة نقدية شاملة مع إعادة ترتيب الدراسات اللغوية وفق المنهج الوصفي، وسارت هذه النقود أبعد من ذلك وصلت إلى حد التجريح، ولكن تمام حسّان تقبّل كلّ ما كتّب عنه من إشادة ونقد بكل تواضع متمسكا برأيه ومؤمنا بمشروعه، وهو ما جسّده في كتابه (الخلاصة النحوية) الذي حاول أن يشرح ويطبّق ما قيل في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها.

وعدّ حلمي خليل كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) من أهمّ ما أنتجه الفكر العربي الحديث في إطار الاتجاه الوصفي، فقال فيه: "إنّ هذه المحاولة ليست نموذجا جديدا يقف أمام النموذج البصري، وإنّما هو في الحقيقة دراسة نقدية مع إعادة ترتيب، ولكن شمولها وإعادة الترتيب وفق المنهج البنوي الوصفي، يجعلها تتفرد بميزات خاصة عن الدّراسات الوصفية الأخرى، التي كانت غالبا، تكتفي بالنقد دون محاولة إعادة الترتيب، أو تكتفي بتناول جزئيات أو جوانب محدّدة من مستويات اللّغة العربية، ولا تنتظر هذه النظرة الشاملة التي نراها في كتاب (اللغة العربية معناها و مبناها)¹ لأنّ تمام حسّان لم يطبق المنهج الوصفي البنوي على اللّغة العربية، وإنّما أسقط هذا المنهج على الدراسات اللغوية العربية القديمة، ومن ثمّ فهي كما أشار إلى ذلك تمام محاولة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية من خلال المنهج الوصفي، أو كما قلنا من قبل من خلال نظرية فيرث، مع اقتباس بعض المفاهيم وطرق التحليل، من النظريات الأخرى. واعتبر مصطفى غلفان كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) أهمّ ما ألف في إطار الاتجاه الوصفي، إلاّ أنّه على الرغم من ذلك فإنّ "صاحبها أولى اهتماما بالغاً للجانب الصوتي وللمقام والسياق، وأهميتهما في العملية اللغوية عامة، والدلالة خاصة. على أن جانبا هاما من التحليل وهو المستوى التركيبي لم ينل ما يستحقه من عناية"² إلاّ أنّ مصطفى غلفان يكون قد تناسى عمل النّظام اللّغوي الذي اقترحه تمام حسّان، وهو أنّ النّظام النّحوي يقوم على المعطيات التي

¹ - حلمي خليل، العربية وعلم اللّغة البنوي، ص 240.

² - مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، ص 187.

تقدمها الدراسة الصوتية للنظام الصرفي الذي يساعدنا في فهم النظام النحوي، فحسب تمام فإن أنظمة اللغة تعمل متكاملة، وكل يكمل الآخر من أجل الوصول إلى الدلالة.

وفي نظر محمد أحمد نحلة أن كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) استطاع أن يطور منهاجاً جديداً من التراث النحوي والبلاغي القديم، معتمداً على منهج من مناهج الدرس اللغوي الحديث¹. ولاحظت فاطمة الهاشمي بكوش أن "هدف الكتاب كان دراسة العربية ووصفها في كل مستوياتها من خلال إشكالية المبني/ المعنى، التي حكمت الدراسة اللغوية ابتداءً من عبد القاهر"² ومن المآخذ التي سجلتها على الكتاب، كونه "كغيره من النتاج اللساني في هذه المرحلة يعوزه الجهاز الاصطلاحي الثابت والمستقر، وتتقصه الدقة في نقل مصادره، فقد أهمل تمام حسناً، في كتابه هذا ذكر المصادر التي استقى منها آراءه، العربية والغربية على السواء"³ ولا يذكر الأسس النظرية والمنهجية التي اتكأ عليها في مقارنته للغة العربية، فالأساس التوزيعي في التقسيم السباعي الذي اقترحه تمام حسناً لأجزاء الكلم العربي، كان قد دعت إليه التوزيعية الأمريكية، التي حاولت إعادة النظر في التقسيم الثلاثي الموروث عن الأنحاء التقليدية، المتأثرة بمنطق أرسطو، كما أن حديث تمام حسناً عن بعض المفاهيم الأساسية في التحليل البنيوي مثل: العلاقات السياقية، ومبدأ الاستبدال وغيرهما، فإنه لا يشير إلى مصادرها الأصلية. ويقر عبد الوارث مبروك سعيد أن الكتاب قد "أعطى للنحو مفهومه ومكانه الصحيح بين أنظمة اللغة العربية"⁴.

ويقف كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) حسب سعد عبد العزيز مصلوح في الصدارة وهو كتاب له ما بعده، أو هكذا كان ينبغي أن يكون؛ إذ هو جهد بصير يباين في جوهره جميع ما سبقه من جهود، ويجمعه بهذه الجهود أنه لا يزال مثلها واقعا في حيز نحو الجملة، بيد أنه مؤهل - ولاسيما بنظريته في القرائن النحوية والتعليق - لأن يكون منطلقاً رصينا موفيقاً لارتداد

¹ محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ط1، بيروت: 1988، دار النهضة العربية، ص 81.

² فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص 55.

³ نفس المرجع، ص 55.

آفاق جديدة يكون فيها النحو قطب الطرق التحليلية في دراسة النص¹، فتمّام حسّان حاول في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها، أن يخرج من فلك نحو الجملة إلى نحو النص، ويتجاوز بذلك النظرة التقليدية للنحو التي تراه مقتصرًا على دراسة التركيب اللغوي، ففي هذا الكتاب نجد محاولة جادة يسعى من خلالها تمّام حسّان إلى وضع أسس منهجية يقوم عليها التحليل اللساني النصّي يراعي خصوصية اللغة العربية.

ويبقى كتاب (اللغة العربية معناها و مبناها) لتمّام حسّان، بحاجة إلى دراسات معمقة يمكن أن تفتح آفاقًا جديدة في البحث اللساني العربي، وأن تفتح عهدًا جديدًا للغة العربية كما أشار إلى ذلك صاحبه، ومن ثمّ جاءت فصول هذا البحث للكشف عن الآراء النحوية التي تضمنها الكتاب.

وصفوة القول في ما قدّمه الوصفيون البنويون العرب، في درس النحو العربي على أساس المنهج الوصفي، أنّهم جنحوا إلى نقد النظرية النحوية القديمة، دون تقديم بديل يقوم مقامها باستثناء نفر قليل منهم، فكانت محاولتهم بذلك خارج نطاق وصف اللغة العربية، ولم يبتعدوا عن كلام القدامى، وهذا مرده إلى أنّهم كانوا يبحثون عن كيفية تقديم هذه النظرية الغربية المعاصرة، إلى القارئ العربي، فالمرحلة الأولى في عملهم لم تتجاوز حدود التعريف وتوضيح المنهج الوصفي البنوي، وما يمكن تسجيله أيضًا في هذا الفصل التمهيدي، إنّ تمّام حسّان في محاولته تميّز عن الوصفيين العرب، بتقديمه لأجراً محاولة ليس في رأيه فقط، وإنّما في رأي أغلب الدارسين لفكر تمّام حسّان عامة، وكتاب اللغة العربية معناها ومبناها خاصة.

¹ - سعد عبد العزيز مصلوح، في اللسانيات العربية المعاصرة دراسات وثقافات، ط1، القاهرة: 2004، عالم الكتب

الفصل الأول:

تمّام حسّان ونقد النّحو العربي

1- قراءة التراث النّحوي من منظور علم اللّغة

الحديث

2- أقسام الكلم

3- التحوّل اللّساني في فكر تمّام حسّان

تمّام حسنّ ونقد النّحو العربي: نهج تمّام حسنّ نهج الوصفيين الغربيين في نقدهم للنّحو التقليدي، وكان منطلقهم نابغاً من قناعة أساس مفادها، إنّ دراسة اللّغة على أساس المنهج الوصفي يفرض بالضرورة تجاوز مبادئ النّحو التقليدي المبني على منطلقات منطقية وفلسفية كما تظهر في أعمال اليونان والرومان، الذين رصدوا بعض جوانب النقص في نحوهم التقليدي، وأهمها¹:

- يحدد قواعد اللّغة بناءً على فهم المعنى، وهذا يعني أنّ القواعد تتحدّد تبعاً للدارس؛ أي أنه يطغى عليها الجانب الذاتي (Subjective) على حين أنّ المنهج الوصفي ينبغي أن يكون موضوعياً (Objective).
- الاهتمام بالعلّة والتعليل؛ اللذين كانا نتيجة لصدور هذا النّحو عن الفكر الأرسطي، وإبعاد الملاحظة في تقرير الحقائق اللغوية.
- الأخذ بالجملة الخبرية باعتبارها أساس البحث اللغوي، ومن ثمّ حدّدت أقسام الكلم حسب وظيفتها في هذا القسم فقط، وعدّ الأنماط الأخرى أشكالاً منحرفة من الجملة الخبرية.
- الخلط في فهم ظواهر اللّغة، نتيجة اعتماد النّحو التقليدي على المنطق الأرسطي المبني على اللّغة اليونانية، مما جعل تحديد قواعد اللغات الأوروبية وفق ما تقرر في اللّغة اليونانية.
- عدم التمييز بين اللّغة المنطوقة واللّغة المكتوبة، والاهتمام بهذه الأخيرة، جعل النّحو معيارياً.
- الخلط في مستويات التحليل وتداخلها، مما أدى إلى تناقض الأحكام في الكثير من الحالات.

¹ - عبده الراجحي، النّحو العربي والدّرس الحديث بحث في المنهج، دط. بيروت: 1979، دار النهضة العربي للطباعة والنشر، ص46-48.

وانطلاقاً من هذه النقائص التي رصدها الوصفيون الغربيون في نقدهم للنحو التقليدي، وجد الوصفيون العرب، ومن بينهم تمام حسن ما يمكن إسقاطه على التراث النحوي العربي، ومن جملة مآخذهم¹:

- تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي منذ مراحل الأولى، وهذا التأثير طغى في القرون المتأخرة، مما جعل النحو العربي سوريا وليس واقعيًا، ومن ثمّ اهتم النحاة العرب بالتعليل، والتقدير، والتأويل، وأهملوا الاستعمال اللغوي.
- لم يقعد النحو العربي للعربية كما يتحدثها أصحابها، وإنما قعد لعربية مخصوصة، تتمثل في مستوى معين من الكلام، وهو في الأغلب شعر أو أمثال أو نص قرآني.
- التحديد المكاني والزمني للغة التي أخضعوها للتقعيد، مما جعل النحو العربي لا يمثل العربية، وإنما يمثل جانباً واحداً منها، فهو لا يصور إلا هذه العربية التي حدّوها مكاناً وزماناً.

- النحو العربي لم يميّز حدوداً واضحة بين مستويات التحليل اللغوي.

ولعلّ هذه الهفوات التي رصدها الوصفيون في النحو العربي، دفعت تمام حسن إلى البحث عن أسسٍ جديدةٍ، وجدها في المنهج الوصفي، القائم على الملاحظة والوصف بعيداً عن ظلال المعيارية، وهنا تطرح مسألة أخرى وهي تصوّر المعيارية، في الثقافة الغربية ووجودها في الدراسات العربية القديمة؛ إذ إنّها في الاستعمال الغربي هي أخذ اللغة اللاتينية نموذجاً يطبق على كلّ اللغات، فإذا وُجد في اللاتينية لواحق يقتضي أن توجد هذه اللواحق في اللغات الأخرى ومن هنا أسقط هذا المصطلح على الدراسات اللغوية العربية القديمة، أي فرض قواعد ومبادئ يجب إتباعها، وعدم الانحراف عنها، غير أنّ عمل النحاة القدامى كان أقرب إلى عمل الوصفيين في بداياته الأولى، والمعيارية إن سلّمنا بوجودها في عملهم، فذلك يعود إلى رغبة النحاة في عقلنة عملهم، وإضفاء صفة الصرامة فيه.

¹ - عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص 48 - 60.

1- قراءة التراث النحوي من منظور علم اللغة الحديث:

1-1- الاتجاه إلى المبنى في التحليل: يقترن سبب وضع النحو العربي كما هو متعارف عليه، إلى بداية ذيوع ظاهرة اللحن في القرآن الكريم، الذي كان نتيجة لاختلاط العرب بغيرهم من الأمم من ذوي اللغات الأخرى، ولهذا سارع عصابة من العلماء في الصدر الأول من الإسلام، إلى أن يصدّوا هذا السيل الجارف، الذي اكتسح اللغة العربية بما قذف فيها من استعمالات خارجة عن نظامها، فتسربت عدوى اللحن إلى القرآن الكريم، والحديث النبوي ورغم اختلاف الروايات والحوادث المفضية لوضع النحو، إلا أنها تبقى متضافرة، كما يقول ابن خلدون (808 هـ): "فلما جاء الإسلام وفارقوا الحجاز لطلب الملوك الذي كان في أيدي الأمم والدول، وخالطوا العجم، تغيرت تلك الملكة بما ألقى إليها السمع من المخالفات التي للمتعرّبين من العجم. والسمع أبو الملكات اللسانية، ففسدت بما ألقى إليها مما يغيرها، لجنوحها إليها باعتماد السمع، وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأساً، ويطول العهد بها، فينخلق القرآن والحديث على المفهوم فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة شبه الكليات والقواعد، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه بالأشباه، مثل أن الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمبتدأ مرفوع، ثم رأوا تغيير الدلالة بتغيير حركات هذه الكلمات فاصطلحوا على تسميته إعراباً، وتسمية الموجب لذلك التغيير عاملاً وأمثال ذلك، وصارت كلّها اصطلاحات خاصة بهم، فقيّدوها بالكتاب وجعلوها صناعة لهم مخصوصة، واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو"¹، وليست قواعد النحو في حقيقتها تقاليد لغوية جرى عليها الإنسان العربي وتطبّق سليفة إلى أن قضت الحاجة بعد الفتوحات الإسلامية إلى وضع أصولها وتدوينها، وحدث هذا منذ أواسط القرن الأول الهجري، ومن هنا تسابق المخلصون لهذه اللغة، والراغبون في خدمتها وحمايتها، محاولين إيجاد طريقة تحفظ سلامتها، وتقيها شرّ اللحن، فكان ذلك بوضعهم قواعد يسير وفقها متعلّم اللغة العربية.

¹ - ابن خلدون، المقدمة العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، ص 297-298.

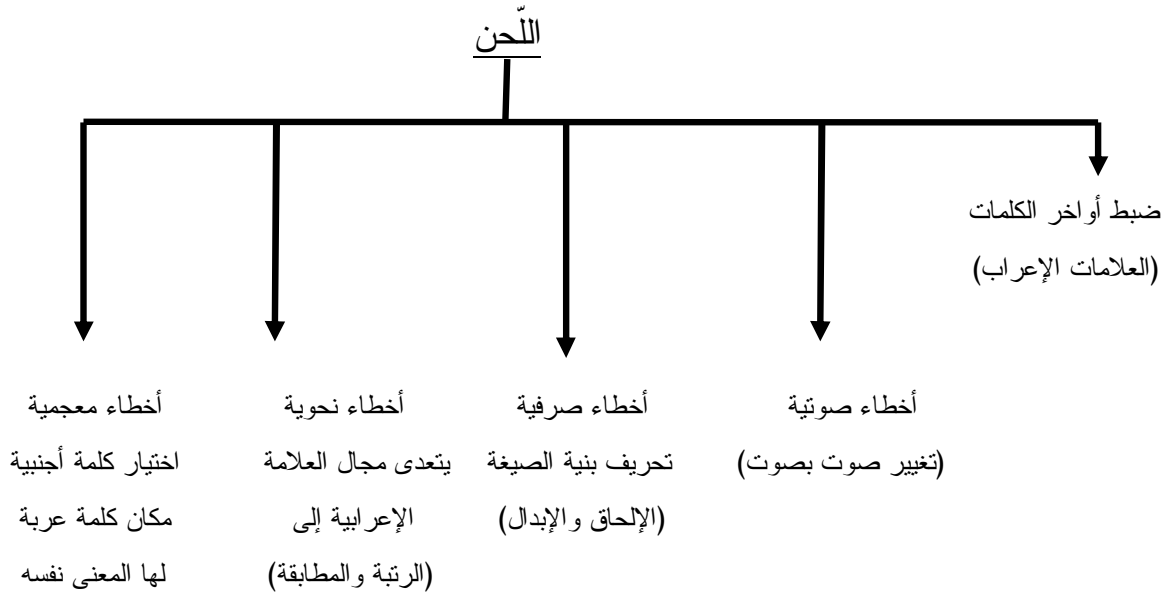
وإن اختلفت المصادر حول أول من وضع النحو، إلا أن أكثرهم يرجعه إلى أبي الأسود الدؤلي (ت 69هـ) بإشارة من علي بن أبي طالب، إلى أن هذب صناعة النحو الخليل بن أحمد وأكمل أبوابها، وأخذها عنه سيبويه وكمل تفاريعها، واستكثر من أدلتها وشواهدا في الكتاب، أما الدراسات اللغوية بعد القرن الخامس الهجري، فكانت إما للشرح أو التعليق أو التحقيق والتصويب¹. وبعد هذا الكتاب، لم يغادر سيبويه النحاة من مترجم، سوى تفرعات جزئية، لا تمس هيكل الصرح الشامخ، الذي وضع الخليل تصميماته الهندسية، وقام سيبويه بتشبيده، وكل من جاء بعده، لم يستطع سوى وضع لمسات تكميلية، كإضافات فرعية، أو اعتراضات على بعض التراكيب الثانوية، أو تبديل المصطلحات الاسمية أو اختيارات تعليلية² وهذا العمل يرجعه تمام حسن إلى إقفال باب الاجتهاد أمام النحاة، وكأنه إضفاء الشرعية أمام التقليد، وهو ما يظهر في كتب من جاء بعد سيبويه باستعمالهم كلمات نحو: مختصر ومفصل وإيضاح وهلم جر.

ويؤكد تمام حسن أن مسار الدراسات النحوية القديمة، حددها الدافع وراء وضع النحو وهو (ذبوع اللحن) الذي كان يخشى منه على اللغة والنحو، وإن اللحن لا يشير فقط إلى الخطأ في ضبط أواخر الكلمات، وإنما كما يزعم تمام حسن كان يوحي بوجود أخطاء صوتية وأخطاء صرفية، وأخطاء نحوية، وأخطاء معجمية، وجميعها أخطاء في المبنى وليست في المعنى³، فالعربي حسب زعم تمام حسن إلى جانب لحنه في ضبط أواخر الكلم بالعلامة الإعرابية، كان يلحن في الكلمة الواحدة فيغير صوت بصوت آخر، أو يخطئ الجانب الصرفي كالإلحاق والإبدال، وغيرها من الأمور، أو يخطئ في النحو كالرتبة والمطابقة، وهناك أخطاء في اختيار المفردة، نتيجة نقص الرصيد المعجمي لمتعلم اللغة من الكلمات العربية، فيلجأ إلى استعمال الكلمة الأجنبية مكانها.

¹ - تمام حسن، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 09.

² - محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ط: 02. لبنان: 1971-2008، دار الكتب العلمية، ص 19.

³ - تمام حسن، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 12.



وإن رأيت تمام حسن بحاجة إلى نظر، لأنّ اللحن في العلامات الإعرابية يبدو أمراً هيناً في الوهلة الأولى، ولكن إذا نظرنا إلى نتائجه لاستعظمتنا الأمر، ففي قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: 3] حين تقرأ بالكسر فمعناه إبطال الإيمان أصلاً، كما عُرف أنّ العرب تتكلم اللغة العربية سليقة؛ أي أنهم على وعي كامل بالجانب الصرفي والتركيبى والمعجمي، ولكن يصعب التحكم في المستوى الإعرابي لأنّ فيه انتقالاً في الحركات، وهذا يؤدي إلى الوقوع في اللحن، في تلك التراكيب المعقّدة خاصة، كالتقديم والتأخير، وعود الضمير، وغيرها من المسائل التي تستدعي الإمعان فيها، كما أنّ الركنين الأساسيين التي تقوم عليها الجملة العربية أو التركيب النحوي، وقد سماهما سيبويه (المسند والمسند إليه) وهما ما لا يستغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدءاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه (الخبر) وهو قولك: (عبد الله أخوك) و(هذا أخوك) ومثل ذلك (يذهب عبد الله) فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدءاً من الآخر في الابتداء¹. إنّ البنية الأساس للتركيب النحوي كما حددها سيبويه، تتكون من مبتدأ وخبر، أو من الفعل والفاعل، وهو تقسيم بحسب أركانها الإسنادية؛ أي تركيب اسمي وتركيب فعلي واتضح أكثر عند النحاة الذين جاؤوا بعده بتقسيمهم الجملة إلى فعلية واسمية.

¹ - سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3. مصر: 1988، مكتبة الخانجي، ج1، ص23.

وإننا حين نكتفي بالوظيفة الإعرابية فقط، من فعل وفاعل، ومفعول به، أو مبتدأ وخبر فإنَّ هذه العلاقات الإسنادية بين المسند والمسند إليه، أو بين المسند إليه والمسند، لا تفي بالغرض المقصود من التعبير، وإنما هناك السياق الذي يحدد المعاني المقصودة، ومن هذا المنطلق، حكم تمام حسن على الدراسات اللغوية العربية بسمة الاتجاه إلى المبنى، وهو منهج فرضته الاعتبارات السابقة الذكر؛ إذ يقول: "ولم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعاً لذلك وعلى استحياء"¹، وحكمه هذا ليس قدحا للمجهود العظيم لنحاتنا، وإنما إلى طرائقهم في عرض المسائل، ومسالكتهم في التأويل والتعامل مع الأصول والفروع، ولا ينبغي مطلقاً أن يظن الدارس أن النقد موجّه لقيمة عمل النحاة، إنما هو للمنهج الذي فرضه عصرهم. وما يؤكد جنوح النحاة إلى المبنى في دراستهم للغة، تقسيمهم لمستويات التحليل اللغوي إلى ثلاثة أقسام:

- 1- دراسة الأصوات: وصفوا مخارجها وصفاتها، الإدغام، القلب، والجهر والهمس.
- 2- دراسة الصرف: عنوا فيها بالأصول والزوائد، المشتق والجامد، والإعلال والإبدال والقلب والحذف.
- 3- دراسة النحو: درسوا تقسيم الكلم، وبيّنوا الأبواب النحوية داخل الجملة والمعاني الوظيفية التي تؤدّيها بعض العناصر اللغوية (التذكير والتأنيث، التعريف والتكثير الإفراد والتثنية....).

تناول النحاة بنية التركيب النحوي على مستوى الجزء التحليلي كما في الصرف، ولا على مستوى المفرد كما في النحو، وعندما ظهر كتاب (دلائل الإعجاز) لعبد القاهر الجرجاني في مرحلة لاحقة في القرن الخامس الهجري، وجدناه يتكلم فيه على "النظم والبناء والترتيب والتعليق، وكلها أمور تتصل بالتركيب أكثر من اتصالها بالمعاني المفردة"²، إنَّ هذا الجانب من الدراسة حسب تمام حسن لا يمسّ معنى الجملة، سواء من الناحية الوظيفية (الإثبات والنفي

¹ - تمام حسن، اللغة العربية معناها ومبناها، ص12.

² - نفس المرجع، ص12.

والشرط والتأكيد والاستفهام والتمني (...). أو من ناحية الدلالة الاجتماعية، التي تعتبر المقام العنصر المهم في تحديد المعنى، ليخلص إلى "أنّ دراسة النّحو كانت تحليلية لا تركيبية أي أنّها كانت تعني بمكونات التركيب، أي بالأجزاء التحليلية فيه أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه"¹ وبذلك نجد دراسة النّحو العربي في تلك الفترة تسير وفق اتجاهين رئيسين:

الأول: الاتجاه الوصفي التحليلي : ويمثله (كتاب سيبويه) ومن سار على نهجه، وما يلفت انتباه الدّارس، أنّ تمّام حسنّ وصف النّحو العربي بالنّحو المعياري في هذه الفترة، وهذا المسار فرضته الغاية من نشأة النّحو، وهي ضبط اللغة العربية، واستدل بقول ابن مالك:

فما أبيع أفعل ودع ما لم يبيع

والثاني: الاتجاه التركيبي التحليلي : ويمثله كتاب (دلائل الإعجاز) لعبد القاهر الجرجاني ومن سار على نهجه من الذين جاؤوا بعده؛ تناولوا دراسة عناصر الجملة عن طريق التركيب فاعتنوا بمكونات التركيب ممزوجة بالتركيب نفسه، وليس كما كان من الاتجاه الأول الذي اهتم بمكونات التركيب أكثر من اهتمامه بالتركيب نفسه، وعدّ المعنى خارج مجال اهتمامهم. ويكون بذلك علم المعاني قمة الدراسات النّحوية أو فلسفتها كما نعتها تمّام حسنّ، لأنّه يتناول المعنى الوظيفي، من خلال فكريتي المقال والمقام، وهو ما أثبتته علم اللغة الحديث، والأكثر من ذلك أنّهم ربطوا بين هاتين الفكرتين، بقولهم (لكل مقام مقال) و(لكل كلمة مع صاحبها مقام).

1-2- التحديد المكاني والزمني للفصاحة: تعرض تمّام حسنّ إلى كيفية استقاء المدونة اللغوية، التي أخضعها النّحاة للدراسة لاستخراج قواعدهم، والتي عليها بني صرح النّحو

¹ - تمّام حسنّ، اللغة العربية معناها ومبناها، ص16.

العربي فيما بعد، وسجل مآخذ على عملهم؛ إذ يرى أنها لا توافق ما توصل إليه العلم الحديث؛ و يبنى زعمه هذا انطلاقاً من المنهج الوصفي في اللسانيات الغربية، القائم على^٤:

- تناول لهجة واحدة، وعدم الخلط بين اللهجات، باعتبار أن كل لهجة لها نظامها الخاص بها؛

- وعدم الخلط بين المراحل الزمنية التي مرت بها اللغة في أثناء دراستها، للفصل بين أطوار نمو اللهجات، ولتكون الدراسة وصفية، وتمسّ حالة ثابتة.

والمحوظ أن النحاة القدامى لم يتفطنوا إلى ذلك؛ إذ يقول السيوطي: "والذين عنهم نُقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، و عنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم أُتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي كانت تجاور سائر الأمم، الذين حولهم"¹ وهي القبائل الست التي استقت منها المدونة اللغوية العربية.

وإنّ وضع النحاة لمعايير أدى إلى إقصاء قبائل عدة بحجة اختلاطهم بالعجم، أو بحكم مجاورتهم لهم، من هذه القبائل²:

- لخم وجذام، فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط.
- قضاة وغسان وإياد، لأنها تجاور أهل الشام لديانتهم النصرانية.
- تغلب والنمر، لمجاورتهم اليونان.
- بكر لأنها تجاور النبط والفرس.
- أهل اليمن لمخالطتهم أهل الهند والحبشة.

^٤ - دي سوسير أول من بشرّ بهذين المبدأين عندما ذهب إلى أن بنية اللغة لا يمكن الكشف عنها، إلا بدراسة اللغة المعينة المخزونة في عقل الجماعة، وبتحديد نقطة زمنية محددة لتلك الدراسة.

¹ - جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ط1. دائرة المعارف النظامية، ص22-23.

² - ينظر: نفس المرجع، ص23.

- بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من تقيف وسكان الطائف، لمخالطتهم التجار المقيمين عندهم.

- حاضرة الحجاز، خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم.

إلاّ أنّه يبدو أنّ تمّام حسنّ في دراسته للغة، لم يلتزم بما قدّمه من تقييد منهجي لدراسة أي لغة، وإنّما اكتفى فقط بتحديد مجال دراسته، في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها بـ (اللغة العربية الفصحى بفروع دراستها المختلفة)¹ ولم يحدّد لا زمانيا ولا مكانيا العربية الفصحى التي هي مجال الدراسة، أهي العربية القديمة أو المعاصرة؟

وإنّ العيوب التي رصدها تمّام حسنّ في عمل النّحاة القدامى، وقع فيها، فهم - كما يرى - درسوا لهجات مختلفة في أطوار زمنية امتدت إلى خمسة قرون، إلاّ أنّه أخذ العربية التي احتجوا بها، وهذا يعني أنّه خلط بين مراحل زمنية مختلفة للعربية، وخلط أيضا بين اللهجات مما يعني أنّه درس نظاما عرفية اجتماعية مختلفة، ضمّها جميعا فيما سماه (اللغة العربية الفصحى).

2- أقسام الكلم: قسم النّحاة القدامى الكلم باعتبار دلالاته إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف

ويبدو أنّهم حين اتّخذوا هذه القسمة كانوا متأثرين بفلسفة أرسطو حين حاول أن يقرن بين الكلم والموجودات، فالمجودات في نظره إما ذوات أو أحداث أو علائق بينهما⁴، لذا قد يقال إنّ

¹ - العربية الفصحى التي أخذها تمّام حسنّ، وأضعها للدراسة، تظهر في قوله: " ليس هذا الكتاب كتابا في فرع معين من فروع هذه الدراسة، ولكنه يجول فيها ويأخذ من كل فرع منها ما يراه بحاجة إلى معاودة العلاج، على طريقة تختلف اختلافا عظيما أو يسيرا، عن الطريقة التي ارتضاها القدماء، ثم ينتهي أخيرا إلى نتيجة مختلفة أيضا" ينظر: تمّام حسنّ، اللغة العربية معناها ومبناها، ص9.

⁴ - قسم أفلاطون الموجودات إلى ذوات وأحداث، وحاول أن يقرن في محاوراته بين الكلام والمجودات فقسّمه إلى قسمين: الاسم وهو ما دلّ على ذات، والفعل ما دلّ على حدث، وأضاف أرسطو إلى ذلك قسما ثالثا في كتابه (الخطابة) هو الرابط، ونسب هذا التقسيم الثلاثي إلى بروتوغوراس رئيس السفستائيين، واتّخذ هذا التقسيم الفلسفي طابعه النحوي لأول مرة عند ديونيسيوس أحد أساتذة مدرسة الاسكندرية في أواخر القرن الأول قبل الميلاد، وواضع أول كتيب في النحو الإغريقي، واسمه (تيكنية) أي فن، والمقصود به فن النّحو. ينظر: فؤاد حنا ترزي، في أصول اللغة والنّحو مطبعة دار الكتب، بيروت: 1969، ص 112- 113.

التقسيم العربي للكلم يوناني لولا أنّه نسب إلى أبي الأسود الدؤلي، واعتمده سيبويه في وقت لم يكن العرب بعد قد اتصلوا بالثقافة اليونانية، ولقد تعرض تمّام حسنّ لتقييم أقسام الكلم كما تداولها النحاة، وانتقد القسمة الثلاثية: اسم - فعل - حرف، وحاول في الوقت نفسه أن يستعيض عن تلك القسمة بقسمة أخرى، أكثر دقة لاعتباري المعنى والمبنى، وحرى بنا أن نشير إلى أنّ تمّام حسنّ تبنى تقسيمين للكلم؛ الأول ما ورد في كتابه مناهج البحث في اللغة، والثاني الذي طوره في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها.

2-1- التقسيم الرباعي للكلم: في هذا التقسيم يبدو أنّه تأثر بإبراهيم أنيس؛ إذ إنّ هذا الأخير لم يؤثر في مهدي المخزومي فحسب، بل إنّ أثره كذلك في تمّام حسنّ، الذي اعتمد في كتابه مناهج البحث في اللغة التقسيم الرباعي، الوارد في كتاب أنيس (أسرار اللغة) فقسم الكلمات العربية إلى: اسم وفعل وضمير وأداة¹، وجعل الضمير ثلاثة أقسام:

- ضمير الشخص.
- ضمير الصلة.
- ضمير الإشارة.

ويرى تمّام حسنّ أنّ النحاة القدامى قسّموا الكلمات على أسس لم يذكروها لنا، وإذا نظرنا إلى هذا التقسيم في ضوء الدراسات الحديثة أمكننا أن نصل إلى شيئين:

- إنّ الكلمات العربية يمكن أن يُنقد تقسيمها.

- إنّ هذا النقد يقوم على أسس تقدّم لنا تقسيماً جديداً، وهذه الأسس هي²:

أ- الشكل الإملائي المكتوب: فهو الأساس الأول حسب تمّام حسنّ من أسس التقسيم، ومن خلاله يمكن أن نفرّق بين (مسلمون) و(مجنون)؛ فالأولى صيغة الجمع، والثانية صيغة المفرد وكذلك بين الأسماء التي تبدأ بالألف واللام وبين الفعل (ألقي).

¹ عز الدين المجذوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ط1. تونس: 1998، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع وكلية الآداب والعلوم الإنسانية - سوسة، ص192-193.

² تمّام حسنّ، مناهج البحث في اللغة، ص196 - 203.

ب- التوزيع الصرفي: إنّ الصيغ الصرفية موقوفا عليها بالسكون (كضارب) و(قاتل) تصلحان اسم فاعل، كما تصلحان فعلي أمر وهما منعزلان في السياق، وتتحدّد كل صيغة تحديدا صرفيا بأحد الأمرين:

- ورودها في السياق؛ حيث تبدو محدّدة بعلاقتها المتشابكة؛

- وضعها في توزيع صرفي.

ج- الأسس السياقية: ويقصد بها ارتباط الناحية الشكلية للكلمة في السياق؛ فأداة التعريف تدلّ على اسمية ما بعدها، وباء النسب أيضا، كما أن سوف تدلّ على فعلية ما يليها، والسياق يساعدنا على أن نفرّق بين (هم) باعتبارها ضميرا منفصلا، وبينها باعتبارها ضميرا متصلا كما في (هم يحضرون/ يحضرهم) فالشكل الإملائي في هذا المثال يقف عاجزا في التفريق بين الضميرين، لذا ينبغي العودة إلى السياق.

د- المعنى الأعم ومعنى الوظيفة: إنّ كلّ كلمة حسب تمّام حسنّ، تنتسب إلى قسم من أقسام الكلمات بمجرد النظر إليها، لأنّها تتخذ معنى أعمّ يتّضح في وظيفتها، التي تؤديها في اللّغة وموقعها من النظام النّحوي؛ فالفرق بين (محمد) و(يقوم) يتّضح بمجرد النظر إليهما على أن الأول اسم علم، وهذه هي الوظيفة التي يؤديها في النّحو، والثاني فعل مضارع، وتلك هي وظيفته أيضا.

هـ- الوظيفة الاجتماعية: وهي أنّ بعض الكلمات في اللّغة تحمل دلالات اجتماعية خاصة كـ(أب وأم وأخت....) وكلمات (أنا وأنت وهو....) نلاحظ أنّ الدلالة الاجتماعية للطائفة الأولى تختلف عنها في الضمائر؛ فالقسم الأول أسماء، والقسم الثاني ضمائر شخصية أو إشارية.

ورغم هذه الأسس النظرية التي بنى عليها تمّام حسنّ تقسيمه للكلم، إلّا أنّه لم يقتنع به وهو ما يبرز في اقتراح جديد في كتابه اللّغة العربية معناها ومبناها، والذي يندرج ضمن مشروع طموح يتناول مختلف ظواهر اللّغة ومستويات البحث فيها حسب المنهج الوصفي¹.

¹ - عز الدين المجدوب، المنوال النّحوي العربي، ص193.

2-2- التقسيم السباعي للكلم: يرى تمّام حسنّ أنّ التقسيم الثلاثي الذي ورد في قول ابن مالك: واسم وفعل ثم حرف الكلم، فرّق بين أقسام الكلم من حيث المبنى، وإنّ الموقف الذي لخصه من النّحاة الآخرين " الاسم ما دلّ على مسمى والفعل ما دلّ على حدث وزمن والحرف ما ليس كذلك" قد فرّقوا بين هذه الأقسام تفريقاً من حيث المعنى، وهو يؤكد ضرورة التمييز بينهما على أساس الاعتبارين مجتمعين، فيبنى على طائفة من المباني ومعها طائفة أخرى من المعاني على هذا النحو¹:

المعاني	المباني
التسمية	الصورة الإعرابية
الحدث	الرتبة
الزمن	الصيغة
التعليق	الجدول
المعنى الجملي	الإلصاق
	التضام
	الرسم الإملائي

واعتماداً على عنصري المعنى والمبنى نتج التقسيم السباعي عند تمّام حسنّ بعدما كان في أول الأمر رباعياً، ومن هنا نجد المحدثين* من علماء اللّغة يرفضون التقسيم التقليدي للكلمة ويشرّعون في البحث عن تقسيم جديد، يقوم على ملاحظة الواقع اللّغوي، ويكتفي بوصف

¹- تمّام حسنّ، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص 87 - 88.

*- قدّم إبراهيم أنيس تقسيماً رباعياً، بناء على ثلاثة أسس وهي: المعنى، والصيغة، ووظيفة اللفظ في الكلام، ونتج عن ذلك: الاسم ويشمل (الاسم العام، والعلم، والصفة) الضمير وأدرج تحته (الضمائر، أفعال الإشارة والموصولات، وأفعال العدد) الفعل، والأداة وتضم كل ما تبقى من أفعال العربية. ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ط7. القاهرة: 1994 مكتبة الأنجلو المصرية، ص 279-294. محمود السعران أضاف قسماً خامساً وهو الصفة، أمّا أنيس فريحة وصل إلى التقسيم السداسي حيث جعل الظرف قسماً سادساً، وهي عنده (الأسماء، الضمائر، الأفعال، الصفات، الظروف والأدوات) ينظر: أنيس فريحة، نظريات في اللّغة، ط2، لبنان: 1981، دار الكتاب اللبناني بيروت، ص 181-182. ليخلص تمّام حسنّ إلى القسمة السباعية للكلم.

الحقائق اللغوية، ولا يتجاوز ذلك إلى البحث في ميتافيزيقا اللغة، ونراهم يؤثرون تسمية هذا المبحث باسم (فصائل الكلمة) إذ يرونها أوفق من التسمية التقليدية (أجزاء الكلام) وهم يصنفون الكلمات تصنيفاً علمياً، يقوم على أساس من الصيغة والوظيفة، أو المبنى والمعنى معاً¹ نحو ما قام به تمام حسان، ونتج التقسيم السباعي: الاسم، الصفة، الفعل، الضمير، والخالفة الظرف الأداة، ويكون بذلك قد أقصى الحرف، الذي كان القسم الثالث عند النحاة القدامى.

أولاً: الاسم: الاسم عند النحويين "ما دلَّ على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران فأماً سيبويه فإنه لم يحده بحدّ ينفصل به من غيره، بل ذكر منه مثالا اكتفى به عن الحدّ فقال: الاسم رجل و فرس، وكأنه لما حدّ الفعل والحرف تميّز عنده الاسم"² أمّا تمام حسان فيرى أنه يشتمل على خمسة أقسام³:

1- الاسم المعين: وهو الذي يسمي طائفة من المسميات الواقعة في نطاق التجربة كالأعلام والأجسام والأعراض المختلفة، وهو ما سماه النحاة اسم الجثة، وهذا النوع يقترب من اسم العلم الذي صنّفه ابن يعيش بقوله: "هو الاسم الخاص الذي لا أخص منه، ويركّب على المسمى لتخليصه من الجنس بالاسمية، فيفرق بينه وبين مسميات كثيرة بذلك الاسم، ولا يتناول مماثله في الحقيقة والصورة"⁴.

2- اسم الحدث: هو ما يصدق على المصدر، واسم المصدر، واسم المرة، واسم الهيئة وهي جميعاً ذات طابع واحد في دلالتها، إما على الحدث أو عدده أو نوعه، فهذه الأسماء الأربعة تدل على المصدرية، وتدخّل تحت عنوان اسم المعنى.

3- اسم الجنس: ويدخل تحته اسم الجنس، كعرب وترك ونبق وجمع، واسم جمع كإبل ونساء، وفي شرح المفصل لابن يعيش أنّ اسم الجنس ما كان دالاً على حقيقة موجودة وذوات

¹ عاطف مدكور، علم اللغة بين التراث والمعاصرة، القاهرة: 1987، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص154 - 155.

² ابن يعيش، شرح المفصل، صحح وعلّق عليه مشيخة الأزهر، بامر المشيخة إدارة الطباعة المنيرية، ج1، ص22.

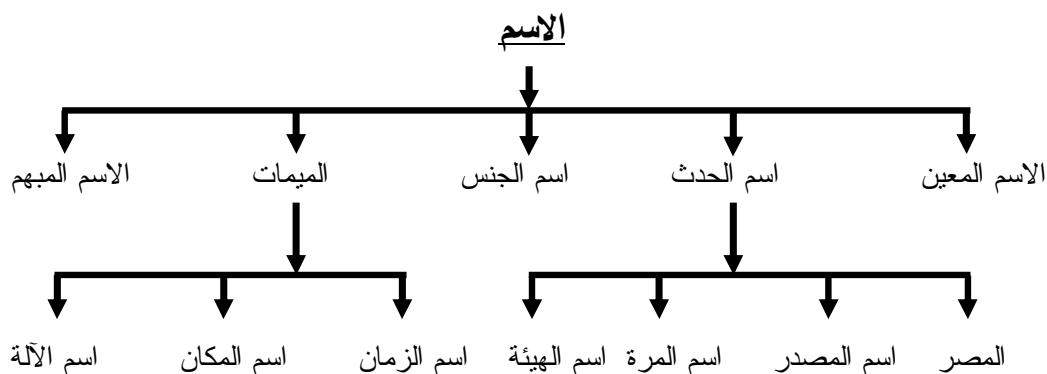
³ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص90 - 98.

⁴ ابن يعيش، شرح المفصل، ص27.

كثيرة كالحَيوان، الواقع على الإنسان والفرس والثور والأسد، فالتشابه بينها وقع بالحياة، وكذلك رجل باعتبار الرجولية، وهي الذكورية والآدمية، وهذا هو معنى قوله (يقصد الزمخشري) ما علق على شيء وعلى ما أشبهه¹.

4- مجموعة الأسماء ذات الصيغ المشتقة المبدوءة بميم زائدة: وهي اسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة، ويطلق عليها (الميمات) ولم يعتبر تمام حسن المصدر الميمي من هذه المجموعة، وبرر ذلك أن هذا المصدر وإن اقترب من اسم الزمان، أو اسم المكان، واسم الآلة من حيث الصيغة، فإنه يتفق مع المصدر من جهة دلالاته على ما يدل عليه المصدر، ومادام يفيد الدلالة على الحدث فهو اسم حدث.

5- الاسم المبهم: ويقصد به طائفة من الأسماء التي لا تدل على معين؛ إذ تدل عادة على الجهات، والأوقات، والموازن، والمكاييل، والمقاييس، والأعداد ونحوها، وهذه الأسماء تحتاج عند إرادة تعيين مقصودها إلى وصف أو إضافة أو تمييز، أو غير ذلك من قبل التضام.



وبعد أن ذكر التقسيمات الخمس للاسم، فرق بينه وبين أقسام الكلم الأخرى بفروق يتصل بعضها بالمبنى وبعضها الآخر بالمعنى ملخصاً ذلك على النحو الآتي:

¹ - ابن يعيش، شرح المفصل، ص29.

- من حيث الصورة الإعرابية: الاسم يقبل الجر لفظاً، ولا تشاركه في ذلك من أقسام الكلم إلا الصفات، أما الأفعال والخوالب والأدوات، فلا يدخل عليها حرف الجر، أما الضمائر والظروف فيجر محلها لا لفظها، وجميع الظروف من المبنيات إلا ما شذ من مثني الإشارة والموصول.
- من حيث الصيغة: حدّد النحاة أبنية المصادر، وصيغة المرة والهيئة، وصيغ الزمان والمكان والآلة، وإنّ الاسم يمتاز بهذه الصيغ عما عداه من أقسام الكلم، ويمتاز عن الصفة بأقسامها الخمسة.
- من حيث قابلية الدخول في جدول: الجداول ثلاثة أنواع:

1- جدول الإلصاق: نعرف من خلاله ما تقبله الكلمة، وما لا تقبله من اللواصق.

2- جدول التصريف: كأن نعلم إلى الفعل الماضي من مادة ما، فننظر فيما إذا كان له مضارع أو أمر أو لم يكن.

3- جدول الإسناد: وذلك كأن نعلم إلى الفعل الماضي أو المضارع أو الأمر، فنسندّه بحسب الضمائر.

فالأسماء تقبل الدخول في النوع الأول من هذه الجداول، ولا يدخل النوع الثاني (جدول التصريف) منه إلا اسم الحدث والميمات، أما الصفات الخمس فتدخل في النوعين الأول والثاني دون الثالث، أما الأفعال الثلاثة فتدخل في الأول والثاني والثالث على حد سواء.

- من حيث الرسم الإملائي: يمتاز الاسم والصفة من هذه الناحية قبول التنوين إملائياً، فإذا وجدت سمات التنوين في كلمة، فإمّا أن تكون اسماً أو صفة، ولا تكون غير ذلك.

- أما من حيث اتصاله باللواصق وعدمه: أشرنا من قبل أنّ الأسماء في ما عدا اسم الحدث والميمات، لا تقبل الدخول في جدول غير الجدول الإلصاق؛ حيث نجد أنّ الأسماء تقبل أنواعاً خاصة من اللواصق، كأداة التعريف وضمائر الجر المتصلة، وتاء التأنيث وعلامتي التنثية والجمع، ولا يشارك الاسم في هذه السمات إلا الصفات، ولكن معنى بعض اللواصق مع الأسماء غير معناها مع الصفات، فالأداة تكون مع الأسماء معرفة، ومع الصفات موصولة.

- من حيث التضام وعدمه: فالمقصود بالتضام هنا غير اتصال اللواصق بالكلمة، فاتصال اللواصق ضمّ جزء كلمة إلى بقية هذه الكلمة، أمّا التضام فهو تطلب إحدى الكلمتين للأخرى في الاستعمال على صورة تجعل إحداها تستدعي الأخرى، فلأسماء حالات من التضام لا تشاركها فيها غيرها، فمن ذلك مجيئها بعد أداة النداء، فإذا جاءت صفة بعدها فإنّ النحاة يجعلونها على حذف موصوف، وإذا جاء ضمير المخاطب ضمنوه معنى يا مخاطب، وإذا جاء ضمير الإشارة كان عندهم مضمنا معنى يا مشارا إليه.

- من حيث الدلالة على مسمى: لقد وجدنا الصفة في كل ما سبق من السمات تشارك الاسم على صورة في ما يتميز به عن باقي أقسام الكلم، أمّا هنا فيفترق الاسم والصفة، فيمتاز الاسم عن باقي الأقسام الأخرى بأنه يدلّ على مسمى، فلا يشابه واحد فيها من حيث المعنى.

- من حيث الدلالة على الحدث: من المتعارف عليه أنّ الفعل يدلّ على حدث وزمن، والصلة بين الاسم وبين معنى الحدث تختلف عن صلة الفعل والصفة، وكليهما بهذا المعنى، فصلة الاسم به صلة الاسم بالمسمى، أما مدلول الصفة فهو (الموصوف) وأما مدلول الفعل فهو الاقتران وهما غير الحدث نفسه.

- من حيث التعليق: إنّ العلاقات النحوية هي الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية، فأما من جهة الإسناد فإنّ الاسم بكلّ أنواعه يقع موقع المسند إليه، ولكن المصادر (اسم الحدث) منه تقع أحيانا في موقع المسند بواسطة إضافة معنى الزمن إليها، أمّا من جهة التخصيص، فإنّ الأسماء تقع معبّرة عن هذه العلاقة، فتكون منصوبة على معنى التعديّة أو السببية أو المعية أو الظرفية أو التوكيد أو بيان النوع أو العدد أو الحالية أو التمييز أو الإخراج أو الخلاف، والأفعال لا تقع هذا الموقع، وتقع الصفات والضمائر والظروف.

وأما من حيث النسبة فالأسماء تجرّ إمّا باقترانها بالحروف الجارة أو بالإضافة وتشاركها أيضا الصفات والضمائر والظروف، وأمّا التبعية فإنّ الأسماء لا تقع نعوتاً، ولا تقع توكيداً معنويا منها إلاّ النفس والعين وكلّ، ولكنها تقع توكيدا لفظيا، وهي جميعها تقع معطوفة ومعطوفا عليها كسائر الأقسام، وتقع بيانا و بدلا، وهذا المعنى الأخير مما تمتاز به الأسماء.

وخالصة ما عرضناه نتوصل إلى أنّ الأسماء ذات سمات تشترك فيها مع الصفات أحيانا ومع الضمائر أحيانا أخرى، ومع الظروف في بعض الحالات، مما يثير التساؤل حول جدوى إفرادها بقسم خاص ليست الصفات منه ولا الضمائر، ولا الخوالب ولا الظروف، ويقتصر الاختلاف فقط من حيث الصيغة بأنّ الأسماء تمتاز بصيغة خاصة، وتنفرد من حيث الدلالة على المسمى من جميع الأقسام الأخرى.

ثانيا: الصفة: جعل تمام حسان الصفة قسما ثانيا من أقسام الكلم، وأشار إلى أنّها تنقسم في اللغة العربية إلى خمسة أقسام هي:

1- اسم الفاعل.

2- اسم المفعول.

3- صيغ المبالغة.

4- الصفة المشبهة.

5- اسم التفضيل.

إنّ الصفة لا تدلّ على مسمى كالاسم بل تدلّ على موصوف، بما تحمله من معنى الحدث وبررّ تمام حسنّ إفرادها بقسم خاص من أقسام الكلم بأنّ مفهومها، يختلف عن مفهوم الاسم الذي ارتضاه النّحاة، فاسم الفاعل عند النّحاة، هو الصفة الدالة على فاعل الحدث، واسم المفعول هو ما دلّ على الحدث ومفعوله، وصيغ المبالغة هي الدالة على فاعل الحدث على سبيل المبالغة والتكثير، وأنّ الصفة المشبهة تدلّ على فاعل الحدث على سبيل الدوام والثبوت، واسم التفضيل ما دلّ على موصوف بالحدث على أساس تفضيله على غيره ممن يتصف بنفس الحدث¹ وانطلاقا من هذه الفكرة فرّق النّحاة بين الصفة والاسم من جهة المعنى بأنّ الصفة تدلّ على ذات وصفة، نحو: (أسود) فهذه الكلمة تدلّ على شيئين: أحدهما الذات والآخر السواد، أما الاسم فلا يدلّ إلاّ على شيء واحد وهو ذات المسمى فالاسم غير الصفة ما كان جنسا غير مأخوذ من

¹- تمام حسنّ، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص99.

فعل نحو: رجل فرس، والصفة ما كان مأخوذاً من الفعل، نحو: اسم الفاعل واسم المفعول كضارب ومضروب، وما أشبههما من الصفات الفعلية، وبصري ومغربي، ونحوهما من صفات النسبة¹. ولم يكتف تمام بعرض هذا الفرق، وإنما قدّم فروقا شكلية توضّح الفرق بين الصفة وأقسام الكلم الأخرى، وهي:

- من حيث الصورة الإعرابية: إنّ الصفات تشارك الأسماء في قبول الجر لفظاً، وما يؤكّد هذه المشاركة أنّ الجزم والإسكان في غير الوقف، لا يلحق الاسم وكذلك الصفات، وهو ما يجعلها تتميز عن الأفعال والخوالب والأدوات، على نحو ما تميزت الأسماء عنها أيضاً، وهي بذلك تختلف عن الضمائر والظروف التي لا تقبل الجر لفظاً، وإنما تقبله محلاً فقط.
- أما من حيث الصيغة: نجد صيغ خاصة للصفات تختلف عن بقية أقسام الكلم بصيغ خاصة مشتقة من أصولها لتكون أوصافاً كما في:

الصفة	الاسم	الصيغة
سهل	فلس	فعل
بطل	فرس	فعل
حذر	كبد	فعل
يقظ	عضد	فعل
نكس	عدل	فعل
قيم	عنب	فعل
أتان إبد أي ولود	إبل	فعل
حلو	قفل	فعل
حطم	صرد	فعل
جنب	عنق	فعل

¹- ابن يعيش شرح المفصل، ص 26.

ولكي يُفَرَّق تمام حسن بين الصفات والأسماء، إذا اتفقت صيغة الصفة وصيغة الاسم لجأ إلى ما أسماه بالجدول، لتحديد ما كان من الأمثلة اسماً أو صفة، فما كان له فعل من مادته أو كان صالحاً لذلك، فهو صفة، وما لم يكن له فعل من مادته فهو اسم، فإذا أخذنا كلمة (فلس) لم نجد تحت مادتها فعلاً ثلاثياً ماضياً ولا مضارعاً ولا أمراً ولا صفة فاعل ولا صفة مفعول ولا صفة مبالغة ولا صفة تفضيل، كما أن كلمة (سهل) التي تمتد مادتها الاشتقاقية على صيغ فعلية ووصفية أخرى مثل (سهل، يسهل وأسهل) ومن ثم يجوز أن نطلق على هذه الكلمة صفة على عكس الأولى¹. وتمتاز الصفة عن الاسم والفعل كما يوضحه الشكل الآتي:

جدول إصاق	جدول تصريف	جدول إسناد
الاسم		
الصفة	ة	
الفعل	فعل	ل

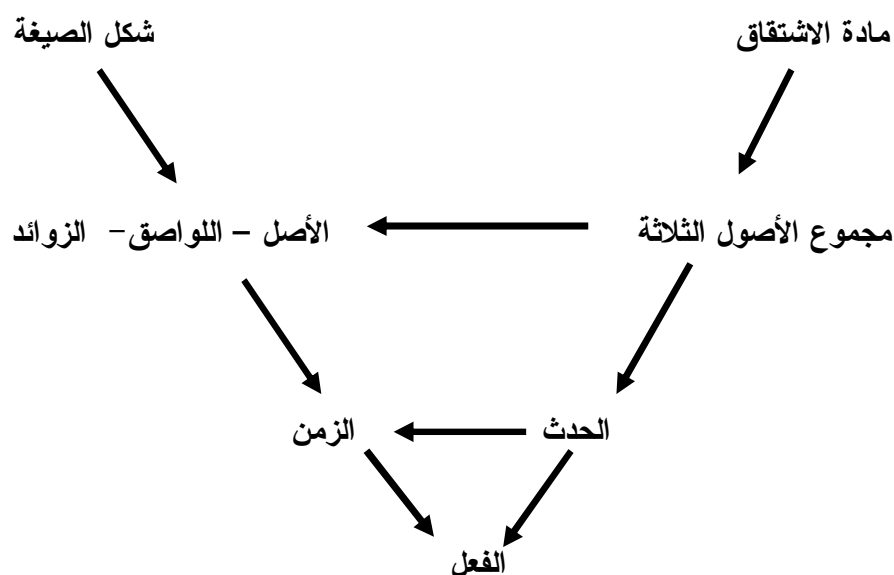
ونلاحظ أنه لا يوجد فرق بين الأسماء والصفات من جهة ما يلصق بهما، فكلاهما يقبل الجر والتنوين و(ال) والإضافة إلى ضمائر الجر المتصلة، وهما يمتازان هنا معاً عن بقية أقسام الكلم، ولكننا سنرى أنهما مع اتفاقهما مبنى، سيفرق معنى الإصاق بينهما، وذلك من حيث التضام.

ثالثاً: الفعل: يعرفه سيبويه بقوله: "وأما الفعل فأمتثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذهبَ وسمعَ وحمدَ، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً: اذهبَ واقتلْ واضربْ، ومخبراً: (يقتلُ) ويذهبُ ويضربُ ويقتلُ ويضربُ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت². فالفعل هو لفظ اشتق

¹ - تمام حسن، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 101.

² - سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 12.

من المصدر، ودل على زمن ماض، أو حاضر أو مستقبل، ويوضح تمام حسن أن دلالة الفعل على الحدث تأتي باشتراكه مع مصدره في مادة واحدة، وأمّا معنى الزمن يأتي على المستوى الصرفي من شكل الصيغة (وظيفة الصيغة المفردة) وعلى المستوى النحوي من مجرى السياق (وظيفة السياق وليس وظيفة صيغة الفعل) وما يؤكد هذا الكلام أن الفعل على صيغة (فعل) قد يدلّ في السياق على المستقبل، والذي على صيغة المضارع قد يدلّ على الماضي¹، ونمثل العلاقة بين الحدث والزمن من الناحية الصرفية كما يأتي:



ويتميّز الفعل عن بقية أقسام الكلم، حسب تمام حسن بسمات مبنوية ومعنوية، يمكن تلخيصها:

- من حيث الصورة الإعرابية: فإنّ الفعل يختصّ بقبول الجزم (الفعل المضارع) فلا يشاركه قسم آخر من أقسام الكلم.
- ومن حيث الصيغة، فهناك صيغ لما بني للمعلوم، وأخرى لما يسمي فاعله.
- ومن حيث الجدول: فإنّ الأفعال تقبل الدخول في جميع الجداول (الإلصاق، والتصريفي والإسنادي) فإذا أخذنا الإلصاق، تبيّن لنا أن الفعل يقبل طائفة من اللواحق، التي لا تلتصق

¹- تمام حسن، اللغة العربية معناها ومبناها، ص104.

بغيرها، كالضمائر المتصلة في حالة الرفع، ولام الأمر، وحروف المضارعة، وتاء التانيث وغيرها.

- ومن حيث التضام: تقبل الأفعال قد وسوف، ولن ولا الناهية.

- وأما من حيث الدلالة على الحدث، فالأفعال تدلّ دلالة تضمينية، لأنّ الحدث جزء من معناها، وتدلّ إلى جانبه على الزّمن.

- ومن حيث التعليق الفعل يأتي مسندا، ولا يأتي مسندا إليه أبدا، عكس الاسم.

رابعا: الضمير: الضمير لا يدلّ على مسمى كالاسم، ولا على موصوف بالحدث كالصفة، ولا على زمن وحدث كالفعل، وأدرج تمّام حسّان ضمنه ثلاثة أقسام فرعية وهي¹:

1- ضمائر الشخص.

2- ضمائر الإشارة.

3- ضمائر الموصول.

وهو تقسيم مستمد من ألفية ابن مالك في قوله:

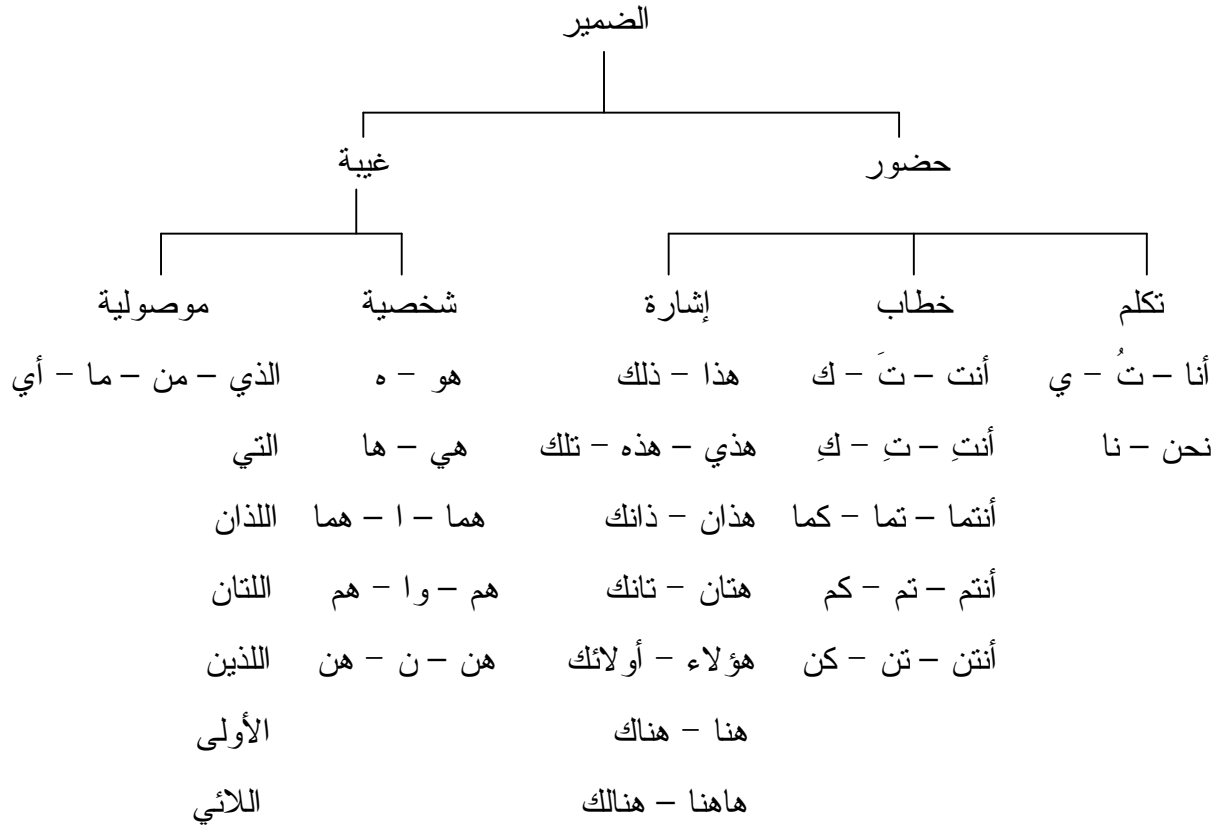
فَمَا لَذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ - كَأَنْتَ (وَهُوَ) - سَمٌّ بِالضَّمِيرِ

ويرى تمّام حسّان أنّه لو أنصف ابن مالك، لأضاف إلى عبارة (أنت وهو) لفظين آخرين أحدهما من الإشارات، ليمثّل معنى الحضور، والآخر من الموصولات ليمثّل الغيبة²، وبذلك يشمل مصطلح الضمير حسبه الأنواع الثلاثة التي سبق ذكرها، وأشار تمّام حسّان إلى دلالة الضمير بأقسامه دلالة وظيفية لا معجمية، على خلاف دلالة الأسماء، كما أشار إلى دورها في تماسك أطراف الجملة على مستوى التعليق، كما أنّ المعنى الصرفي الذي يعبر عنه الضمير، هو

¹- تمّام حسّان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص108-109.

²- تمّام حسّان، اجتهادات لغوية، ص225.

عموم الحاضر أو الغائب؛ فالأول قد يكون حضور تكلم وقد يكون حضور خطاب، أو حضور إشارة، أما الثاني فقد تكون الضمائر موصولة أو شخصية كما يوضحه الشكل الآتي¹:



ويمتاز الضمير من حيث المبنى والمعنى، بما يأتي²:

- من حيث الصورة الإعرابية، كلّها مبنيات لا تظهر عليها الحركات الإعرابية، وإنّما تنسب إلى محلها.
- من حيث الصيغة، كلّ الضمائر ليس لها أصول اشتقاقية.
- من حيث الرتبة، الضمائر تكون ذات مراجع متقدمة عليها في اللفظ أو في الرتبة أو فيهما معاً.

¹ - تمام حسن، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 109.

² - نفس المرجع، ص 111-113.

- من حيث الإصاق، تكون الضمائر المنفصلة مباني التقسيم، وتكون الضمائر المتصلة مباني التصريف، فتقوم بدور اللواصق التي تلصق بغيرها.
- من حيث التعليق، تلعب الضمائر دوراً في علاقة الربط، فعودها إلى مرجع، يغني عن تكرار اللفظ، ومن هنا يؤدي إلى تماسك أجزاء الجملة.
- ومن خلال هذه السمات التي تمتاز بها الضمائر عن غيرها من أقسام الكلم، رأى تمّام حسنّ ضرورة إفرادها بقسم خاص، وإخراجها من دائرة الأسماء في التقسيم القديم.

خامساً: الخوالب^٤: وهي الكلمات التي تستعمل في أساليب إفصاحية، للكشف عن موقف انفعالي، وهي أربعة أنواع¹:

1- خالفة الإخالة: ويقصد بها تمّام حسنّ ما كان يسميه النّحاة اسم الفعل، نحو: **هيهات** (اسم فعل أمر) **وي** (اسم فعل مضارع) **صه** (اسم فعل أمر) ويرى أنّ تقسيم النّحاة كان دون سند من المبني أو المعنى.

2- خالفة الصوت: ويقصد بها ما كان النّحاة يسميه اسم الصوت، من نحو: **هلاً لجزر الخيل، وكخ للطفل، وبس للقط...**

3- خالفة التعجب: ويريد بها ما كان يسميها النّحاة صيغ التعجب، من قبيل: **ما أفعل زيدا وأفعل بزید،** ويرى تمّام أنّه لا يوجد دليل على فعليتها.

4- خالفة المدح أو الذّم: ويسميها النّحاة فعلي المدح والذّم: **نعم وبئس، وما جعل تمّام حسان** يخرجها من قسم الأفعال والأسماء، أنّ اللفظتين لا يقبلان علامات الأفعال كالتصريف وتاء فعلت، وياء افعلي، ومعناهما ليس الفعل الماضي، وإنما الإفصاح من تأثر وانفعال دعا إلى

^٤ الخالفة لغة: عمود الخيمة المتأخر، ويكنى بها عن المرأة لتخلفها عن المرتحلين، وجمعها خوالب والخالف المتأخر لنقصان أو قصور، قال تعالى: ﴿ فَأَقْصِدُوا مَعَ الْخَلْفَيْنِ ﴾ [التوبة: 83] ينظر: الراغب الأصفهاني المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد سيّد كيلاني، لبنان، دارا لمعرفة، ص157. وكان تمّام حسنّ بهذه التسمية أراد أنّ هذه الألفاظ تخالف غيرها من الكلم.

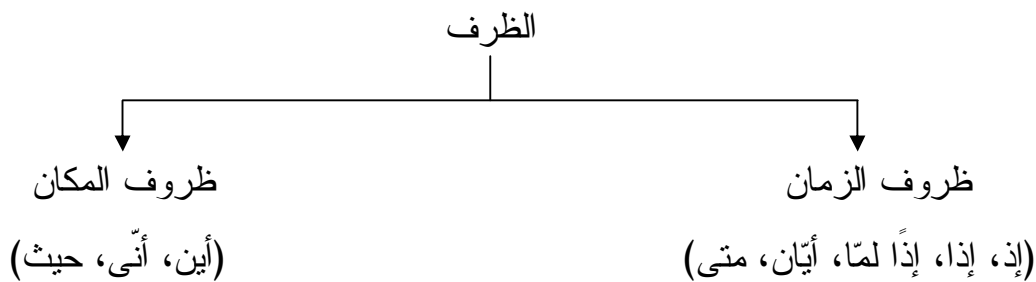
¹ - تمّام حسنّ، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 113-116.

المدح والذم، وإيائها قبول بقية علامات الأسماء، فقد عدّها نحاة البصرة أفعالا، وعدّها نحاة الكوفة أسماءً.

ويضيف تمّام حسنّ إلى هذه الأساليب الإفصاحية التي سبق ذكرها، الندبة، والاستغاثة والتحذير، والإغراء، وتوجد جوانب تمتاز بها الخوالب عن باقي أقسام الكلم منها¹:

- من حيث الرتبة، جميع هذه الخوالب رتبته محفوظة بينها وبين ضميمتها.
- من حيث الصيغة، فجميعها صيغ مسكوكة.
- من حيث الإصاق، تقبل (ما أفعّل) نون الوقاية، وضمائر النصب المتصلة، وتلصق تاء التأنيث بنعم وبئس.
- الخوالب لا ترتبط بزمن خاص، ولا تتصرف تصرف الفعل، ولا توصف بتعد ولا لزوم ويضاف إلى هذا كله، أنّ الجمل المركبة من الخوالب جميعها جمل إفصاحية، ومن هنا أفرد تمّام حسنّ لها قسما خاصا.

سادسا: الظرف: يرى تمّام حسنّ أنّ النّحاة توسعوا في فهم الظرف، جعلت الظرفية تتناول الكثير من الكلمات المتباينة معنىً ومبنىً، لذا يقصره على الكلمات المبنية غير المتصرفة القريبة من الأدوات والضمائر، كما يوضحه الشكل الآتي²:



¹- تمّام حسنّ، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 117-118.

²- نفس المرجع، ص 119.

ويرى تمام حسان أن النحاة القدامى نسبوا بعض الكلمات إلى الظرفية، وما هي بظروف من حيث التقسيم، ومن ذلك¹:

- المصادر نحو (آتيتك طلوع الشمس) والمعروف أن المصادر أسماء.
 - صيغتا اسمي الزمان والمكان، مثل (آتيتك مطلع الشمس، وأقعد مقعد التلميذ) والصيغتان من الميمات وهي أسماء.
 - بعض حروف الجر، نحو (مذ، ومنذ) التي معناها ابتداء الغاية.
 - بعض ضمائر الإشارة إلى المكان والزمان، نحو (هنا، والآن، وأمس).
- ومن بين السمات التي رصدها تمام حسان في الظروف، وتميّزت بذلك عن باقي أقسام الكلم نجد²:

- من حيث الصورة الإعرابية، جميع الظروف من المبنيات، والبناء يُقرّب الكلمة من الحروف، ويبعدها عن الاسم.
- الظروف ترتبها التقدم على مدخولها مفردة أو جملة، ولكنها تكون حرّة الرتبة في الجملة عامة.
- الظروف كلّها من غير المشتقات، مما يباعد بينها وبين الأسماء، ويقارب بينها وبين الحروف، وهي لا تتصرف إلى صيغ غير صيغها.
- الظروف لا تدلّ على مسمى.
- من حيث الزمن، فإنه يستفاد في الظرف بالمطابقة، وهو كناية عن زمان اقتران حدثين عكس الفعل الذي يكون الزمن فيه إمّا للماضي، أو الحال، أو المستقبل، ويستفاد بالتضمن.

¹- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص119-120.

²- نفس المرجع، ص131-132.

سابعاً: الأداة: عرفها تمّام حسنّ بكونها "مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق، والعلاقة التي تعبّر عنها الأداة، إنّما تكون بين الأجزاء المختلفة من الجملة"¹ ومعنى ذلك في فهمنا الحاضر أنّها تدلّ على علاقة بين عنصرين أو أكثر من عناصر السياق² وقسمها إلى قسمين كبيرين:

1- الأداة الأصلية: وهي تقابل الحروف كما عرفها النّحاة القدامى، كحروف الجر والنسخ والعطف.

2- الأداة المحوّلّة: وهي الوحدات التي جمع بينها وبين الحرف في قسم واحد، وقد تكون: **ظرفية** كاستعمال أين وأنى في الاستفهام والشرط، أو **اسمية**؛ إذ تستعمل بعض الأسماء المبهمة مثل: كم وكيف في الاستفهام والتكثير والشرط، أو **فعلية** كتحويل أفعال تامة إلى أفعال ناقصة مثل كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وقد تكون الأداة المحوّلّة **ضميرية** كنقل من وما وأي، إلى معاني الاستفهام والشرط والمصدرية والظرفية والتعجب.

ووضّح تمام حسنّ السمات التي تميّز الأداة عن غيرها من أقسام الكلم الأخرى، من حيث المبنى والمعنى، نوردّها فيما يأتي³:

- رتبة أدوات الجمل هي الصدارة جميعاً، وهذا ما يميّزها عن الظرف.
- تفتقر الأدوات إلى الضمائم؛ إذ لا يكتمل معناها إلاّ بها، فلا يفيد حرف الجر إلاّ مع المجرور، ولا العطف إلاّ مع المعطوف.
- من حيث الرسم الإملائي، فإنّ الأدوات تأتي متصلة إذا كانت بحرف واحد، كما في (الباء) في قولنا (بمحمد) و(اللام) في (لمحمد) ومنفصلة إذا كانت أكثر من حرف واحد مثل (عن محمد) و(من محمد) وهي في اتصالها وانفصالها مثل الضمائر.
- من حيث التعليق، فإنّ الأدوات من أهم وسائل التعليق في اللّغة العربية، ولا مكان للأدوات إلاّ في سياق معين.

¹- تمّام حسنّ، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص 123.

²- تمّام حسنّ، الخلاصة النّحوية، ص 41.

³- تمّام حسنّ، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص 125-128.

- من حيث المعنى الجملي، إنّ الأداة حين تحمل تلخيص أسلوب الجملة، قد تحمله إيجاباً بوجودها، أو سلبيّاً بعدمها، شرط أن تكون هناك قرينة دالة على المعنى المراد إذا حذفت الأداة، كالاستغناء عن أداة الاستفهام، والعرض، عند الاتكال على قرينة النغمة، كأن تقول لرجل رآك تأكل تمرا (تأكل؟) بنغمة العرض، والمعنى المراد (ألا تأكل؟).
- وقد أشرنا من قبل أنّ تمّام حسنّ عدّ النواسخ جميعاً أدواتاً، وبعضها محولاً عن الفعلية والتي لا تزال تحتفظ بصورتها الفعلية التامة، نحو: كان، ودام، وزال، وبرح... إلخ، وما يؤكّد أنّ هذه الكلمات أدوات، أنّها تدخل على الأفعال، شأنها شأن الأدوات، فنقول: كان يفعل، وأمسى يفعل، وكاد يفعل، وعسى يفعل... ومن خلال هذه الجولة حول آراء تمّام حسنّ في أقسام الكلم وتقديمه لاقتراح جديد، يخالف القسمة التي ورثت عن القدامى وهي (الاسم والفعل والحرف) يمكن أن نسجّل بعض الملاحظات منها:
- عالج تمّام حسنّ أقسام الكلم ضمن قسم النظام الصرفي، في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها، نظراً لاختلافه أقسام كلم إضافية (الضمير- الظرف- الصف- الخالفة- والأداة).
- أقصى تمّام حسنّ قسماً رئيساً من أقسام الكلم، عُرف عند النحاة القدامى بالحرف.
- اعتبر تمّام حسنّ الصفة قسماً مستقلاً، وهي في حقيقتها تقرب إلى الأسماء.
- درس زمن الفعل من وجهتين: الزمن النحوي والزمن الصرفي.
- عدّ أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة من الضمائر.
- اعتبر بعض الظروف أسماءً، بناءً على تخريجات ارتضاها لنفسه، مثل: (فوق، تحت أمام، وراء، يوم...).
- ولم ينج تمّام حسنّ من النقد لأقسام الكلم التي قدّمها، عوضاً عن القسمة الثلاثية القديمة؛ إذ يتساءل عزالدين المجدوب عن المأزق الذي وقع فيه تمّام حسنّ، في تعريفه لأقسام الكلم، أكان نتيجة اعتماده النظرية السياقية للمعنى التي عُرف بها فيرث؟ أم نتيجة تأويل خاطئ منه لهذه النظرية عند الاعتماد عليها لبناء منوال إجرائي للسان العربي؟ ويؤكّد أنّ الإجابة عن هذا

السؤال، يقتضي الإحاطة بنظرية فيرث، ومقابلتها بنصوص تمّام حسنّ، إلاّ أنّه يصرح بصعوبة تقديم عرض دقيق للنظرية السياقية للمعنى، لغموض مفاهيمها الأساسية، مثل المعنى والسياق بشهادة أكثر المختصين بمؤلفات فيرث¹.

وإنّ الرؤية المتناسقة عن أقسام الكلم التي قدّمها تمّام حسنّ، انطلاقاً من الاتجاه البنوي، دفع تلميذه فاضل مصطفى الساقى، لأنّ يقدّم دراسة متعمقة في الموضوع تسير في الاتجاه نفسه، قال فيها: "مع تقديري البالغ لما بذله أسلافنا في دراستهم اللغوية، وعلى مدى زمن طويلة، فقد شعرت أنّ بعضاً من آرائهم في مسائل عديدة - ومنها مسألة تقسيم الكلام - قد خضعت لتأثيرات بعيدة عن فهم الروح العام للغة، وكان من نتائج ذلك أنّ تكلفوا أساليب لغوية جاء قسم منها على صورة لم تعهدها العربية، ولم ينطق بها لسان العرب، فابتعد النّحو عن معانيه الحقيقية، وأصبح أسيراً لمنطق لا يقره منطق اللّغة... إنّ دوران النّحاة القدامى في فلك التقسيم الثلاثي دون مسوّغ عرض الدراسات اللغوية لكثير من المتاعب المنهجية، وبدلاً من تيسير المسائل وتذليل صعابها سار النّحاة في طريق التعقيد... وإنّ إعادة النظر في تقسيم الكلام على أسس شكلية ووظيفية سليمة، ستضع حداً لاضطراب التقسيم القديم، وتساعد على فهم المقاصد الأساسية من التركيب الكلامي، وهذا لعمري غاية ما تتوخاه كل لغة من لغات العالم"² وخلص الساقى إلى التقسيم السباعي للكلم الذي ارتضاه تمّام حسنّ. ونجد في رأي مخالف من يعترض على هذا المشروع الجديد، الذي قدّمه تمّام، ويتحيز إلى تقسيم سيبويه، من بين هؤلاء عبده الراجحي؛ إذ يرى أنّ التقسيم السباعي، فرّق بين الاسم والصفة، والضمير، والظرف، التي ضمّها سيبويه في قسم واحد، وهو الاسم، ويضيف أنّ هذه الفصائل كلّها تقبل الإسناد، وتقبل الجر، وتقبل الإضافة، وكلّها من الملامح المميزة للأسماء³، وهذا ما يتنافى ومبدأ الاقتصاد

¹ - عز الدين المجذوب، المنوال النّحوي العربي، ص248.

² - فاضل مصطفى الساقى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، القاهرة: 1977، مكتبة الخانجي، ص24 وما بعدها.

³ - عبد الرحمن حسن العارف، تمّام حسنّ رائداً لغويًا، ص255.

اللغوي، وإنّ تطبيق تمّام حسّان المنهج البنوي، تبيّن وجود تشابه في الشكل والوظيفة بين هذه الأقسام، مما يدعو إلى مناقشة هذا التفريق.

3- التحوّل اللساني في فكر تمّام حسّان: إنّ المنطلقات الفكرية التي انكأ عليها تمّام حسّان هي تشبّعه باللّسانيات الغربية، وتعمّقه في التراث اللغوي العربي، ويظهر هذا من خلال مؤلفاته العديدة التي حاول من خلالها وصف اللّغة العربية، لنجده يتبنى فكرة التوفيق بين التراث والحداثة الغربية، وعبر عن ذلك بوضوح في قوله: "وتشعبت المسالك أمام الشعب ... فوجد أمامه طريقاً في الماضي يقوده إلى التراث العربي الخصب، ورأى أنّه لو بعث هذا التراث وأحياءه لكان دافعاً لعزّة جديدة، لا تقل روعة عن التاريخ العربي نفسه، ووجد أمامه طريقاً في المستقبل معالمه ما في أيدي الأمم من معارف... ثم رأى أنّه لو سلك الطريق الأول فحسب لانقطع به التاريخ عن الحياة، ولو سلك الثاني فحسب لانقطعت به الحياة عن التاريخ، ففضل أن يأخذ بنصيب من التراث يوحى إليه بالاعتزاز، ونصيب من الثقافة المعاصرة يمنحه العزّة"¹؛ إذ لا يمكن الانسلاخ عن التراث العربي، الذي هو رمز هويتنا العربية الأصيلة، كما لا يمكن أن ننبر بما جدّ من نظريات غربية تلهينا عن اجتهاد علمائنا الأجلاء، فكان لزاماً علينا أن نكون وسطيين، ومن هنا تجب الإشارة إلى أنّ تمّام حسّان أخذ بمبدأ التوفيق في البحث اللغوي، بين تراث العربية ولسانيات الغرب، إلّا أنّه لم يتمكن من تحقيق هذا التوافق إلّا من خلال وصف ظواهر لغوية قليلة جداً من العربية، فسرعان ما جنح عن هذا التوجه؛ إذ لم يستطع أحد ممن حاول الجمع بين التراث العربي والثقافة الغربية الاستمرار في منحاها، دون أن يغلب أحدهما ويغيّب الآخر، فكانت عودة تمّام حسّان الصادقة إلى أحدهما، دون قطع حبل الاستئناس بالآخر دليلاً على ذلك.

وما يمكن ملاحظته في كتابات تمّام حسّان أنّه انقلب تراثياً منذ 1981م، وتخلّى عن مبدأ التوفيق بين تراث العربية ولسانيات الغربية، مثلما يظهر في قوله: "لم أخف إعجابي بأصالة التفكير لدى نحائنا القدماء، ولم أحجم عن وصف بنائهم النظري الذي جردوه تجريباً من

¹ - تمّام حسّان، مناهج البحث في اللغة، التقديم.

المسموع بأنّه صرّحُ شامخ، وجهد عقلي من الطراز الأول¹، وكلّ دراساته التي ظهرت بعد هذا التاريخ أنجزها في إطار الفكر اللغوي العربي القديم، مستأنسا بمفاهيم لسانية حديثة ولكن في حدود المحافظة على بنية الفكر اللغوي الإطار²، كما يظهر في كتابه (البيان في روائع القرآن) الذي يشتمل على دراسة لغوية وأسلوبية؛ فأما الأولى فتتم من خلال موقف القرآن من القرائن اللفظية الدالة على المعنى النحوي، وأما الثانية فتتطرّق في استعمال الأسلوب القرآني للقيم الخلافية (الإيقاع والحكاية والفاصلة والمناسب الصوتية...) ثمّ تتناول انتقاء اللفظ القرآني، ودلالته المفردة، لتتخطاه إلى التراكيب القرآنية.

ومجمل القول في هذا الفصل، إنّ تمّام حسنّ لم يتقيد بخطوات البحث اللساني الوصفي والتي تعتمد على تحديد مادة البحث اللساني، وهي مدونة (Corpus) الدراسة من نصوص منطوقة أو مكتوبة، كما أنّه وقع فيما وقع فيه القدامى، بعدم تحديده زمن ومكان اللغة التي يتم إخضاعها للوصف؛ إذ اكتفى بالمعطيات الموجودة في كتب التراث، وكأنّه أعاد قراءة التراث بالتراث، ولم يكلف نفسه عناء جمع مادة الدراسة كما فعل القدامى ليكون نقد تمّام حسنّ للقدامى هو نفسه النقد الذي يمكن أن يوجّه له، وهذا ما يؤكد قول الفاسي الفهري: "حتى الوصفيون الذين انتقدوا النّحاة القدامى أشد ما يكون الانتقاد وعابوا عليهم إفسادهم للنّحو، حتى هؤلاء اكتفوا بالاحتفاظ بما أتى به القدماء من معطيات، ولم يحاولوا وصف لغة أخرى بالاعتماد على جرد مواد جديدة، انطلاقاً من نصوص شفوية مكتوبة (كالروايات والمحاضرات والأشعار...)"³ ويظلّ بذلك الفكر اللغوي القديم مسيطراً على فكر تمّام حسنّ، ويظهر في مصطلحاته ومفاهيمه التي اقترحها في أسلوب جديد، ففكر تمّام حسنّ محمل بمفاهيم قديمة تطبّق على مادة لغوية قديمة.

¹ - تمّام حسنّ، الأصول دراسة استيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو - البلاغة - فقه اللغة) القاهرة: 2000 عالم الكتب، ص9.

² - محمد الأوراعي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، ط1. الرباط: 2010، دار الأمان، ص67-68.

³ - الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، الدار البيضاء: 1985، دار طوبقال، ج1، ص52.

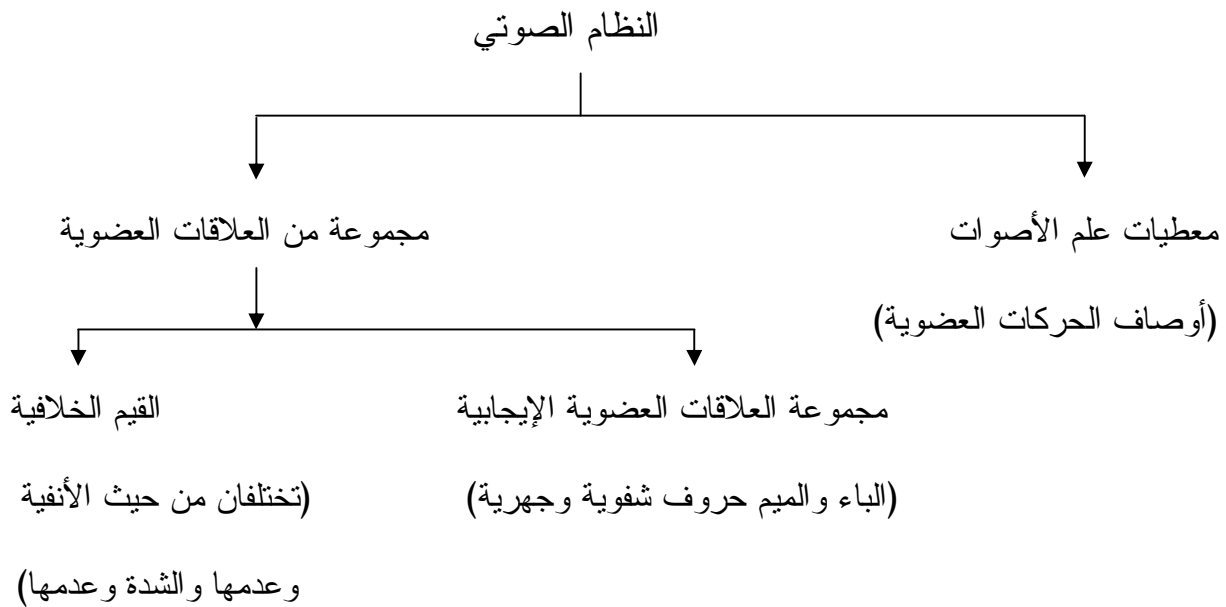
الفصل الثاني:

الآراء النحوية في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها

- 1- أسس النظام النحوي عند تمام حسّان
- 2- القرائن اللغوية
- 3- قرائن التعليق عند تمام حسّان
- 4- فكرة تضافر القرائن عند تمام حسّان
- 5- الترخص في القرينة
- 6- إطراح العامل النحوي
- 7- الزّمن النحوي والزّمن الصرفي في اللغة العربية
- 8- آراء تمام حسّان في تيسر النحو العربي

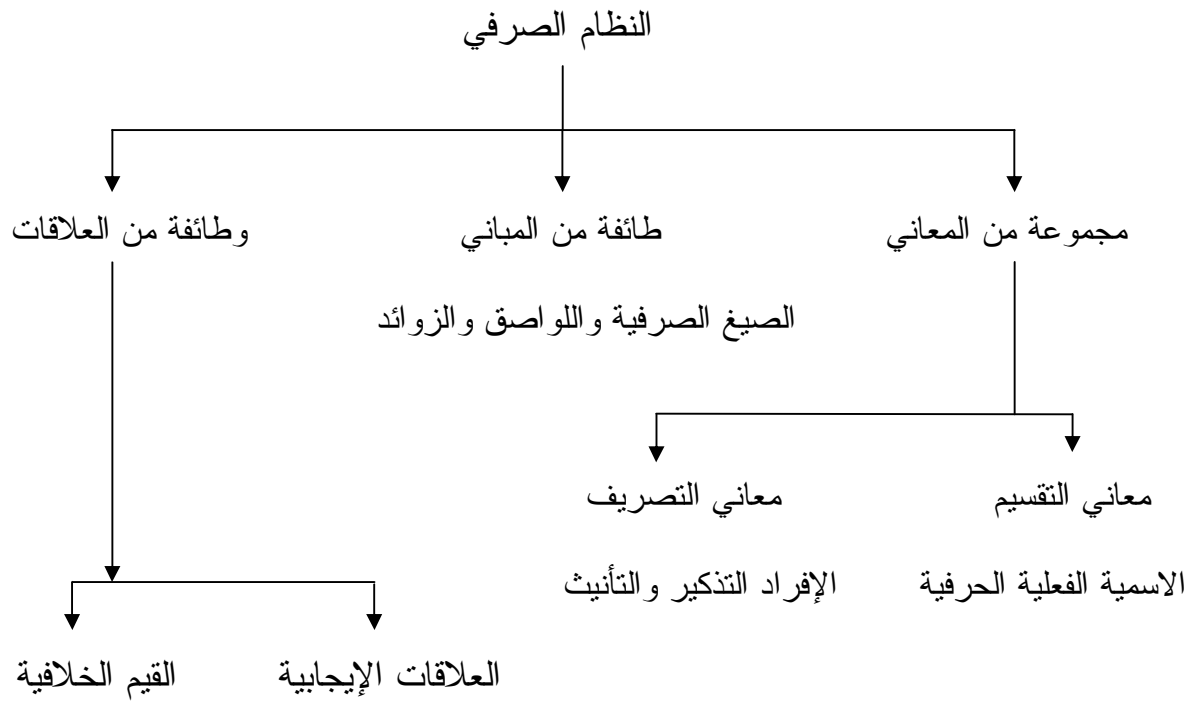
الآراء النحوية في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها:

1- أسس النظام النحوي عند تمام حسّان: إنّ أبرز ما نادى به تمام حسّان، أنّ اللغة نظام¹، يتألف من مجموعة من المعاني تفق بإزائها مجموعة من الوحدات التنظيمية أو المباني المعبرة عن هذه المعاني، ثم من طائفة من العلاقات التي تربط بينهما ربطاً إيجابياً، والفروق (القيم الخلافية) التي تربط سلبياً بين أفراد كل من مجموعة المعاني أو مجموعة المباني، وذلك بإيجاد المقابلات ذات الفائدة. ويتألف النظام اللغوي حسب تمام حسّان من ثلاثة أنظمة: النظام الصوتي، والنظام الصرفي، والنظام النحوي، ويكون بذلك قد أقصى المعجم وعدّه قائمة من الكلمات تطلق على مسمياتها، ويقتضي فهم النظام النحوي الإحاطة بهذه الأنظمة، لذا كان من الضرورة عرضها بصورة موجزة، لتتوصل في الأخير إلى كيفية عمل هذه الأنظمة لإيضاح المعنى، وفضلنا أن نعرض كيفية عملها في مخطط، على أن نتوسع أكثر عند الحديث عن النظام النحوي.



¹- تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص34.

وأما النظام الصرفي للغة فهو يتكون من ثلاث دعائم كما يوضحه الشكل الآتي:



بين المبني والمبنى بين المعنى والمعنى

ويعتمد النظام النحوي حسب تمام حسّان على الصرف والأصوات، والنظام الصرفي يعتمد على الأصوات، فاللغة باعتبارها منظومة كبرى، تجعل من هذه الأنظمة تترابط في مسرح الاستعمال اللغوي، ويصعب الفصل بينها، إلا لأغراض التحليل¹، ويقوم النظام النحوي في العربية على الأسس التالية:

- 1- مجموعة من المعاني النحوية، بعضها عام (وهو معاني الجمل والأساليب) وبعضها خاص (وهو معاني الأبواب، كالفاعلية، والمفعولية...).
- 2- مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة مثل علاقة الإسناد، أو النسبة، أو التبعية، وتكون بمثابة القرائن المعنوية على معاني الأبواب الخاصة.

¹- تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 37-38.

3- مجموعة من القرائن الصوتية (كالحركات والحروف) أو الصرفية مثل مباني التقسيم ومباني التصريف، بالإضافة إلى مباني القرائن اللفظية، والنوعان الأولان مستمدان من الصوتيات والصرف.

4- مجموعة القيم الخلافية، والمعاني النحوية التي هي معاني وظيفية لا معجمية، وهي جزء من المعنى الدلالي، الذي يتكون منها، ومن المعنى المعجمي للكلمات، بالإضافة إلى دلالة المقام، والوصول إلى المعاني النحوية عن طريق تحليل التركيب نحويًا لتعيين معناه بواسطة المبنى، هو مكنم الصعوبة الحقيقية، نظرا لاحتمال كل من المباني معاني متعددة¹، ومن هنا كان من الضروري الأخذ بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية، لنحدّد أي المعاني المتعددة يقصده هذا المبنى.

وتتكون اللغة العربية وفق ما أشرنا إليه سابقا من ثلاثة أنظمة، وقائمة من الكلمات (المعجم) تنتظم في جهاز واحد، فحين نتكلم نأخذ الكلمات ونضعها، على حسب شروط هذه الأنظمة لتتوصل إلى معنى المقال، وهو حاصل جمع المعنى الوظيفي التحليلي (الأصوات والصرف والنحو) والمعنى المعجمي في الكلمات، وفي هذه المرحلة نكون قد وصلنا إلى معنى ظاهر النص، والذي يبقى بحاجة إلى معنى المقام، للكشف عن المعنى الدلالي، ولاحظ محمد صلاح الشريف في النظام الذي قدّمه تَمَام حَسَّان، استحواذ المعنى على جملة التعريف؛ فالمبادئ التي أقام عليها النظام كلّها معنوية، ولا يشذّ عن ذلك إلا ما يقدّمه النظامان الصوتي والصرفي للنحو وإنّ ما جاء به تَمَام في النظام النحوي، هو أبواب المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتوابع، متتكرة في زيّ جديد، وإنّ معطيات هذا النظام، كما عرضها، أقرب إلى المفهوم التقليدي للنحو، منه إلى المفهوم الألسني، وهو يعزو ذلك إلى الاهتمام بالمعاني الوظيفية، على حساب الشكل، وأنّه أراد أن تمزج معطيات علم النحو بمعطيات علم المعاني ليحدث في النحو ما لم يخطر على بال سيبويه وعبد القاهر الجرجاني فانحصر تحديده في هذا الجانب المتمثل في

¹ - تَمَام حَسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 39-40.

محاولة التأليف بين التراث النحوي والبلاغي¹، فما ورد في تعريف النظام النحوي، لا يكاد يختلف عن النحو العربي، إلا في التسميات، وأسلوب العرض، فبقيت الأساليب كما عرفناها في النحو من تعجب ونداء وغيره، وأن الأبواب النحوية كالفاعلية والمفعولية والإضافة ضمنها في المعاني النحوية الخاصة.

ويرى تمام حسّان أن النظام النحوي في العربية يدور حول فكرة (التعليق) أو ما كان يقصده النحاة القدامى بالإعراب، ففي رأيه "أنّ التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي... وهو الإطار الضروري للتحليل النحوي"² ويوضح محمد الشريف أن تمام حسّان قصد بالتحليل العلاقات السياقية (Syntagmatic relations) التي تتجلى من خلالها القرائن المعنوية التي تلتحم بدورها بالقرائن اللفظية، للكشف عن المعاني الوظيفية في التراكيب النحوية³ فعناصر التركيب النحوي تتربط فيما بينها في داخل هذا التركيب؛ حيث تكون قادرة على أداء المعنى المقصود، وهذا الترابط يعتمد على عناصر كثيرة: مقالية تؤخذ من النص سواء كانت معنوية أو لفظية، ومقامية أو حالية، وهي التي تفهم من خارج النص، وهذه العناصر تزيل أكبر عقبة في طريق فهم المعنى الدلالي للتركيب. ومن هنا نجد تمام حسّان يركز على فكرة التعليق ويهتمّ اهتماماً شديداً بالقرائن المختلفة التي تعين على إدراكها، وهو يعترف لعبد القاهر الجرجاني بفكرة التعليق وبالمصطلح نفسه، و يعتبر أن "أدكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية في تاريخ التراث العربي إلى الآن، هي ما ذهب إليه عبد القاهر صاحب مصطلح (التعليق) وقد كتب دراسته الجادة في كتابه (دلائل الإعجاز) تحت عنوان النظم"⁴ ويختلف تصور تمام حسّان لعملية التعليق، وتصور النحاة لها، فهم قد اعتبروا العلامة أو القرينة الإعرابية، وحدها كفيلاً ببيان المعنى الوظيفي لمكونات التركيب، ومن ثمّ ركّزوا جهودهم في تتبع العوامل التي أسندوا إليها تحديد هذه القرينة، على حين لم تكن العلامة الإعرابية أكثر من نوع واحد من القرائن، بل

¹ محمد صلاح الشريف، "النظام اللغوي بين الشكل والمعنى"، حوليات الجامعة التونسية، العدد 17، ص 214.

² تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 189.

³ محمد صلاح الشريف، "النظام اللغوي بين الشكل والمعنى"، ص 216.

⁴ تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 186.

هي قرينة يستعصي التمييز بين الأبواب بواسطتها، حين يكون الإعراب تقديريا أو محليا أو بالحذف، وهذا القول صالح على كل قرينة بمفردها. ويمكن القول إنَّ محاولة تَمَام حَسَّان أعطت للنحو مفهومه، ومكانه ضمن أنظمة اللغة العربية؛ إذ لم يعد علما مقتصرًا على دراسة ظواهر الإعراب والبناء، ولا علما خاصا بدراسة الأبواب، أو ما يسميه تَمَام (المعاني النحوية الخاصة) الذي غلب منهج النحاة القدامى في دراسة النحو، وإنما صار علما يتناول ذلك كله، ويتعداه إلى ما هو أُلزم للتركيب اللغوي، من حيث بناؤه، وفهم مدلوله معًا، وهو التعليق الذي يتمثل في العلاقات السياقية، والقرائن اللفظية والقرائن الحالية والمقامية¹، فتمّام وسّع من مفهوم النحو، وأخرجه من الرقعة التي كان يدور حولها وهي الإعراب، والأبواب النحوية، وربطه بالسياق، فالتركيب يبقى غامضا خارج إطار القرائن اللفظية والمقامية والعلاقات السياقية.

2- القرائن اللغوية:

مفهوم القرينة: لغة: القرينة في اللغة من الاقتران بمعنى المصاحبة، وهي من الفعل (قَرَنَ) يقال اقترن الشيء بغيره، وقارن الشيء بالشيء مقارنة وقرانا اقترن به وصاحبه، وقد تجاذبت كلمة القرينة والقرين في المعاجم اللغوية عدّة معانٍ، فالقرينة: الزوجة، والنفس، والناقة تشدّ إلى أخرى، والقرين: المصاحب، والنفس، والأسير، والبعير المقرون...² يبدو أنّ معنى المصاحبة والتلازم هو مدار تلك المعاني جميعا، فالزوجة قرينة الرجل لمقارنته إياها ومصاحبته لها والنفس قرينة وقرين للجسد؛ إذ تلازمه في الحياة، والناقة والبعير قرينان.

اصطلاحا: يدور حول المعنى اللغوي، ومدى ارتباط الكلمات بعضها بعض، سواء أكان داخل الجملة أم داخل السياق، ويرشح هذا المعنى أو ذاك وجود قرينة دالة على المعنى

¹ عبد الوارث مبروك، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ط1. الكويت: 1985، دار القلم للنشر والتوزيع ص176.

² ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرون، القاهرة، دار المعارف، مادة (ق ر ن).

المقصود لفظية كانت أو معنوية، لذا عرّفها الشريف الجرجاني (ت816 هـ) بقوله "أمر يشير إلى المطلوب"¹ والمطلوب - كما يبدو - هو المقصود أو المراد.

والقرائن عند علماء العربية، ثلاثة أنواع، قرينة لفظية، وقرينة معنوية، وقرينة حالية فالأولى والثانية تؤخذان من المقال، أمّا قرينة الحال فتؤخذ من المقام بمفهومه الواسع، ولقد فصل علماء الأصول في دراسة القرائن وتوسّعوا فيها نظراً لطبيعة بحثهم، فحدّدوا من القرائن ما يمكن بواسطتها تخصيص الدلالة، عند حديثهم عن اللفظ العام فكانت على قسمين²:

- قرائن لفظية، وهو ما يسمى في علم اللغة الحديث (السياق العام) الذي يسهم في الكشف عن المعنى.

- قرائن غير لفظية، وهي كل ما يتصل بالحدث الكلامي، وما يلابسه من ظروف، فيدخل ضمنها سياق الحال والمقام.

ويكون الأصوليون قد اهتمّوا بالقرينة نظراً لطبيعة بحثهم، وما يتطلبه منهجهم، ولما لها من دور في إيضاح المعنى، فمن القرائن اللفظية عدّهم الكتاب والسنة سياقاً واحداً يوضح بعضه بعضاً، أمّا القرائن غير اللفظية، فهي كلّ ما يتصل بالحدث الكلامي من ظروف، وهي تشبه إلى حد كبير ما أشار إليه فيرث، عند حديثه عن السياق الثقافي والاجتماعي.

ولم يخرج المحدثون عن هذا التقسيم إلا أنّهم فصلوا في ذكر أنواع القرائن، من بينهم فاضل السامرائي، الذي قسّم القرائن إلى الأنواع الآتية³:

- القرينة اللفظية، وهي اللفظ الذي يدل على المقصود، ولولاه لما اتضح المعنى.
- القرينة العقلية، وهي التي تتضح من المنطق العقلي.
- القرينة المعنوية، وهي نوع من القرينة العقلية؛ إذ يحكم بدلالاتها على المعنى وصحته.

¹ - الشريف الجرجاني، التعريفات، لبنان: 1985، مكتبة لبنان، ص182.

² - ينظر: محمد باقر الصدر، دروس في علم الأصول، ط2. لبنان: 1986، دار الكتاب اللبناني، ج1، ص92

³ - فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ط1. القاهرة: 2000، دار ابن حزم، ص59-68.

- القرينة الحالية، وهي التي تدلّ على هيئة المتكلم، أو المخاطب.
- السياق والمقام، وهو مجرى الكلام وتسلسله، والمقام هو الحالة التي يقال فيها الكلام.
- النغمة الصوتية.
- القرينة العلمية.
- الوقف والابتداء.
- قرينة الفهم العام لأهل اللغة.
- القرينة الحسية.

ويعدّ تمام حسّان من الأوائل، الذين حاولوا وضع آلية واضحة، لدراسة النحو العربي في إطار فكرة (تضافر القرائن) كما أنّ تمام حسّان استقى أصول فكرته عن القرائن من نظرية النظم، وقد اعترف تمام بفضل آراء عبد القاهر وأفكاره في مقدمة كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) حين قال: " لما ظهر الاتجاه البلاغي إلى دراسة المعنى كان من طلائع كتبه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة للعلامة عبد القاهر الجرجاني، الذي أعترف لأرائه الذكية بقدر غير يسير من الفضل"¹ ولم يُغفل اهتمام الدراسات اللغوية الحديثة بدراسة المعنى، وأنّ المعنى في هذه الدراسات صدى من أصداء الاعتراف باللغة كظاهرة اجتماعية، أي إنّ تمام حسّان أفاد من ثلاثة جذور، انبنت عليها أفكاره عن تضافر القرائن هي: التراث النحوي واللغوي العربي، الذي ورد فيه استخدام مصطلح (القرينة) أو (القرائن) بالإضافة إلى إمامه بهذا التراث، ونظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني بجذورها، ومنابع أفكارها، وعلم اللغة الحديث في الغرب، بدءاً من أفكار دي سوسير ومحاضراته في اللغة، وانتهاءً إلى نحو النص.

ولعلّ أبرز تقسيم للقرائن وأكثرها تفصيلاً هو ما ذهب إليه تمام حسّان، حين رأى أنّ أخطر شيء تكلم فيه الجرجاني لم يكن النظم، ولا البناء، ولا الترتيب، وإنّما كان التعليق، الذي هو إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بوساطة القرائن اللفظية، والمعنوية، والحالية، فهو الفكرة المركزية في النحو العربي، وهو الإطار الضروري للتحليل النحوي؛ إذ يحدّد معاني الأبواب

¹- تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 17-18.

النحوية في السياق، ويفسّر العلاقات بينها بصورة واضحة في التحليل النحوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية، ويكون قد استلهم فكرة القرائن من خمسة مصادر وهي¹:

✓ النظام الصوتي.

✓ النظام الصرفي.

✓ النظام النحوي.

✓ دلالة السياق.

✓ الدلالة الحالية.

فقد ذكر تمام حسان أنّ النحو يقوم على:

1. معاني الجمل والأساليب .

2. معاني أبواب المفردات ، كالفاعلية والمفعولية والحالية

3. القرائن المعنوية : العلاقات التي تربط بين معاني أبواب المفردات .

4. القرائن اللفظية التي يقدمها علما الصوتيات والتصريف لعلم النحو؛ كالحركات والحروف

(الفونيمات) ومباني التقسيم ومباني التصريف ...

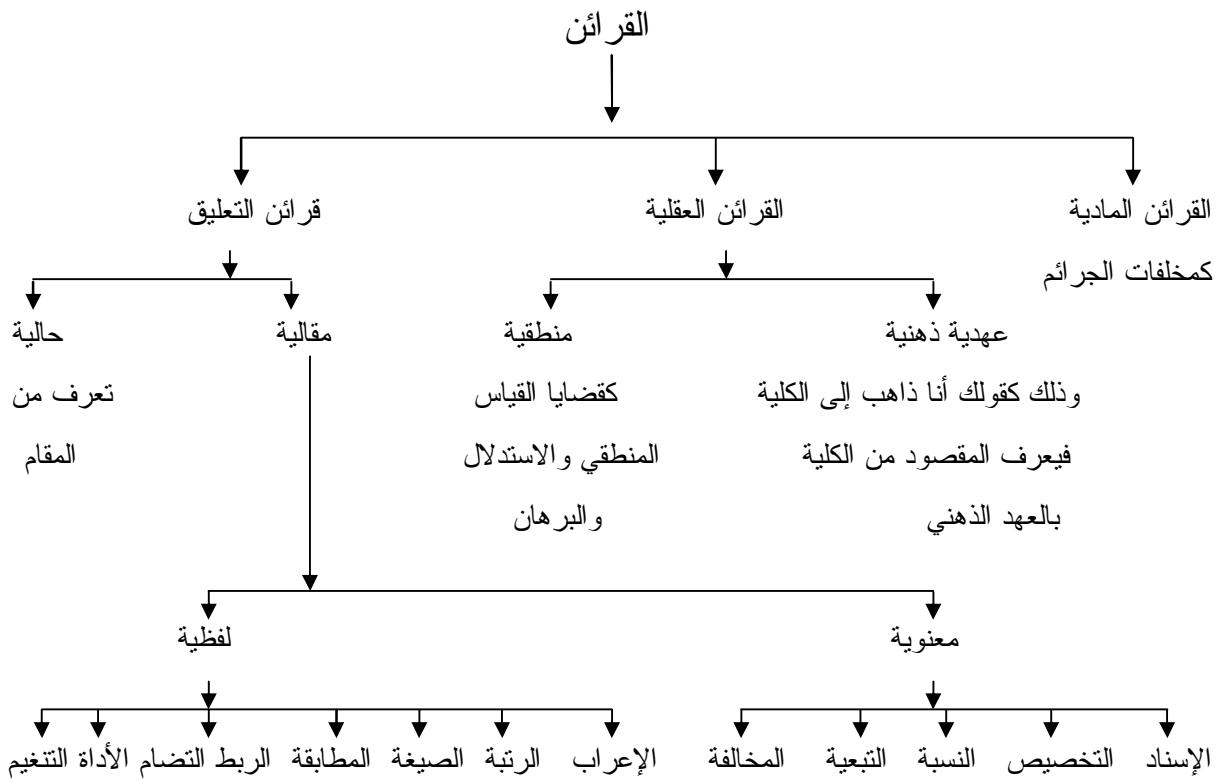
5. القيم الخلافية بين أفراد كل عنصر مما سبق.

ويبدو أن القرائن اللفظية والمعنوية هي التي تنظم العلاقات بين المعاني النحوية، لذلك

أولاهما اهتماما خاصا. وقسم القرائن على هذا النحو:²

¹ - تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص22.

² - نفس المرجع، ص190.

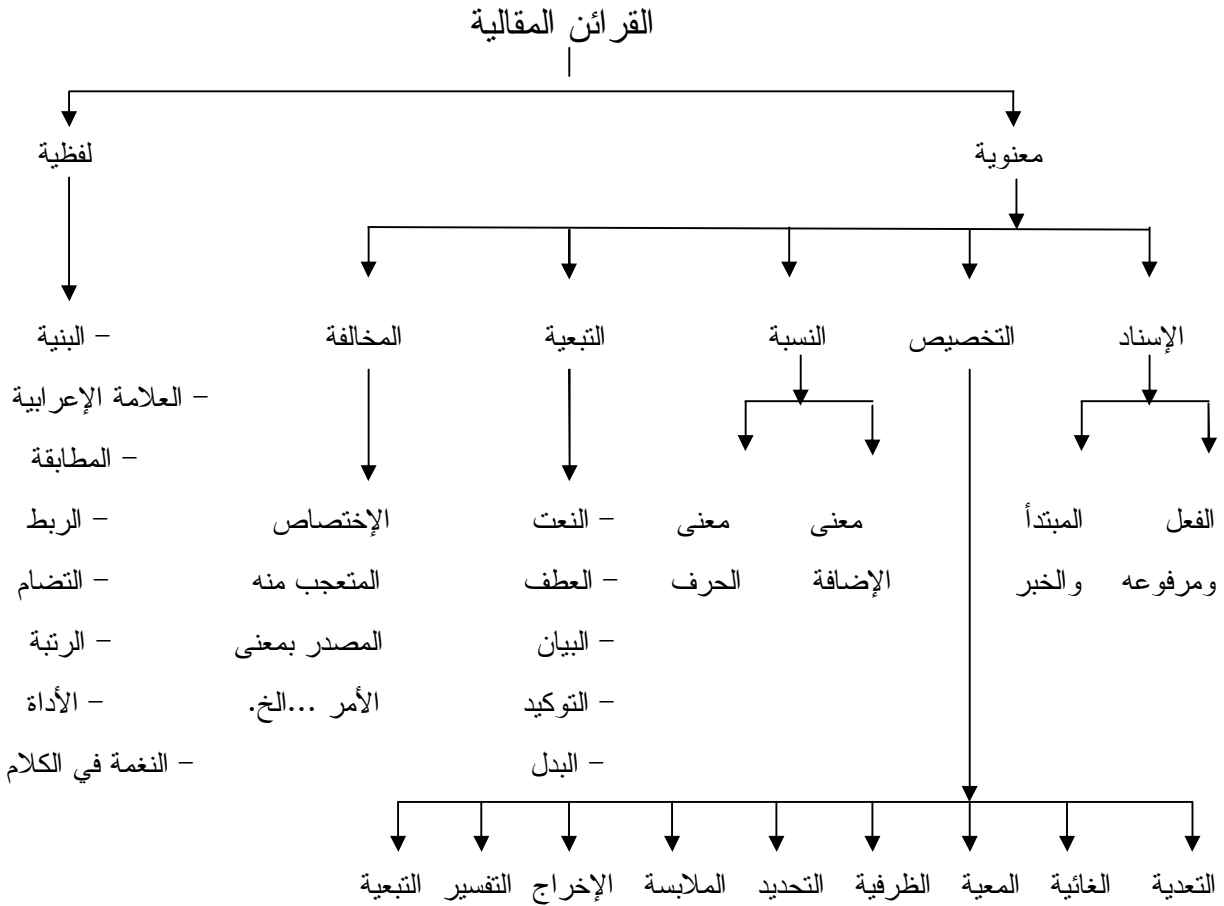


إنّ الذي يهَمُّ اللُّغوي من هذه القرائن -حسب تَمَّام حَسَّان- هو قرائن التعليق التي تعدّ الإطار المرجعي الضروري للتحليل النحوي الذي يسمى عادةً بـ(الإعراب)¹ ويرى أنّ القرائن الحالية أو المقامية لا تخضع للتفصيل والضبط كما تخضع القرائن المقالة التي عبّر عنها بـ(الأنظمة اللغوية) وعلّة ذلك هي كون القرائن الحالية تعبّر عن مقامات اجتماعية فهي نسيج الثقافة بالمعنى الانثربولوجي؛ أي هي نسيج من العادات والتقاليد والأعمال اليومية والفلكلور الشعبي². وبهذا يتابع تَمَّام الأصوليين الذين رأوا أنّ القرائن المقالة أكبر أن تخضع للحصر.

¹- تَمَّام حَسَّان، "القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، مجلة اللسان العربي"، الرباط: 1974 مج21، ج1، ص40.

²- تَمَّام حَسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص42.

أما القرائن المقالية فيمكن إخضاعها للضبط، لذلك قام بحصرها وضبطها وتحديد مفاهيمها، وقد أوجزها في بحث له بالجدول الآتي¹:



3- قرائن التعليق عند تمام حسان: إنّ الغاية من النظر في النصّ هي فهم النصّ ووسيلة الإنسان في ذلك النظر في العلامات المصاحبة له منطوقة كانت أو مكتوبة، ومن الممكن إطلاق مصطلح القرائن المقالية على ما يساعد في فهم المراد من قرائن معنوية وأخرى لفظية كما أنّ العلاقات السياقية قرائن معنوية كالإسناد، ومن القرائن المعنوية المعية، وهي تفيد المصاحبة على غير طريق العطف، واصطلاح المعية مقصور على قرينة المفعول معه

¹ - تمام حسان، "القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلّي"، ص41.

والمضارع بعد الواو، ومنها الظرفية، وهي قرينة معنوية دالة على إرادة معنى المفعول فيه والإعراب بحاجة إلى القرينة بنوعيتها، المعنوي واللفظي.

أولاً : **القرائن المعنوية**: وتكون بالعلاقات السياقية، إذ تساعد في تحديد المعنى النحوي وتشمل الآتي:

1- **الإسناد**: وهي العلاقة التي تقوم بين المسند والمسند إليه، فهما الركنان الأساسيان اللذان تتألف منهما الجملة؛ أي التي تربط المبتدأ بالخبر، أو التي تكون بين الفعل والفاعل فالإسناد قرينة معنوية توجه المعنى الوظيفي، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ خَيْرًا لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [آل عمران: 187] فالجملة الفعلية (لا يحسبن) بحسب قرينة الإسناد، قد يكون الفعل مسندا إلى (الذين كفروا) أو مسندا إلى ضمير الغائب ويراد به الرسول **ﷺ**، والقرائن اللفظية هنا تبقى عاجزة في تحديد أحدهما، فقرينة البنية في الفعل تكشف عن كون المضارع يجوز أن يكون فاعله اسما ظاهرا أو ضمير غائب، وعدم ظهور العلامة على الاسم الموصول يصعب من قرينة العلامة الإعرابية في توجيه المعنى ومن ثمّ جاز في الإسناد الوجهان المذكوران، وأورد أبو حيان ما ترتب على الفاعلين كالآتي¹:

- إذا كان الفعل مسندا إلى (الذين كفروا) يكون المصدر المؤول من (أنما نملي لهم خيرا) ساداً مسدّ مفعولي (يحسب).
- وإذا كان الفعل مسندا إلى ضمير الغائب، فالمفعول الأول (الذين كفروا) والمصدر المؤول مفعول ثانٍ، وهذا التخريج يقتضي حذف المضاف، إمّا من الأول والمعنى: ولا تحسبن شأن الذين كفروا...، وإمّا من الثاني والمعنى: أصحاب أن إملأنا خيرا لهم.

¹- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وأخرون، ط2. الكويت: 2007، دار الكتب العلمية، ج1، ص315.

2- التخصيص: تكشف قرينة التخصيص عن قسم من العلاقات، التي تفيد تقييد المعنى الإسنادي، أو ما يقع في حيزه، وتضييقاً له، فالتخصيص "علاقة نحوية عامة تربط بين المعنى الإسنادي المستفاد من المسند، وطائفة من المنصوبات تشتمل على المفعولات الخمسة، والحال والمستثنى والتمييز"¹ لتكتمل المعنى التركيبي، وتضيف معنىً زائداً على معنى الإسناد، فجملة (علم زيد) يخصص بتعديته إلى مفعول به (عمرو) بقولنا: علم زيد عمراً، فعلاقة الإسناد خصّصت بالتعدية، ويمكن تخصيصها بتعدية أخرى لمفعول ثانٍ (النحو) فنقول: علم زيد عمراً النحو، ويمكن أن يخصص بعلاقة الظرفية بالمفعول فيه كأن نظيف (أمس) وقرينة التخصيص قرينة معنوية كبرى، تتفرع منها قرائن معنوية أخص منها، وتدلل كل قرينة على معنى خاص فتكون قيوداً على علاقة الإسناد؛ إذ يعبر كل منها عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث، الذي يشير إليه الفعل أو الصفة، على النحو الآتي²:

المعنى الذي تدل عليه	القرينة المعنوية
المفعول به، وهي علاقة قائمة بين معنى الحدث في جملة الإسناد والمفعول به.	التعدية
المفعول لأجله والمضارع بعد اللام وكي والفاء ولن وإذن والخ، كقولنا: ضرب زيد عمراً تأديباً له أو كي يتأدب (غائية العلة) أو كقولنا: اقرأ القرآن حتى تطلع الشمس، أو سر حتى تصل إلى المدينة (الأولى غاية زمانية، والثانية غاية مكانية).	الغائية وتشمل (غائية العلة وغائية المدى الزمني والمكاني)
المفعول معه والمضارع بعد الواو، وهي علاقة مصاحبة، والمعية إما أن تكون مصاحبة معنى	المعية

¹ - تمام حسّان، "القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمطلي"، ص 42.

² - تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 194.

<p>الحدث الذي في الإسناد للمفعول معه نحو: سرت والجدار، أو مصاحبة مبتدأ لمدخول واو المعية نحو: كل إنسان وعمله. المفعول فيه، وتخصيص زمان الحدث ومكانه. المفعول المطلق، الذي يعزز المعنى الذي يفيد الحدث في الفعل، فالتحديد يكون بإيراد مصدر الفعل، والتوكيد يكون بتقوية الفعل بإيراد مصدره.</p>	<p>الظرفية التحديد التوكيد</p>
<p>الحال، ويكون بالاسم المنصوب، أو الجملة مع الواو، إذ يلابس صاحب الحال الهيئة، كقولنا: جاء زيد راكباً، يعني أن زيدا جاء ملابساً لحال الركوب.</p>	<p>الملابسة</p>
<p>التمييز؛ إذ يذكر الاسم المنصوب النكرة لتفسير ابهام يكون في معنى الإسناد، نحو: طاب زيد نفساً، أو في معنى التعدية نحو: زرعت الأرض قمحاً، أو في اسم دال على مقدار مبهم (تمييز الذات، نحو: اشتريت متراً قماشاً.</p>	<p>التفسير</p>
<p>الاستثناء الاختصاص وبعض المعاني الأخرى، وتدل على مخالفة معنى لمعنى آخر، فالمختص في قولنا: نحن العرب نكرم الضيف، يعرف لمخالفته الخبر في: نحن العرب.</p>	<p>الإخراج المخالفة</p>

3- النسبة: هي قرينة معنوية كبرى، وتدخل تحتها قرائن معنوية فرعية، والنسبة قيد عام على علاقة الإسناد، أو ما وقع في نطاقها، ومعنى النسبة غير معنى التخصيص، لأنّ معنى التخصيص تضيق، ومعنى النسبة إلحاق لها¹، فيستفاد معناها من الإضافة، أو من حروف الجر وتتفرع إلى:

- **قرينة الإضافة:** الإضافة نسبة بين المضاف والمضاف إليه.

- **قرائن معاني حروف الجر:** معاني حروف الجر هي نسبة بين الحدث في الإسناد وبين المجرور، و"التعليق بوساطة ما يفهم بالحرف من نسبة، هو في حقيقته إيجاد علاقة نسبية بين المجرور، وبين معنى الحدث الذي في علاقة الإسناد"² ومعاني حروف الجر كثيرة، يصل عددها الثلاثين، كابتداء الغاية وانتهائها، والبعضية والاستعلاء، والمجازة والتعليل والاستعانة وبيان الجنس والظرفية ... الخ.

4- التبعية: ويُفهم بها ارتباط التابع بالمتبوع³، وهي الأخرى قرينة معنوية كبرى إذ تتدرج تحتها أربع قرائن هي؛ النعت، والعطف، والتوكيد، والإبدال.

يمكن أن نقول إنّ للقرائن المعنوية أثرا في توجيه المعنى الوظيفي، وبخاصة إذا تضافرت مع القرائن اللفظية.

ثانيا : القرائن اللفظية: لهذه القرائن أثر مهم في التعرف على الأبواب النحوية، حتى إنّها تُعدّ من قرائن فهم القرائن المعنوية؛ إذ تكون أيسرَ وصولا إلى الفهم من القرائن المعنوية، والقرائن اللفظية في سياق الكلام على النحو الآتي:

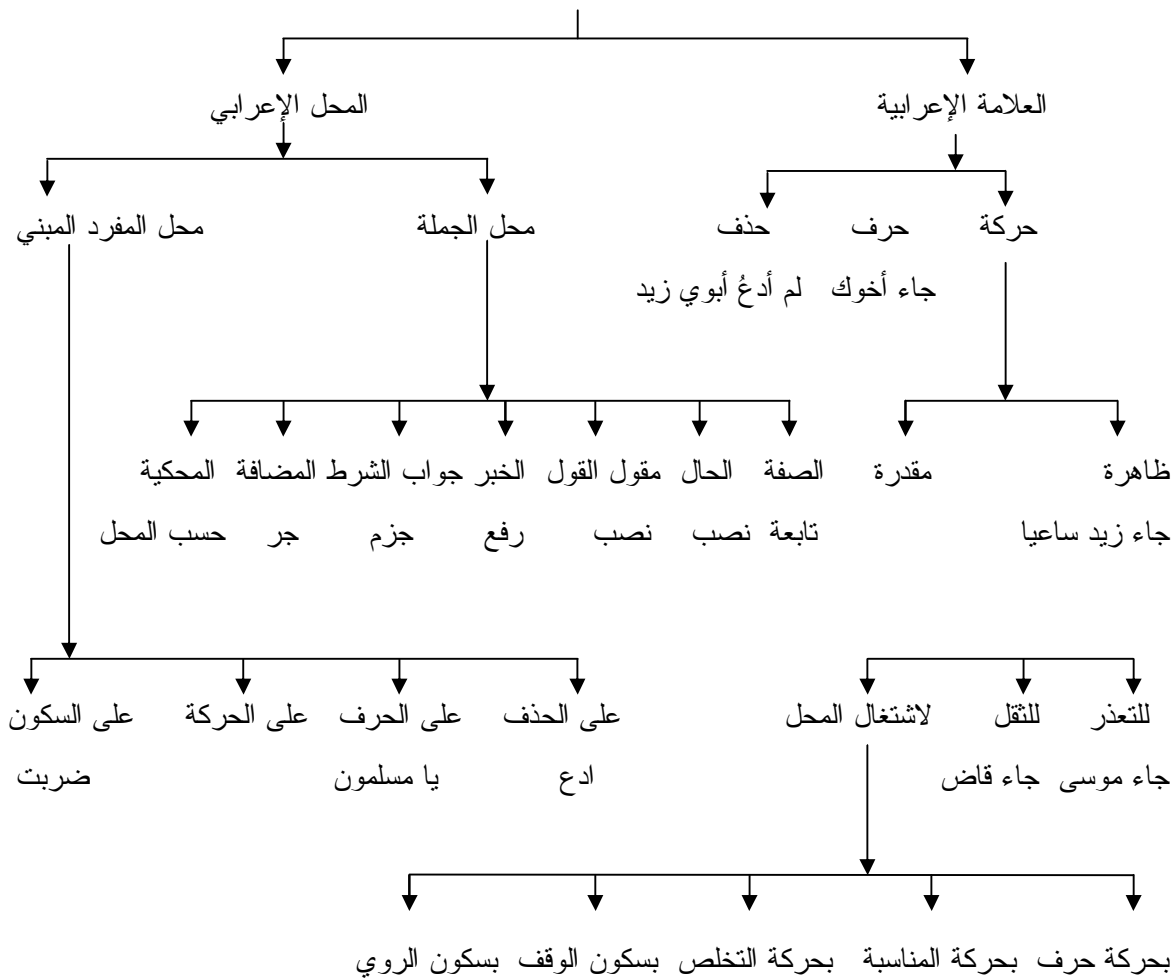
¹- تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص201.

²- تمام حسّان، "القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمطي"، ص 204.

³- نفس المرجع، ص 45.

1- العلامة الإعرابية: تعدّ العلامة الإعرابية "إسهاما من النظام الصوتي في بناء النظام النحوي"¹ وهي أوفر القرائن حضا عند النحويين، لأنّهم جعلوا الإعراب نظرية كاملة سمّوها (نظرية العامل) ويؤكد تمام حسّان أنّ العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى، إلاّ إذا تضافرت القرائن الأخرى معها، وهو ما يصدق على القرائن الأخرى²، والعلامة الإعرابية قرينة لفظية مهمة؛ إذ قد يتوقف عليها المعنى أحيانا، لذا أولاهما القدامى أهمية خاصة، والشكل الآتي يوضح العلامة الإعرابية، واستخدامها في اللغة العربية الفصحى، كما حدّد ذلك النحاة:

الإعراب



¹ - تمام حسّان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص255.

² - تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص295.

وإنّ العلامة الإعرابية عند تمام حسّان، لا تعين بمفردها على تحديد المعنى، وهي عبارة عن قرينة واحدة من عدة قرائن تتضافر لإنتاج المعنى، فليس لها فضل على غيرها، حتى إذا غابت أدت القرائن الأخرى ما تؤديه، ودلت على ما تدلّ عليه، وهي ليست سوى نوع واحد من أنواع القرائن، بل هي قرينة يستعصي التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديرية أو محليا، أو بالحذف، لأنّ العلامة الإعرابية في كلّ واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة، فيستفاد منها معنى الباب، حتى حين ننظر إلى مطلق العلامة كمطلق الضمة أو مطلق الفتحة أو مطلق الكسرة، فسنجد أنّها لا تدلّ على باب واحد، وإنّما تدلّ الواحدة منها على أكثر من باب"1.

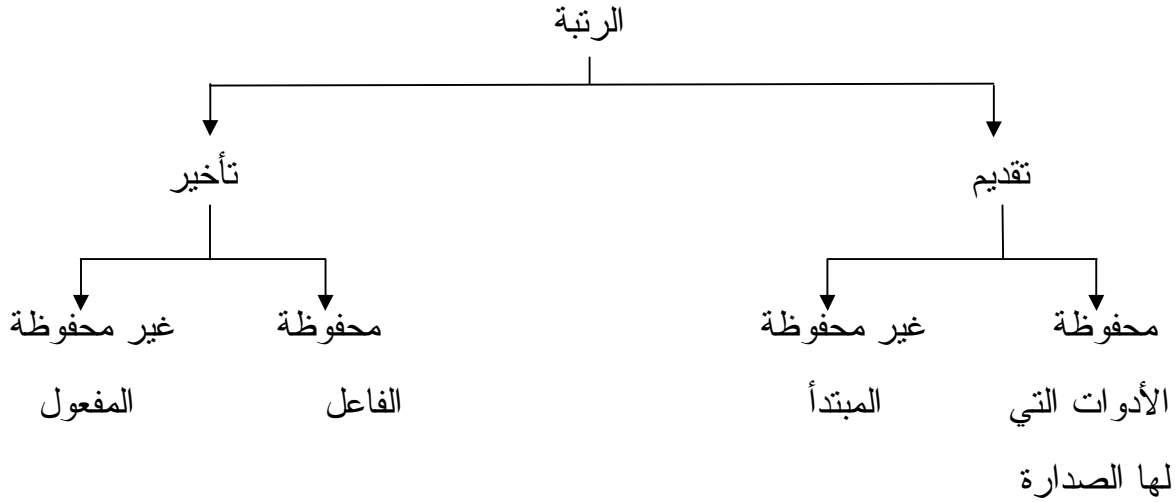
2- الرتبة*: هي علاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق، يدلّ موقع كلّ منهما من الآخر على معناه²، والمقصود بالرتبة، أن يكون للكلمة موقع معلوم بالنسبة لصاحبها، كأن تأتي سابقة لها أو لاحقة، فإذا كان هذا الموقع ثابتا سميت الرتبة محفوظة، كأن يتقدم الموصول على الصلة والموصوف على الصفة، ويتأخر البيان عن المبين، والتوكيد عن المؤكد، والبدل عن المبدل والتمييز عن الفعل، وصدارة الأدوات في أساليب الشرط، والاستفهام، والعرض، والتحضيض

¹- تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 205.

*- في الكلام رتب غير الرتبة النحوية، وهي من قبيل الرتبة الزمانية، ؛ إذ يؤمن اللبس رغم انعكاس رتبة الأشياء كقوله تعالى: ﴿فَأَسْتَجِبْنَا لَهُ، وَوَهَبْنَا لَهُ، يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُ، زَوْجَهُ﴾ [الأنبياء: 90] فالمعقول في هذه الآية أن يتم إصلاح امرأة زكريا، ثم يترتب على ذلك أن يأتي الغلام هبة من الله لوالده، ولما كان هذا المعنى لا يغيره أو يخفيه عكس ترتيب ذكر الأحداث، جاءت الآية وهي تقدم ذكر الهبة، لأنها هي المظهر الأوضح للاستجابة، ولأنّ الدعاء لم يقع على إصلاح الزوج، ومن ذلك أيضا تشويش اللف والنشر كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [الروم: 23] فالعادة أن المنام خاص بالليل، والابتغاء خاص بالنهار، وترتيب المعنى يكون (ومن آياته منامكم بالليل وابتغائكم بالنهار) ولما كان هذا التوزيع لوظيفتي الليل والنهار توزيعا بحسب العادة، وكان من الممكن أن تختلف العادة، فينام بعض الناس بالنهار، ويبتغوا من فضل الله بالليل، لم تحرص الآية على الترتيب المعتاد وجاء اللف، والنشر مشوشا دون أن يتأثر المعنى. ينظر: تمام حسّان، البيان في روائع القرآن، ص 95-96.

²- تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 209.

أما إذا كان موقع الكلمة عرضة للتغير سميت غير محفوظة¹، كالمبتدأ والمفعول به، وقد يطرأ على الرتبة غير المحفوظة من دواعي أمن اللبس ما يدعو إلى حفظها، نحو: ضرب موسى عيسى، وأخي صديقي؛ إذ يتعين في موسى أن يكون فاعلاً، وفي أخي أن يكون مبتدأً محافظة على الرتبة لأنها تزيل اللبس²، والمخطط الآتي يبين الرتبة:



ويرى تمام حسّان، أنّ عدم وجود قرينة العلامة الإعرابية في المبنيات، يلزم علينا الجنوح إلى قرينة الرتبة، التي ترد مع الأدوات والظروف خاصة، والتي تصير صاحبة الأثر المهمّ في تمييز المعنى.

3- مبنى الصيغة: البنية هو دلالة صورة الكلمة على المعنى النحوي، وهي إطار ذهني للكلمة المفردة، وليست هي الكلمة ذات المعنى المفرد، فهي مفهوم صرفي لا يُنطق، أمّا الكلمة

¹ الرتبة غير المحفوظة هي رتبة في نظام اللغة لا في استعمالها، لأنها في الاستعمال معرضة للقواعد النحوية، من حيث عود الضمير، ثم للاختيارات الأسلوبية من حيث التقديم والتأخير. ينظر: تمام حسّان، البيان في روائع القرآن ص 94.

² ينظر: تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 207-209. وينظر: تمام حسّان، مقالات في اللغة والأدب ص 207-208.

فهو مفهوم معجمي منطوق، وليوضح تمام حسّان الفرق بين هذه المفاهيم قدّم مثالا على النحو الآتي¹:

صيغة فاعل = بنية عامة لعدد من الكلمات، وهي ذات معنى وظيفي صرفي.

كلمة (كاتب) هي كلمة منطوقة بالقوة لا بالفعل.

وتكون الصيغة قرينة لفظية على الباب، فالأسماء صيغها وللصفات وللأفعال صيغها² ودلالاتها ذوات أثر نحوي، يتمثل في علاقاتها السياقية، فمعنى الصيغة الصرفية ينبئ عن تلك العلاقات.

والبنية التي تمثل مفردات اللغة بالنظر إلى مباني التقسيم* نوعان³:

الأول: ما يمكن تمثيله بالشكل الصرفي أو الصيغة الصرفية، وذلك في الكلمات التي تكون ذات أصول اشتقاقية، وهو يشمل الأفعال والأسماء، ممّا لا يدخل منها في النوع الثاني، فبنية (استغفر) استفعل، وبنية (ناجح) فاعل، وبنية (إحسان) إفعال، وبنية (رجل) فَعْل.

والثاني: يتمثل بالصورة الذهنية للكلمة، التي لا تخضع لصيغ أو أوزان صرفية معينة، وليس لها أصول اشتقاقية، وهذا يشمل الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والحروف والأدوات، وغيرها مما لا يدخل في علاقات اشتقاقية.

¹- تمام حسّان، البيان في روائع القرآن، ص17.

²- تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، 210.

*- مباني التقسيم هي: (الاسم والفعل والصفة والضمير والأداة والخالفة) وتدرج تحتها الصيغ الصرفية المختلفة، التي ينصب في قالبها كل قسم من أقسام الكلم، فكل الصيغ الصرفية لأسماء بأنوعها، والصفات، والأفعال، تدرج تحت مباني التقسيم، وتكون فروعاً على هذه الأقسام، ومعنى هذا أنّ معاني الصيغ كالمطاوعة، والطلب، والصيرورة والتفضيل، والمبالغة، التي نراها في انفعال واستفعل والأفعال وفَعَال، على الترتيب هي فروع على معاني التقسيم وأنّ مبانيها فروع على مباني التقسيم. ينظر: تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص83-84.

³- تمام حسّان، البيان في روائع القرآن، ص18-19.

4- **المطابقة:** تحصل بين أجزاء التركيب، فنتوثق الصلة بينها، وتصبح الكلمات مترابطة فتكون المطابقة قرينة على الباب الذي تقع فيه، ويقصد بها الشركة في أحد المعاني العامة وتحصل بما يأتي¹:

1- العلامة الإعرابية.

2- الشخص (التكلم والخطاب والغيبة).

3- العدد (الإفراد والتنثية والجمع).

4- النوع (التذكير والتأنيث).

5- التعيين (التعريف والتكثير).

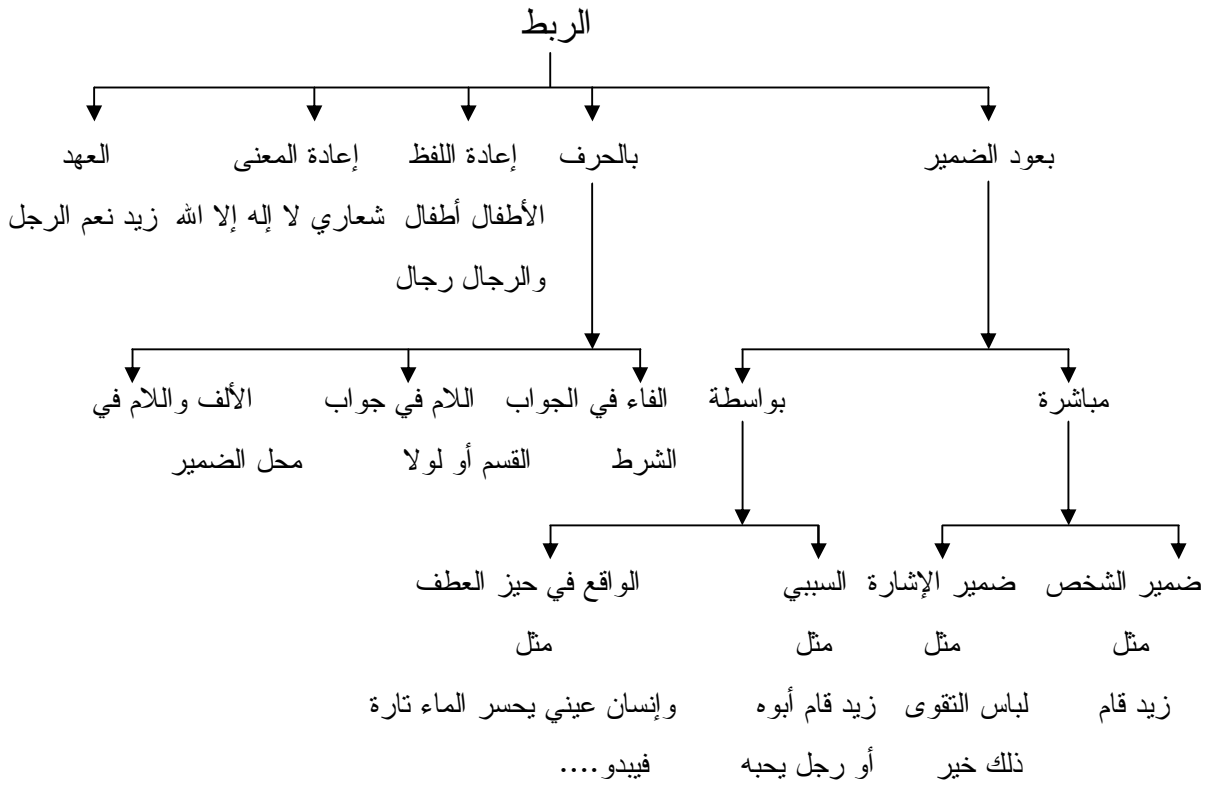
ومن وظائف المطابقة، الإعانة على إدراك العلاقات، التي تربط بين العناصر المتطابقة كالتلازم بين المتطابقين، ورتبتهما الأصلية، وهي قرينة لفظية تتضافر مع قرائن أخرى (التلازم الرتبة، الإسناد، الربط، والأداة، والعلامة الإعرابية، والزمن والجهة والصيغة... وغيرها) لإبراز المعنى المقصود من الكلام.

5- **الربط:** قرينة لفظية تدلّ على اتصال أحد المترابطين بالآخر، وهي العلاقة التي تؤديها بعض العناصر اللفظية، فتعين على فهم الجملة بربطها بين أجزائها، ويتم بين الموصول وصلته وبين المبتدأ وخبره، وبين الحال وصاحبه، وبين المنعوت وبعته، وبين القسم وجوابه...، ويتم الربط بالضمير العائد، ويشمل ضمائر الأشخاص (أنا وأنت وهو وفروعها) نحو قوله تعالى:

﴿ لَمَّا كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ ءَايَاتُ لِّلسَّالِينَ ﴿٧﴾ ﴾ [يوسف: 7] وضمائر الإشارة (ذا وذي وفروعها) كقوله تعالى: ﴿ وَرَبَّاسُ النُّفُوسِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ [الأعراف: 26] والضمائر الموصولة (الذي والتي وفروعها، ومن وما وأي) كما في قوله تعالى: ﴿ وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۗ ﴾ [التوبة: 90] "وحين يعود الضمير يكون عوده على مذكور لفظاً

¹ - تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص211-212. وينظر: تمام حسّان، مقالات في اللغة والأدب ص257.

ورتبة، أو لفظاً دون رتبة، ويعود بعض الضمائر على متأخر لفظاً ورتبة، كضمير الشأن، وقد يعود على مفهوم، فإذا عاد على مذكور سابقه من حيث الشخص، والعدد، والنوع، ومن هنا كان الضمير في قوله تعالى: ﴿لَمَّا سَبَعَةُ أَبْوَابٍ لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ﴾ [الحجر: 44] عائداً على الكافرين لا على الأبواب، ولو أعاده على الأبواب لقال (منها)¹ أو الربط بإعادة اللفظ كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 282] أو إعادة المعنى كقوله تعالى: ﴿تَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ﴾ [إبراهيم: 23]، ويمكن أن نوضح ذلك بما يأتي²:



6- التضام: إن متكلم اللغة إنما يضع كلامه وفق مبادئ وقواعد، ليحقق بذلك الفائدة ومن بين ما يحكم مفردات التركيب اللغوي من سبك وتراص، تضامها فيما بينها، فعند تمام حسن أن يستلزم أحد العنصرين التحليلين النحويين عنصراً آخر فيسمى التضام هنا (التلازم) أو

¹ - تمام حسن اللغة العربية معناها ومبناها، ص 215.

² - نفس المرجع، ص 214.

يتنافى معه فلا يتلاقى به ويسمى هذا (التنافي)¹ وإنّ تَمَام حَسَان بتعريفه هذا يكون قد عبّر عن جهتي التضام بالعنصر، والعنصر يشمل الكلمة* وغيرها، كما أنه ضمّ التنافي الذي يمثل جانبا من جوانب التضام، وهو سلب التضام.

وهناك جانب آخر للتضام هو التوارد المعجمي^٢، استدركه تمام على الجزأين السابقين (التلازم والتنافي) بعد إبعاده له.

7- الأداة: هي الكلمة التي تستعمل للربط بين الكلام، أو للدلالة على معنى في غيرها² وهي أعمّ وأوسع مدى من الحرف؛ إذ كلّ حرف أداة، وليست كلّ أداة حرف، فالأدوات النحوية ليس لها معنى في نفسها، فهي كلمات فارغة من مضمونها المعجمي، ولا يظهر معناها إلا حين توصل بغيرها.

والتعليق بالأداة، أشهر أنواع التعليق في اللغة العربية، وهي قرينة لفظية، تنقسم إلى قسمين³:

- الأداة الأصلية، هي حروف المعاني، كحروف الجر والنسخ والعطف.

¹- تَمَام حَسَان اللغة العربية معناها ومبناها، ص217.

*- عرّف فاضل الساقى التضام، بأنه أن تستدعي الكلمة كلمة أخرى في السياق أو الاستعمال، أو هو إيراد كلمتين أو أكثر لخلق معنى أعم. ينظر: فاضل مصطفى الساقى، أقسام الكلم العربي من حيث الشكل والوظيفة، القاهرة: 1977 مكتبة الخانجي، ص196.

^٢- استنتى تَمَام حَسَان التوارد من قرينة التضام في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) ظناً منه أنّ التوارد يقتصر على الجانب الأسلوبي، فيكون أقرب إلى اهتمام دراسة الأساليب التركيبية البلاغية الجمالية، منه إلى دراسة العلاقات النحوية والقرائن اللفظية، إلا أنه عدّل عن رأيه هذا لينشر بحثاً عاماً، جعل فيه التوارد جزءاً من قرينة التضام، وعنوان البحث (ضوابط التوارد) وهو منشور ضمن ما جمع من بحوثه في كتاب (مقالات في اللغة والأدب). ينظر تَمَام حَسَان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص 125-127.

²- مصطفى النحاس، دراسات في الأدوات النحوية، ط1، الكويت: 1979، شركة الربيعان، ص11.

³- تَمَام حَسَان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 125.

- الأداة المحوِّلة، وتكون: **ظرفية** (استعمال الظروف في تعليق جمل الاستفهام)، أو اسمية (الأسماء المبهمة، مثل كيف وكم) أو **فعلية** (كان وأخواتها، وكاد وأخواتها) أو **ضميرية** كنقل من وما وأي، إلى معاني الشرط والاستفهام والمصدرية والظرفية والتعجب. وضعت الأدوات أساساً للدلالة على المعاني الصرفية العامة، التي حقها أن تؤدي بالحرف؛ ومن ثم تكون كل أداة قرينة لفظية على المعنى الذي سيقَّت له، ومن الأدوات ما يدخل على الجملة، ومنها ما يدخل على المفردات، فيربط المفرد بعنصر آخر من عناصر الجملة¹.

8- النغمة أو التنغيم: وهو الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق²، فقد عرفه تمام حسَّان بأنه ارتفاع الصوت، وانخفاضه أثناء الكلام، وله وظيفة نحوية، هي تحديد الإثبات والنفى في جملة لم تستعمل فيها أداة الاستفهام³، ولا يمكن أن نتصور التنغيم إلا في الكلام المنطوق الذي نجد فيه نغمة موسيقية تعبِّر عن مشاعر الفرد المختلفة، من فرح، وغضب ونفي، وإثبات وتهكم... الخ.

ومعنى كون النغمة قرينة، أن كل معنى من معاني الأساليب النحوية، له ما يناسبه من التنغيم، بحيث نستطيع بالنغمة، أن نعرف ما إذا كانت جملة مثل (ما هذا؟) استفهاماً على بابه أو استفهاماً للإنكار والاحتجاج⁴، فأساليب الجمل في اللغة العربية تقترن بهيكل تنغيمي عرفي يعرف به الأسلوب المعين.

¹- تمام حسَّان، الخلاصة النحوية، ص70.

²- تمام حسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص226.

³- تمام حسَّان مناهج البحث في اللغة، ص 164.

⁴- تمام حسَّان مقالات في اللغة والأدب، ص258.

4- فكرة تضافر القرائن عند تمام حسّان: يرى تمام حسّان، أنّ المسؤول عن توضيح عملية التعليق وتحديد المعنى الوظيفي للتركيب، ليس قرينة بعينها، وإنّما مجموعة من القرائن تتضافر بحسب طبيعة كلّ تركيب وتكوينه، في أداء هذه الوظيفة، ومن الممكن سقوط القرينة عند إغناء غيرها عنها، وإذا أدركنا ذلك أمكننا تفسير كثير ما اعتبره النحاة القدامى شاذاً، أو قليلاً أو نادراً، أو خطأً، وإنّ تضافر القرائن، وإغناء بعضها عن بعض، يمكننا من إدراك أنّ المناسبة الموسيقية الصوتية، دعت إلى إهمال العلامة الإعرابية في قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِن هَذَا لَسِحْرٌ﴾ [طه: 63] لأن قرينة الرتبة، واقتران الخبر باللام، أوضحاً أنّ لفظ (هذان) لا يمكن أن يكون إلاّ اسم (إنّ) ومن ثمّ أهملت العلامة الإعرابية، ولم يعد لها أهمية¹، ومن هنا يظهر الخلاف بين تصور تمام حسّان لعملية التعليق، وتصور النحاة لها، فهم اعتبروا قرينة العلامة الإعرابية وحدها كفيلاً ببيان المعنى الوظيفي لمكونات التركيب، غير أنّهم لم تكن العلامة الإعرابية أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن، بل هي قرينة يستعصي التمييز بين الأبواب بواسطتها... وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها، سواء كانت معنوية أو لفظية² وفكرة تضافر القرائن هي أفضل سبيل للقضاء على مشكلة العوامل في النحو العربي، وهي القضية التي شغلت المهتمين بالنحو درساً لها، واستقصاء عند القدامى، أو رفضاً لها وتفنيداً عند ابن مضاء والمحدثين، وفي مقدمتهم إبراهيم مصطفى³، غير أنّ ما يلاحظ على هؤلاء المنكرين أنّهم لم يدركوا ما أراد النحويون من نظرية العامل.

ويوضح تمام حسّان كيفية التوصل إلى المعنى اعتماداً على تضافر القرائن، من خلال العبارة: (قام محمد ليصلي) فيذكر أنّ (محمد) فاعل⁴:
- بقرينة الإسناد (قرينة معنوية).

¹- تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص234.

²- نفس المرجع، ص205-207.

³- عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص 182.

⁴- تمام حسّان، "القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلّي"، ص51.

- بقرينة البنية (لأنه اسم، وليس فعلاً ولا حرفاً، وهي قرينة لفظية).
- وبقرينة العلامة الإعرابية (لأنه مرفوع، والقرين معنوية).
- وبقرينة التضام (لأن كل فعل يستلزم فاعلاً، والقرينة لفظية).
- وبقرينة الرتبة (لأنه متأخر عن الفعل، والقرينة لفظية).

ومن هنا نتساءل عن جدوى البحث والإحاطة بكل هذه القرائن، ما دام أن القرينة الإعرابية توصلنا رأساً إلى المعنى المراد، وهو أن الفاعل مرفوع، ونستطيع التوقف عند هذا الحد، ونلغي العمل بالقرائن الأخرى.

وإنّ الاعتماد على القرائن حسب تصوّر تمام حسان، ينفي عن النحو العربي كل تفسير ظنيّ أو منطقي لظواهر السياق، وكل جدل من نوع ما ليجّ فيه النّحاة حول منطقيّة هذا العمل أو ذلك، وحول أصالة بعض الكلمات في العمل، وفرعية الكلمات الأخرى، وحول قوّة العامل وضعفه، أو تعليقه أو تأويله مما ضُحِّمت به كتب النّحو دون طائل¹، وكما هو متعارف عليه أنّ الوظيفة الأساسية للغة هي الإفهام والفهم، والوصول إلى المعنى بلا لبس تضمنه لنا القرائن المختلفة، ومن هنا لا حاجة للبحث عن العوامل، ولا إلى التماس تعليقات خارج النطاق اللّغوي، كالعلل المنطقيّة التي نادى بها النّحاة وأسرفوا في دراستها.

ولقد وازن تمام حسان فكرته عن تضافر القرائن وفكرة الجرجاني عن النظم، منوهاً إلى أنّ تفسير العلاقات السياقية لدى الجرجاني تُعتبر أذكى محاولة في تاريخ التراث العربي حتى الآن²، وقدّم تمام نصّين للجرجاني أثبت فيهما وحدة الرؤية بينهما، الأول قول الجرجاني "وإذ قد عرفت أنّ مدار أمر النظم على معاني النّحو، وعلى الوجوه والفروق، التي من شأنها أن تكون فيه فاعلم أنّ الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها، ثم اعلم أنّ ليست المزية بواجبة لها في أنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرّض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض

¹ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 232-233.

² - نفس المرجع، ص 186.

واستعمال بعضها من بعض"¹، والثاني يؤكد فيه الجرجاني أنّ النظم "ليس شيئاً غير توحي معاني النحو في ما بين الكلم"²، ويرى تمام حسّان أنّ "النظم كما فهمه عبد القاهر هو نظم المعاني النحوية في نفس المتكلم لا بناء الكلمات في صورة جملة"³، أشار إلى أنّ كلمة (الفروق) التي ذكرها الجرجاني في نصّه الأول إشارة ذكية إلى ما سماه القيم الخلافية، أو المقابلات بين المعنى والمعنى، أو بين المبنى والمبنى، وأنّ قوله (موقع بعضها من بعض) إشارة إلى ما اشتهر في عرف النحاة باسم الرتبة، وأنّ قوله (استعمال بعضها من بعض) إشارة إلى فكرة التضام⁴، وإذا تمعنا في القرائن التي دعا إليها تمام، والنظم والتعليق عند الجرجاني، أدركنا أثر هذا الأخير في فكر الأول؛ إذ إنّ القرائن اللفظية والنظم يمثلان مرحلة بناء الكلمات في جمل من خلال ترتيب المعاني في النفس أولاً، ثم ترتيب الألفاظ في النطق، والقرائن المعنوية والتعليق يعينان إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية

وما يمكن أن نسجّله على فكرة تضافر القرائن، وإغناء بعضها عن بعض، التي قال بها تمام حسّان، إنّ الاستغناء عن العلامة الإعرابية باعتبارها قرينة كباقي القرائن الأخرى، أمر لا يقبله عاقل، لأننا لو سلّمنا بذلك، لما كان هناك فرق بين العربية الفصحى، وبين العامية الدارجة؛ إذ إنّ في هذه الأخيرة تتضافر فيها القرائن لإيضاح المعنى، وليست بحاجة إلى الإعراب، بدليل أنّ التفاهم بالعامية قائم دون استعمال العلامات الإعرابية.

5- الترخّص في القرينة: ويوجد مبدأ آخر اتّكأ عليه تمام حسّان في نموذج، لا يقل

أهمية عن مبدأ تضافر القرائن، وهو (إهدار القرينة) أو (الترخّص في القرائن) ويقصد به

¹ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، ط5. القاهرة: 2004، مكتبة الخانجي، ص88.

² نفس المرجع، ص55.

³ تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص186.

⁴ ينظر: نفس المرجع، ص187.

إمكانية الاستغناء عن بعض القرائن، إذا تحقق أمن اللبس[♥]؛ فليس من الضروري الاعتماد على كل القرائن اللفظية في إعراب كلمة معينة، ففي عبارة (خرق الثوب المسمار) أهدرت القرينة الإعرابية، لأنّ اللبس مأمون وفرته لنا قرينة الإسناد؛ إذ لا يصح أن يسند الخرق للثوب، وإنما يسند إلى المسمار، وفيما يخص إدعاء تمام حسّان، من أنّ تضافر القرائن هو المسؤول عن ترخص العرب في ترك العلامة الإعرابية ليس بصحيح¹، لأنّ استدلاله بالآيات القرآنية التي أوردتها استدلال قاصر، لا يصلح أن يكون سنداً فيما ذهب إليه لأنّ:

- كلمة (الصابرين) في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّنَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْتُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾﴾ [البقرة: 177] ليس معطوفاً على (من آمن) كما ذهب تمام حسّان، وإنما نصب بفعل محذوف على المدح والتقدير (أمدح الصابرين) أو هو عطف على ذوي القربى، ليكون ذلك ليس من باب الترخص في العلامة الإعرابية.

- كلمة (المقيمين) في قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرّٰسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٦٢﴾﴾ [النساء: 162] ليست تابعة لمرفوع كما ذهب تمام حسّان، وإنما نصبت على المدح،

♥- المقصود باللبس تعدد احتمالات المعنى دون مرجح، إذ لا يستطيع من يتلقى الكلام أن يقطع بأن المقصود واحد بعينه من هن هذه المعاني المحتملة، ويأتي اللبس من: تعدد المعنى الوظيفي، تعدد احتمالات العلاقة السياقية، تعدد احتمالات المعنى المعجمي، تعدد احتمالات المعنى عند الحذف، تعدد احتمالات الفصل والوصل، وتعدد احتمالات دلالة التركيب. ينظر: تمام حسّان، اجتهادات لغوية، المرجع السابق، ص185-186.

¹- محمد أبو المكارم قنديل، "مزامع التجديد في النحو العربي" مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة، مصر: 1988، العدد1، ص188-189-190-191.

ويقدّر الكلام (أمدح المقيمين) أو عطف على مجرور، وهو (ما) الموصولة، أي (يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة).

- وأما ما استدل به تمام من قول العرب (ما رأيتَه منذ يومان) من أنّ قرينة التضام، وما تضافر معها من قرائن، أغنت عن قرينة الإعراب التي تكون فيما جاء بعد حرف الجر¹، لا صحة له لأنّ (منذ) إذا تلاها اسم مرفوع كانت اسماً لا حرف جر، وإعرابه مبتدأ والمرفوع بعدها خبر، أو يعرب ما بعدها نائب فاعل لفعل محذوف تقديره: (منذ مضى يومان) وما قال أحد إنّ منذ إذا وقع بعدها مرفوع، تكون حرف جر كما فهم تمام حسان²، وإنّ تمام حسان في قوله بإهدار القرينة، يكون قد اعتمد على الأمثلة الشاذة في اللغة العربية، والتي عدّها النحاة القدامى ضمن ما عُرف عندهم (الشاذ يُحفظ ولا يقاس عليه) ممّا يطرح قضية مهمة يمكن أن تعصف بهذا المبدأ أصلاً، والذي اعتمده تمام لتمرير فكرة تضافر القرائن.

إنّ فكرة تضافر القرائن كما أرادها تمام حسان جاءت لإيضاح المعنى، ويتعدى مفهومها مجرد الاهتمام بالعامل، إلى الاهتمام بمجموعة من المعطيات الأخرى، بما في ذلك القرائن ونظرية تضافر القرائن لمن أهمّ المحاولات الحديثة في اللسانيات العربية المعاصرة، التي ساعدت على فهم النظام اللغوي للعربية القديمة، وهي من أبداع الدراسات في مسيرة النظرية النحوية العربية، لمحاولتها إعادة الاعتبار إلى المعنى، الذي غُيب ردحا من الزمن تحت وطأة الشكلنة النحوية الصرفة، التي وسم بها الإعراب دراسة اللغة ووصفها من خلال فكرة العامل³ وإنّ هذه الفكرة تبقى من أهمّ ما قدمه تمام حسان لإصلاح النحو العربي، وتخليصه من الكثير من عيوبه وصعوباته.

¹- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص235.

²- محمد أبو المكارم قنديل، "مزايم التجديد في النحو العربي"، ص190.

³- محمد صاري، "قراءة في الكتابة اللسانية العربية الحديثة"، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة الأردن: 2008، المجلد4، العدد4، ص187.

6 - إطراح العامل النحوي: من بين القضايا التي تناولها تمام حسّان بالبحث والتمحيص (العامل النحوي) ويأتي تناول هذه المسألة في إطار السعي لاستجلاء ملامح صورة تتلاقح فيها عناصر ثلاثة هي: التعليل والإعراب والعامل، وهي عناصر تشكّل بتضافرها مع القياس والسماع مجموع دعائم النظرية النحوية العربية، وقد انطلق تمام حسّان البحث في العامل من فكرة الإعراب ويقرّ بأنّ النحاة القدامى اتجهوا بقولهم بالعمل النحوي إلى إيضاح قرينة لفظية واحدة فقط وهي قرينة الإعراب أو العلامة الإعرابية، "فجاء قولهم بالعامل لتفسير اختلاف هذه العلامات بحسب المواقع في الجملة"¹ لالتماس علل مناسبة للتغيرات التي تلحق نهايات الأسماء قصد التّأصيل لمقاصد الحركات الإعرابية، ولعلّ تمام يتكئ في الإشارة إلى أوليات ظهور هذه الفكرة إلى ما ذكره سيبويه في الكتاب⁴، كما أنّ الحركات الإعرابية في رأي تمام تبقى قاصرة بمفردها عن تفسير المعاني النحوية لأمر منها²:

- هناك إعرابات لا تتمّ بالحركة الإعرابية الظاهرة؛ كالإعراب بالحذف، والإعراب المقدر أو لاشتغال المحل، والمحل الإعرابي للمبنيات والجمل.
 - إنّ مطلق العلامة الإعرابية يؤدي إلى الوقوع في لبس.
- إذا العلامة الإعرابية تبقى عاجزة بمفردها على تحديد المعنى، ولا تظهر قيمتها إلا إذا تضافرت مع القرائن الأخرى، وبهذا "يتضح أنّ العامل النحوي وكل ما أثير حوله من ضجّة لم يكن أكثر من مبالغة، أدى إليها النظر السطحي، والخضوع لتقليد السلف، والأخذ بأقوالهم على

1 - تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 231.

4- ورد في الكتاب في باب مجاري أواخر الكلم في العربية: "وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجرم، والفتح والضم والكسر، والوقف... وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث في العامل - وليس شيئاً منها إلا وهو يزول عنه- وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب" ينظر سيبويه، الكتاب، ج1، ص13.

2 - تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص131-132.

علّتها"¹ فالعامل النحوي شغل النّحاة عن دراسة الجملة دراسة أسلوبية، ووَدّت حيل التقدير والإضمار والتأويل.

ولست أرى أنّ تَمّام حَسّان قد أنكر العامل، بل إنّه استبدل بالعامل عاملاً آخر، وهي القرائن التي تتضافر لتوضيح المعنى، "فيعزّو تجلية المعاني إلى عدد من الأجهزة تتكامل فيما بينها، وأنّ كل جهاز منها يتكون من عدد من الطرق التركيبية الحرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، تلك الطرق التي تتجه كل منها إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة، دونما حاجة إلى العامل"² فالفاعل حسب تمام مرفوع ، لأنّ العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دون سبب منطقي، وكان من الممكن أن يأتي الفاعل منصوباً والمفعول مرفوعاً لو أنّ العرف جرى على ذلك، وهذا ما تنكره كل الروايات التي وردت عن الأعراب في نطقهم بالحركات وفق المعاني، واستشعارهم اللّحن في كلام العجم أو من خالطهم.

وكما مرّ بنا أنّ تَمّام حَسّان يعتمد على المنهج الوصفي في تفسير العلاقات بين الكلمات في الجملة للوصول إلى المعنى الدلالي، وفي رأيه كما في رأي عبد القاهر الجرجاني، أنّ التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وفهمه كاف للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية، لأنّ التعليق يحدّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية³ فأخذ تَمّام من عبد القاهر الجرجاني فكرة التعليق ورأى بأنّها تتضمن إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية، ففي الجملة عدداً من القرائن هي التي تعمل على نقل المعنى الدلالي بين المتكلم والسامع، كما أنّ تضافر القرائن يغني عن القول بفكرة العامل النحوي الذي قال به النحاة.

1 - تَمّام حَسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص207.

2 - عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي، ط1. الأردن: 2002، دار الإسراء للنشر والتوزيع، ص153.

3 - تَمّام حَسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها، ص189.

ومن خلال هذا العرض يتبين لنا أنّ موقف تَمّام حَسّان لا يختلف عن موقف إبراهيم أنيس وعبد الرحمن أيوب، وإن كان ظاهر لفظه يوهم بالعكس، يدل على ذلك أنّه نزل العلامة الإعرابية ضمن القرائن اللفظية، وهونّ من شأنها عندما ألح على أنّها لا تمثل إلا إحدى القرائن اللفظية التي يعتمدها النظام النحوي، وزعم أنّ المعنى النحوي لا يتضح إلا بتضافر القرائن اللفظية والمعنوية معا، ومن هنا توصل عز الدين المجدوب إلى نتيجة مفادها أنّ تَمّام حَسّان يعتبر العلامة الإعرابية من عناصر صعيد التعبير، ويدعم تأويله زعم تَمّام¹:

- إنّ الحركة الإعرابية لا تظهر للعيان في كافة الوحدات اللغوية التي حكمها الإعراب ويتضح المعنى رغم غيابها.

- إنّ علامات الإعراب أقل من الوظائف النحوية، وخاصة استدلاله بما سماه ترخص العرب في قرينة الإعراب، لإغناء القرائن المقالية والمقامية عنها.

إنّ تَمّام حَسّان جاوز دعوة ابن مضاء للتخفف من العامل إلى هدمه؛ حيث أنّ ابن مضاء يؤمن بالعامل ويرجعه إلى المتكلم، الذي يقوم بتمييز المعاني النحوية من (الفاعلية، والمفعولية والحالية.... وغيرها) فالعامل عند ابن مضاء للمتكلم الذي يقوم بتحوير المعاني النحوية، عكس تَمّام حَسّان الذي اعتبره خرافة النحو العربي، ومهما يكن يبقى العامل ركيزة من ركائز النظرية النحوية العربية، وهدمها هدم للنحو العربي الذي يستند إليه في التقعيد النحوي، ولكن مع تخليصه من النظرة الفلسفية، والعلل الثواني والثالث.

¹ - عز الدين المجدوب، المنوال النحوي العربي، ص 280.

7- الزمن الصرفي والزمن النحوي: يعدّ الزمن في اللغة العربية من بين أكثر الظواهر اللغوية تشعباً؛ فهو عبارة عن شبكة معقدة من الأشكال والعلاقات، تبدأ من المورفيمات، فالصيغ فالمركبات بوصفها بنى لغوية صرفية، من جهة، ونحوية من جهة أخرى، وتنتهي إلى النظر في المعنى وعلاقته بالزمن، سواء أكان ذلك المعنى على صعيد المعجم، أم على صعيد معنى الصيغة المفردة، أم على صعيد الدلالة النحوية، فالزمن ذو مظهر صرفي، وتركيب، ودلالي ومنطقي، وتداولي.

التحديد اللغوي: استعمل اللغويون العرب كلمات (زمان، زمن، وقت) في مؤلفاتهم ليس على أساس أنها مصطلحات لغوية ذات دلالة دقيقة، وإنما على أنها مفردات لغوية، فجمعوا في الدلالة بين الوقت والزمن والزمان، ففي لسان العرب: الزمّنُ والزّمانُ: اسم لقليل الوقت وكثيره وفي المحكم: الزّمنُ والزّمانُ العصر، والجمع أزمنٌ وأزمانٌ وأزمنةٌ، وقال شمر الدهرُ والزّمانُ واحد، قال أبو منصور: الدهرُ عند العرب يقع على وقت الزّمان من الأزمنة، وعلى مدة الدنيا كلها¹. ويتضح أنّ مصطلح الزمن لم يكن واضحاً إلا على صعيد الناحية المعجمية.

وفي المعجم الوسيط الزّمانُ: الوقت قليله وكثيره، ومدة الدنيا كلها، جمع أزمنةٌ وأزمنٌ الزّمنُ: الزّمانُ: جمع أزمانٌ وأزمنٌ². ولقد تسببت مسألة الترادف، في خلق مطابقة بين معاني الألفاظ، فجمعوا في الدلالة بين الوقت والزمن والزمان، ولم يحدّدوا فرقا بينها، كما أنّ اللغويين لم يقفوا عند حدود فكرة الترادف أو الفروق، وإنما تجاوزوا إلى مسألة المجاز؛ إذ إنّ الألفاظ التي وضعت للوقت كثيرة في اللغة، منها الزمن والزمان، والدهر، والعصر، وهلم جر.

7-1- معالجة النحاة القدامى للزمن: وما يجدر الإشارة إليه أنّ مصطلح الزمن أو الزمان لم يرد لفظه في القرآن الكريم قط. كما أنه لم يرد في كتاب سيبويه - الذي يُعدّ من أقدم الكتب التي وصلتنا في النحو - باستثناء وروده في سياق عام، في قوله: "وأما الوقت والساعات

¹ ابن منظور، لسان العرب، مادة (ز م ن).

² مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ط4. القاهرة: 2004، مكتبة الشروق الدولية، مادة (ز م ن).

والأيام والشهور والسّون، وما أشبه ذلك من الأزمنة والأحيان التي تكون في الدهر¹، وفي موضع آخر من الكتاب "فلما صار بمنزلة الوقت في الزّمن كان مثله"². وما يلاحظ على هذين النصّين أنّ دلالة كلمة زمن غير مستقرة عند سيبويه، فهي تارة تعبّر عن المقدار (الوقت) وتارة أخرى يوردها مرادفة للوقت³، فمنهج سيبويه ومن أتى بعده، فرض عليهم استعمال الفعل والصيغة وظرف الزمان، لأنّهم لم يدرسوا الزّمن دراسة مستقلة، ولم يفرّدوا في مؤلفاتهم أبواباً خاصة به، ونجد المطابقة ذاتها بين الوقت والزمان، في كتاب سيبويه ففي باب الاستقامة من الكلام والإحالة، يقول: "فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسأتيك غداً. وأما المحال فأن تتقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غداً، وسأتيك أمس⁴، و من هنا يتبين أنّ سيبويه يقصد بالزمان الوقت المطلق سواء الحاضر أو الماضي أو المستقبل؛ ويستفاد الزمان عنده من المباني الصرفية بالإضافة إلى الأدوات نحو (قد- السين -) وكذلك الظروف ومعاني الأساليب.

وإنّ معظم مصنفات النّحو القديمة سايرت تقسيم سيبويه - أي التقسيم الثلاثي لأزمنة الفعل - إلا الزجاجي (ت 337هـ) الذي أنكر زمن الحال، وقدم بذلك تقسيماً ثنائياً و"الفعل على أوضاع النّحويين، ما دلّ على حدث، وزمان ماض، أو مستقبل، نحو: قام يقوم، قعد يقعد..."⁵ وإنكار الزجاجي لزمن الحال تبرير فلسفي، ففعل الحال يدل على المستقبل، وكل جزء خرج منه دخل في حيّز الماضي؛ إذ يستحيل القبض على الحال⁶، فعند قولنا: يغادر الأستاذ الآن، تحتل الجملة زمنين، الأول أننا نصف ما سيقع بعد زمن إخبارنا بما أنّ الفعل ما زال مستمراً، والثاني أنّ نصف ما انقضى في الحال. ونمثل لهذا بما بالشكل الآتي:

¹ - سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ط3. مصر: 1988، مكتبة الخانجي، ج1، ص 418.

² - نفس المرجع، ج1، ص36.

³ - مالك يوسف المطليبي، الزّمن واللّغة، دط، مصر: 1986، الهيئة المصرية للكتاب، ص13.

⁴ - سيبويه، الكتاب، ج1، ص 25.

⁵ - أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، ط3. بيروت: 1979، دار النفائس، ص 22-

23.

⁶ - امحمد الملاخ، الزّمن في اللغة العربية بنيانه التركيبية والدلالية، ط1. الجزائر: 2009، منشورات الاختلاف ص32.

المستقبل	الحاضر	الماضي
وما لم يأت فهو مستقبل	الحال فهو لحظة الكلام	مايسبق الخط قد مضى

ونسوق نصًّا لابن يعيش (تـ 643 هـ) نلمح فيه امتداداً لتصور الزجاجي حيث يقول: "فالماضي ما عدم بعد وجوده، فيقع الإخبار عنه في زمن بعد زمان وجوده، وهو المراد بقوله الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك، أي قبل زمان إخبارك. وتريد بالاقتران وقت وجود الحدث، لا وقت الحديث عنه، ولولا ذلك لكان الحدّ فاسداً، والمستقبل ما لم يكن له وجود بعد، بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده، وأما الحاضر الذي يصل إليه المستقبل ويسري منه الماضي، فيكون زمان الإخبار عنه هو زمان وجوده"¹ فالماضي والحاضر والمستقبل عبارة عن أزمنة مفهومية تشتق من علاقيتين:

- الحاضر يزامن زمن الإخبار عنه زمن وجوده.
- الماضي زمن الإخبار بعد زمن الوجود.
- المستقبل زمن الإخبار قبل زمن الوجود.

ويقول ابن يعيش: "إنَّ أصل الأفعال أن تكون متصرفة من حيث كانت منقسمة بأقسام الزمان"² وهكذا فالصيغة المفردة، تعبر عن زمن معين بتغيير شكل الصيغة (فعل، يفعل أفعال) وهذا ما يقصده ابن يعيش في قوله.

7-2- الزمن عند اللسانيين العرب المحدثين: فرق الكثير من الدارسين العرب

المعاصرين عبر كتاباتهم، بين ثلاثة أنواع زمنية (الزمن الفلسفي المنطقي، الزمن التقويمي الفلكي، والزمن اللغوي) وقدّموا تصوّرات أعادت رصد المعطيات اللغوية بشكل جديد، وحاولوا تخليص المنهج اللغوي من سيطرة الاتجاه العقلي التحليلي، ويعرّف مهدي المخزومي الزمن

¹ ابن يعيش أبو البقاء، شرح مفصل الزمخشري، بيروت: دط. منشورات عالم الكتب ومكتبة المتنبي، ج7، ص4.

² نفس المصدر، ص 116.

اللغوي بأنه صيغ تدلّ على وقوع أحداث في مجالات زمنية مختلفة، ترتبط ارتباطاً كلياً بالعلاقات الزمنية عند المتكلم، ويرى أنّ النحاة القدامى لم ينجحوا في تصور أنّ الزمنّ النحوي ليس كالزمنّ الفلسفي، يدلّ على الماضي، والحاضر، والمستقبل، وإنما صيغ ذات دلالة زمنية مختلفة¹، وإنّ مهدي المخزومي بتعريفه السابق، لم يحدّد مفهوم الزمنّ اللغوي، بل حدّد أدواته أو وسائله، وينطلق من آراء المستشرق الألماني وليام ورايت، الذي يلمح إلى مشكل الربط بين الزمنّ الوجودي، و الزمنّ اللغوي، وما أفرزه هذا التصوّر الانعكاسي من تقسيمات². في حين نجد تَمَام حسان في محاولته قد فرّق بين مفهوم الزمنّ ووسائله تقريباً واضحاً³، فيرى أنّه ينبغي أن نفرّق بين الزمنّ النحوي والزمان⁴، فجعل الأول يدخل في تحديد معنى الصيغة المفردة وتحديد معنى الصيغ في السياق تحدّده الضمائم* والقرائن، أمّا الثاني فهو عنده كمية رياضية من كميات التوقيت تقاس بأطوال معينة كالثواني والدقائق والساعات⁵، وإنّ استعمال تَمَام لمصطلحين مختلفي الدلالة، ينتميان إلى مادة لغوية واحدة أمر يأباه منطق اللغة والمصطلح، وقد يسبب تداخلاً دلاليّاً، فهو كان يقصد بالزمان (الوقت) فزمن الظروف ذو دلالة توقيتية، وعدم تضمن مبحثه (الزمن والجهة) إشارة إلى الزمان الذي عدّه مقابلاً للزمن، يدلّ على غموض المصطلح.

7-3- الزمنّ الصرفي والزمنّ النحوي عند تَمَام حسان: من الآراء المهمّة التي قدّمها

تَمَام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) والتي نرى لها قيمة في مجال الإصلاح النحوي، فكرة التفرقة بين الزمنّ على مستوى الصرف، ومستوى النحو؛ إذ لم يكتف بتفريقه السابق بل فرّق في الزمنّ النحوي بين مفهومين: مفهوم الزمنّ الصرفي، ومفهوم الزمنّ

¹ - مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط2. بيروت: 1986، دار الرائد العربي، ص147.

² - امحمد الملاح، الزمنّ في اللغة العربية بنياته التركيبية والدلالية، ص44.

³ - مالك يوسف المطليبي، الزمنّ واللغة، ص9.

⁴ - تَمَام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص240.

* - هي الكلمات الوظيفية المضامة للصيغة، ولكنها ليست متصلة بها إملائيّاً، وتكون سابقة لها.

⁵ - تَمَام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص241 - 242.

النحوي؛ فالزمن النحوي وظيفته في السياق يؤديها الفعل، أو ما نُقل إلى معناه، نحو الصفة أو المصادر والحوالف^١، أما الزمن الصرفي فهو وظيفة صيغة الفعل خارج السياق وهي مفردة¹. ويرى تمام حسّان أنّ النحاة العرب حدّدوا الزمن الصرفي، فنتج أن قسّموا الأفعال بحسبه إلى ماضٍ ومضارع وأمر، وحاولوا تطبيقه في السياق، فاصطدموا بعدم تطابق الدلالات الزمنية على بعض الجمل، كالجمل المنفية والإنشائية.

ويرى أنّ النحاة كانوا على حق في تسميتهم المضارع مضارعا، لأنها تحمل دلالة شكلية لا زمانية، ولو جرت هذه التسمية في الماضي والأمر على هذا النمط، لخلت اصطلاحات الزمن في اللغة العربية من عدوى التفكير في الزمان، ولتمكّن اللاحقون من تخليص النحو من الفلسفة²، وإنّ تمام حسّان هنا يهمل مقولة الزمن في الفعل، بدعوى التخلص من التفكير في الزمان، الذي يمثّل عنده الزمن الفلسفي، وهو رأي غريب حقا، لأنّه لا نرى في مصطلح مضارع أي دلالة زمنية، ويقع في تناقض عندما سمى المضارع حالا في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها³، وهو بذلك يكون قد خالف قوله. إنّ النحاة كانوا على حق في تسميتهم المضارع مضارعا، واتفق النحاة بصريون وكوفيون على عد صيغة (فعل) و(يفعل) دالة على الزمن، في حين اختلفوا في صيغة الأمر (افعل) فجعلها البصريون قسما لـ(فعل) و(يفعل) في الدلالة الزمنية، أمّا الكوفيون فأبعدوها من هذا التقسيم وجعلوها مقتطعا من الفعل المضارع⁴ ويرى إبراهيم السامرائي أنّ الكوفيين كانوا على حق عندما أبعدوا الأمر لأنه طلب، وهو حدث

^١ هي كلمات تستعمل للإفصاح أو الكشف عن موقع انفعالي وهي أربعة أنواع: 1- خالفة الإخلة (اسم الفعل) 2- خالفة الصوت (اسم الصوت) 3- خالفة التعجب (صيغة التعجب) 4- خالفة المدح والذم (فعلي المدح والذم).

¹ - تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 240.

² - تمام حسّان مناهج البحث في اللغة، ص 212.

³ - عبد الجبار توأمة، زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته دراسات في النحو العربي، ط3. الجزائر، 1994 ديوان المطبوعات الجامعية، ص 97.

⁴ - ابن الأنباري، الإنصاف، ص 524-525.

كسائر الأحداث، ودلالاته الزمنية غير واضحة¹، لأنّ من شروط الفعل أن يكون مقترناً بالدلالة على الزمان، وهو ما لا يتوفر في فعل الأمر.

ورغم أنّ زمن الأفعال مركزية في معالجة الإحالة الزمنية، فإنّها قاصرة في غياب مختلف المؤشرات الزمنية التي ترد في الجملة، فإذا كان الزمن مقولة صرفية تخصّ الفعل، فإنّ الدلالة الزمنية التي تحتويها هذه المقولة تخصّ الجملة؛ حيث إنّ زمن الفعل لا يعدّ دائماً حاسماً في التأويل الزمني²، فهناك جملٌ ينجزها المتكلم يصور الماضي بالحاضر، وجملٌ أخرى يتلفظ بالمستقبل وتدلّ على الماضي، غير أنّ ما يحدّد الإحالة الدقيقة للجملة هو ما يرافقه من عبارات ظرفية تلعب دوراً في تبيان دقّة الزمن المقصود، فهناك استعمالات كثيرة قد تواجه متكلم اللغة العربية، يجد صعوبة في تفسيرها، لأنها تُعبّر على خلاف ما يجده في زمن الصيغة، كاستعمال الفعل المضارع بمعنى الماضي بعد (لم) و (لما) نحو: لم يأتي الطالب، ولما يستقر محمد واستعمال الماضي في المستقبل بعد (إذا) نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: 1].

فلو كان النّحاة قد قسّموا الأفعال بحسب صيغها وأبنيتها، ثمّ تمعّنوا في دلالاتها على الزمان من خلال الاستعمالات، لكان وصفاً لما هو كائن يجدي البحث في اللغة العربية، لا توجيهاً إلى ما ينبغي أن يكون عقلاً ومنطقاً³، أملاه منحاهم الفلسفي فراحوا يقسمون الفعل حسب تقسيم الزمان لأنّ الفعل مساوق للزمان، فلما كان الزمان ثلاثة أقسام كان الفعل كذلك.

إنّ التفريق الذي تبناه اللغويون العرب المحدثون - من بينهم تمام حسّان - بين المفاهيم الزمنية، ومن ثمة بين المصطلحات الزمنية ناتج عن مصطلحي اللغة الإنجليزية (tense) الذي يدل على الزمن اللغوي، و(time) وهو زمن الوجود⁴، وهذا مرده إلى تأثير الثقافة اللغوية

¹- إبراهيم السمراي، الفعل زمانه وأبنيته، ص21.

²- عبد الحميد جحفة، دلالة الزمن في العربية دراسة النسق الزمني للأفعال، ط1. المغرب: 2006، دار توبقال للنشر سلسلة المعرفة اللسانية، ص 28-29.

³- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص112.

⁴- مالك يوسف المطلبي، الزمن واللغة، ص 10.

ماضيًا، و (يفعل) حالاً أو استقبالياً، إذا اقترن بالأدوات كالسين وسوف، نتج ست عشرة جهة منها تسع جهات للماضي، وثلاث جهات للحال، وأربع جهات للمستقبل، كالآتي:

- 1 - الماضي: البعيد المنقطع - القريب المنقطع - المتجدد - المنتهى بالحاضر - المتصل بالحاضر - المستمر - البسيط - المقارب الشروعي.
- 2- الحال: العادي - التجديدي - الاستمراري.
- 3- المستقبل: البسيط - القريب - البعيد - الاستمراري.

يوجد إذا ثلاثة أزمنة في اللغة العربية، وهو العدد نفسه في بقية اللغات، ولكنها تتفرع باعتبار الجهة إلى أزمنة نحوية عديدة، فللماضي جهات، وللحال جهات وللمستقبل أيضا جهات. وينبغي أن نفرّق بين الزمن والجهة (Aspect) ومن الضروري ألا نخلط بينهما، فزمن الفعل هو الفرق بين (فعل) و(يفعل) و(افعل) أما الجهة فهي تخصيص لدلالة الفعل، بواسطة مبانٍ كأدوات والأفعال والظروف.

ولقد كان لتّمّام حسن دور مهم في إغناء مصطلحات الجهة في اللغة العربية، وإقرارها وإعطائها الصبغة العلمية، رغم ما تعرض له من انتقادات لتقسيمه المتمثل في ستة عشر قسماً ولكن والحق نقول: " إن أدق تقسيم لجهات الفعل ومصطلحاتها - فيما نعلم - حتى الآن هو تقسيم الدكتور تمام حسان، على الرغم من النقد الموجه إليه، والذي مفاده أن تقسيمه هذا هو نسخ لما في اللغات الغربية... لا سيما إذا علمنا أن بعض المصطلحات الواردة في تقسيمه لا وجود لها في اللغات الغربية، كالتجدد بمعناه الدقيق، والشروع والمقاربة، وحتى البعد والقرب في المستقبل، لا يكاد يوجد في تقسيم هذه اللغات"¹، فالجهة في اللغة العربية ليست وليدة الترجمة من اللغات الأوروبية، أو التأثر بتقسيم الأزمنة فيها، أو انتقال التعبيرات إلى اللغة العربية المعاصرة بفضل هذه اللغات، وإنما العربية استطاعت الإحاطة بكل هذه الجهات بفضل الأدوات والقرائن التي تدلّ على ذلك، وما عمل تمام حسان إلا استنطاق لعمل نحائنا العرب، الذين أشاروا إلى بعضها بدقة متفانية. فابن هشام ذكر دلالة (قد يفعل) على الماضي القريب من

¹ عبد الجبار توأمة، زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته دراسات في النحو العربي، ص103.

الحال، ففي (قام زيد) يحتمل الماضي القريب والبعيد، أما (قد قام) تدل على القريب، كما أن قول المقيم في الصلاة (قد قامت الصلاة) يعني أن موعد قيامها قد حل في وقت قريب. ويتغير الزمن الصرفي إلى زمن نحوي عندما توضع الصيغة في سياق الجملة، فينشأ زمن آخر يخالف الأول، كما يوضحه الجدول الآتي:¹

الصيغة	زمنها الصرفي	المثال	الزمن النحوي	ملاحظات
بارك	ماض	بارك الله فيك	مستقبل (دعاء)	الدعاء طلب شيء لم يحدث.
يزور	حال	إن تزرنني أكرمك	استقبال	الشرط تعليق أمر على آخر في المستقبل.
يحدث	حال	لم يحدث هذا	مضي	نفي المضارع يدل على المضي.
أحسنَ	ماض	ما أحسن زيدًا	حاضر (تعجب)	التعجب تعبير عن انفعال حاضر.
قام	ماض	هلا قمت	استقبال (تحضيض)	التحضيض حث على إحداث شيء لم يقع.
قام	ماض	ليتني قمت	ماض (تمن)	التمني ينصرف إلى تجربة سابقة هنا.
قام	ماض	لو قام زيد لقام عمرو	ماض (امتناع)	لو عبرت عن امتناع حدث لامتناع حدث في الماض.

إن العلاقة بين الوقت والزمن ليست ميسرة، تجعلنا لا نسلّم بأن صيغة ما جهتها أو مظهرها الصرفي (morphologue) يتطابق تمامًا مع وقت ما، فقد تأتي الصيغة مصرفة في

¹ - تمام حسّان، الخلاصة النحوية، ص 61.

الماضي، وتقوم قرائن الحال بإفساد العلاقة بين الزمن والوقت، وتجعل الصيغة الزمنية تشير إلى الأوقات الثلاثة، أو بعبارة أخرى تفرغها من الزمان¹.

إنّ اللغة العربية من بين أكثر اللغات غنى بالصيغ الزمنية داخل السياق، وإنّ ما أوهم الباحثين المحدثين لافتقار العربية للصيغ المعبرّة عن الزّمن، وأنّها لا تتعدى صيغتين، هو منهج النّحاة القدامى الذي ربط الزّمن بالصيغة ربطاً صرفياً، ولم يربطه بالسياق الذي ترد فيه الصيغة.

ويمكن أن نقول إنّ تَمّام حسان قدّم محاولة جادة ومتكاملة لاحتواء قضية الزمن في اللغة العربية، فهو أراد أن يصل إلى قواعد عامة مطّردة في اللغة تقوم على الأبنية والمركبات.

¹ - محمد عبد الرحمن الريحاني، اتجاهات التحليل الزمّني في الدراسات اللّغوية، مصر: 1997، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ص204.

8- آراء تمام حسّان في تيسير النّحو العربي: إنّ في كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها)

مسألة مهمّة لا ينبغي للدارس أن يتجاهلها، وهي أنّ تمام حسّان قد أقام على هدي من نمونجه خطة لتيسير النّحو العربي¹، وفي رأي عبد الوارث مبروك سعيد إنّ فكرة تضافر القرائن، هي أهم ما يمكن أن نستمدّه لإصلاح النّحو العربي وتخليصه من عيوبه²، ويحتوي الكتاب حسب مؤلفه على أفكار نافعة في فهم النّحو العربي وتيسيره، وتفسير ما أراد النّحاة، ووقعوا في الخلاف حوله، ومن هذه الأفكار³:

- التقسيم السباعي للكلم، وإمكانية نقل لفظ من قسم من أقسام الكلم، إلى استعمال القسم الآخر.
- المعنى إمّا وظيفي أو معجمي أو دلالي.
- اللّغة في نمطيتها مكونة من طائفة من المباني المجرّدة، عبّر النّحاة عنها بالصيغ.
- المعنى الوظيفي للمبنى الواحد يتعدّد، كما يتعدّد المعنى المعجمي للفظ الواحد.
- تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية ووصفية، وتقسيمها من حيث المعنى إلى خبرية وشرطية وطلبية وإفصاحية.
- النّحو نظام من القرائن، التي تعبّر عنها مبان مأخوذة من الصرف والأصوات، وهذه القرائن تكون إمّا معنوية (العلاقات السياقية) أو لفظية، وهي لا تعمل إلاّ متضافرة؛ إذ لا يمكن لواحدة أن تستقل بأداء المعنى، وقد يتضح المعنى دون إحدى القرائن، فيمكن الترخّص فيها بحذفها، مما يساعدنا على تفسير الشاذ والقليل والناذر والقراءات الشاذة ويضع كل ذلك في إطار القاعدة.
- القول بتضافر القرائن يعني عن القول بالعوامل.

¹ عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص320.

² عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النّحو العربي دراسة نقدية، ص182.

³ تمام حسّان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص79-80.

- هناك فرق بين الزّمن النّحوي، والزّمن الصرفي، فالأول هو الزمن في السياق، والثاني هو الزمن في الأفراد، ولا يمكن فهم الزمن النحوي دون اعتبار الجهة، التي تقوم بتخصيص الدلالة.
 - علم البيان مقدمة لنظرية المعجم، وإنّ المعنى المعجمي متعدّد ومحتمل، وكيف ينبغي أن تكون صورة المعجم.
 - لا يمكن الاكتفاء بمعنى المقال، والبحث عن المقام، وهو أوسع ممّا قصده علماء البلاغة.
- ويظن تمام حسّان أنّ هذه الأفكار صالحة لبناء متون في النّحو، وأنّها عبارة عن نظرية أصلح من غيرها، سواء النّحو العربي التقليدي، أو الأفكار الغربية المستوردة، لأنّه في نظره مبنية على استقراء اللغة العربية، وخلصت النّحو من شوائبه ومن مصادر الشكوى منه، وهي بذلك إصلاح للنّحو العربي.

ومن المبادئ التي يقوم عليها منهج تمام حسّان في تيسير النّحو مايلي:

- إنّ المعلم الذي ينبغي أن نعده، هو معلّم اللغة لا معلّم النّحو.
- إنّ تعليم اللغة لا يتم إلاّ في ضوء نظرية لغوية، تتسم بالبساطة والوضوح، وتطرح التعليل والتأويل، في ضوء مبادئ المنهج الوصفي.
- أن يرعى المعلم أنظمة اللغة المختلفة: الأصوات ونظام الصرف، ونظام النّحو.
- محاولة الوصول بالطالب إلى استضمار السليقة اللّغوية، قبل البدء في دروس النّحو، وذلك بالتدرب على الاستعمال.
- أن يتم استخدام خطة خاصّة تقوم على المقارنة والانتقاء والتدرج، وفقا لمستوى التلاميذ مع الأخذ بالحسبان تحديد أسلوب التنفيذ، وطريقة العرض.

ويلخص تمام حسّان برنامجا لطريقة تعليم النحو، وهو يدخل ضمن خطّته التيسيرية والإصلاحية، الهدف منه التدرّج في عرض المادة النحوية على التلاميذ، وجعله في ثلاث مراحل¹:

1- المرحلة الأولى: أن نقدّم للتلميذ كتبًا في اللغة، دون النحو، وأن تتجه العناية إلى الفهم والتعبير.

2- المرحلة الثانية: أن نضيف إلى كتاب القراءة معلومات نحوية، تتبع كلّ باب من أبواب الكتاب، وتشمل على الأنواع الأساسية للجمل، ثم على الأبواب الإسنادية: كالفعل، والفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ والخبر، وأن يكون تقديم هذه المعلومات بالتلطف، مع التركيز على الفهم وصحة التعبير.

3- المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة نفصل كتاب النحو عن كتاب القراءة، وأن نبني القاعدة في كتاب النحو على النصّ، وينبغي للقواعد أن توضح باختصار غير مخلّ أمّا إذا تعلق الأمر بالتخصّص، فإنّ العناية بالجانب النحوي ضروري وواجب.

ويبقى أن نشير إلى أنّ الأخذ بهذه الأفكار، التي قدّمها تمام حسّان، تعود بالمنفعة لمتعلّم ومعلّم اللغة على السواء، ولكن من الصعوبة بمكان أن نتمكّن اكتساب السليقة اللغوية، انطلاقًا من هذا الكمّ الهائل من القرائن التي أفرد لها تمام جزءًا مهمًا في كتابه، وصعوبة الوصول إليها لنقول إنّ الاتّكاء على العلامة الإعرابية، أجدى من حيث سهولة التوصل إليها، من الاعتماد على عدد كبير من القرائن، التي تحتاج إلى إعمال العقل والتدبر فيها، ويتضح لنا جليًا أنّ تمام حسّان يختلف عن غيره؛ فهو لم يدع إلى إلغاء بعض مسائل النحو، كما فعل ابن مضاء، ولم يدع إلى تغيير مصطلحات النحويين القدامى، بمصطلحات جديدة تربك القارئ العربي، نحو ما قام به إبراهيم مصطفى، وإنّما نظر إلى النحو العربي نظرة المحلل، فنقد وبرّر نقده، ونقض وقدم بديلا، وكان وحيه في كل خطوة يخطوها عمل نحاتنا القدامى، فاستنطق سيبويه وعبد

¹ - تمام حسّان، تعليم النحو بين النظرية والتطبيق، مجلة المناهل المغربية، الرباط: 1988، وزارة الدولة للشؤون الثقافية العدد8، ص 118-121. وينظر: تمام حسّان، مقالات في اللغة والأدب، ص 107-108.

القاهر الجرجاني، واستأنس بـمالنوفسكي وفيرث، ودي سوسير ليقدم آراءً تمزج التراث بالحدائثة في توأمة منهجية فريدة من نوعها.

الفصل الثالث:

موقع آراء تمام حسّان في الدّرس اللّساني المعاصر

1- تمام حسّان ومحاولة التّأصيل للدّرس اللّساني النّصي

العربي

2- المنحى التداولي في آراء تمام حسّان النّحوية

موقع آراء تَمَّام حَسَّان في الدرس اللساني المعاصر: إنَّ إعادة قراءة كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) في ضوء النظريات المعاصرة - لا سيَّما لسانيات النَّصِّ والتداولية - تفتح آفاقاً جديدة في الدرس النَّحوي للغة العربية، فتمَّام حَسَّان أثار عدة مسائل في كتابه أصبحت اليوم من المسلَّمات في دراسة اللغة كالاتِّساق، والانسجام والتضام، والسياق إلى غير ذلك من المصطلحات التي تبنَّاها، يعود بعضها إلى استنطاقه للتراث العربي، والبعض الآخر استمده من علم اللغة الحديث.

1- تَمَّام حَسَّان ومحاولة التَّأصيل للدرس اللساني النَّصي ♥ العربي: إنَّ الدَّارس لمؤلَّفات تَمَّام حَسَّان يجد فيها محاولة جادة لدراسة النَّصِّ العربي في ضوء عناصر هذه النظرية، ورأى تَمَّام أنَّ الوظائف التي تؤديها القرائن اللفظية هي الاتِّساق (Cohesion) والوظائف التي تؤديها القرائن المعنوية هي الانسجام (Coherence) وإذا اضطرب السبك* (التركيب اللغوي) لم يكن له كفاءة إعلامية، ولهذا فرَّق بين جملة (جاء الجندي على أهبة الاستعداد) والجملة ذاتها بعد انفراط عقد سبكها (على جاء أهبة الجندي الاستعداد) لأنَّ النظام النَّحوي يتمثَّل في عدد من القرائن الدالة على معاني النَّحو، ومن القرائن اللفظية قرينة التضام، وهي تشتمل على مفاهيم الافتقار والاختصاص والتنافي، ثمَّ قرينة الرتبة والربط، فالجملة الثانية خلت من السبك، لأنَّها خالفت النظام النَّحوي من سياق النَّصِّ، أو من سياق الموقف، فإذا لم تقم هذه القرينة لم تكن هناك

*- فرع معرفي جديد تكون بالتدرُّج في النَّصف الثاني من الستينات والنَّصف الأول من السبعينات، يسهم هذا الوافد الجديد إسهاماً حاسماً مع العلوم اللغوية في تطوير علم اللغة بشكل عام؛ إذ حتى منتصف الستينات كان ينظر إلى الجملة على أنها الوحدة الأساسية في علم اللغة، لتظهر نماذج جديدة عبرت عن ضرورة توسيع مجال علم اللغة ليتجاوز الجملة، ليمتد علم لغة الجملة التقليدي إلى علم لغة النَّصِّ أو علم لغة لما بعد الجملة، ويمكن عدَّ محاولة زيليج هاريس (Z.haris) المحاولة الأقرب لوصف ظواهر نصية، فهو من أوائل اللغويين الذين حددوا النَّصِّ، بأنَّه الموضوع الحقيقي لأوجه الوصف اللغوي ثمَّ تطورت الدراسات النَّصِّية على يد العالم الهولندي فان ديك (Van dijk) بعد عقدين من أفكار هاريس عن النَّصِّ ويعدَّ فان ديك المؤسس الأول لعلم النَّصِّ أو نحو النَّصِّ حيث بدأ ببيان أوجه عدم كفاية نحو الجملة لوصف ظواهر تتجاوز حدود الجملة، غير أنَّ ذلك لا يعنى رفض مقولات نحو الجملة أو التقليل من قيمتها أو التشكيك في صحتها بل إنَّ الأمر بالنسبة له ولغيره من علماء النَّصِّ يمكن أن يتحدَّد في أنه قد تحتم بعد إدخال عناصر دلالية وتداولية إلى الوصف والتحليل اللغويين. ينظر: سعيد حسن بحيري، علم لغة النَّصِّ (المفاهيم والإجراءات) ط1. القاهرة: 1993، مكتبة الأنجلو المصرية، ص210.

*- فضَّل استعمال مصطلح الاتِّساق والانسجام عوض السبك، والملائمة أو الالتحام، وهي مصطلحات متقاربة في المعنى.

كفاءة إعلام¹، ونجد تَمَّام حَسَّان قد قسمَّ القرائن المفالية إلى قسمين كبيرين: أحدهما القرائن اللفظية، والآخر القرائن المعنوية، قد لَمَّح إلى معيارين من معايير النَّص هما الاتِّساق والانسجام، فالقرائن اللفظية من إعراب، ورتبة، ومطابقة، وتضام، بالإضافة إلى الأداة والتنغيم تتدرج عند علماء النَّص ضمن معيار الاتِّساق، في حين تتدرج القرائن المعنوية من إسناد وتخصيص، ونسبة وتبعية ضمن معيار انسجام النَّص.

ويُقصد بالاتِّساق عند علماء النَّص التماسك الشديد بين الأجزاء المشكَّلة لنص أو خطاب ما، ويهتمُّ فيه بالوسائل اللغوية الشكلية التي تربط بين عناصر النَّص، ويعتمد وصف اتِّساق نص معيَّن برصد الضمائر، والإشارات المحلية، ووسائل الربط المتنوعة كالعطف، والاستبدال والحذف، والمقارنة، والاستدراك، أمَّا إذا كان النَّص خاليا من هذه الوسائل؛ وهذا النوع من الكتابة تملِّيه ضرورات تواصلية (التلغراف، الإعلانات الحائطية...) أو مقصدية إبداعية ابتكارية (الشعر الحديث مثلا) فحين يحدث هذا يتحوَّل الاهتمام إلى انسجام النَّص². فالاتِّساق يترتب على إجراءات تبدو بها العناصر السطحية (Surface) على صور وقائع يؤدي السابق منها إلى اللاحق (Progressive Occurrence) بحيث يتحقَّق لها الترابط الرصفي (Sequential Connectivity) حيث يمكن استعادة هذا الترابط، وعنصر الانسجام يتطلب من الإجراءات ما تنشط به عناصر المعرفة لإيجاد الترابط المفهومي (Conceptual Connectivity) واسترجاعه³، ويبدو من خلال هذا أنَّ الاتِّساق يحدث في بنية النَّص، على خلاف الانسجام الذي يكون للمتلقِّي فيه الدور الكبير في بنائه لرصد الجزء الخفي وراء النَّص. وحدد روبرت دي بوجراند (Beaugrande) و دريسلر (Dressler) المعايير السبعة التي يتحقَّق من خلالها النَّص ويتأكَّد دور الربط من خلالها، لتحقيق ما يطلق عليه (النَّصية) وهذه المعايير هي⁴:

¹ عبد الرحمن حسن العارف، تَمَّام حَسَّان رائدا لغويا، ص 44-45.

² محمد خطابي، لسانيات النَّص مدخل إلى انسجام الخطاب، ط1. الدار البيضاء: 1991، المركز الثقافي العربي ص5.

³ روبرت دي بوجراند، النَّص والخطاب والإجراء، تر: تَمَّام حَسَّان، ط2. القاهرة: 2007، عالم الكتب، ص103.

⁴ روبرت دي بوجراند وولفغانغ دريسلر، مدخل إلى علم لغة النَّص، تر: إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد، ط1. القاهرة: 1993، مطبعة دار الكتاب، ص 11-12.

- 1- **الاتساق (التضام) (Cohesion):** وهو يشمل الإجراءات المستعملة في توفير الترابط بين عناصر ظاهر النص، كبناء العبارات والجمل، واستعمال الضمائر، وغيرها من الأدوات.
 - 2- **الانسجام (التقارن) (Coherence):** ويشمل الإجراءات المستعملة في إثارة عناصر المعرفة من مفاهيم وعلاقات، فمنها منطقية كالسببية، ومنها معرفة كيفية تنظيم الحوادث، ومنها أيضا محاولة توفير الاستمرارية في الخبرة البشرية.
 - 3- **القصدية (Intentionality):** وهي قصد منتج النص من توفير الاتساق والانسجام لهدف معين.
 - 4- **المقبولية (Acceptability):** وهي تقبل المستقبل للنص باعتباره متسقاً ومنسجماً.
 - 5- **الموقفية (Situationality):** وهي العوامل التي تصل النص بموقف معين.
 - 6- **الإعلامية (الإخبارية) (Informativity):** وتشمل عامل الجودة في النص.
 - 7- **التناسق أو النصّوصية (Intertextuality):** وتتضمن العلاقات بين نص ما ونصوص أخرى ذات صلة.
- إنّ نحو النصّ يشمل النصّ وسياقه، وظروفه، وفضاءاته، ومعانيه المتعاقبة، القبليّة والبعديّة مراعيّاً ظروف المتلقي وثقافته، وأشياء أخرى كثيرة تحيط بالنصّ، ولم يقصد دي بوجراند ودريسler ضرورة تحقّق هذه المعايير السبعة في كلّ نصّ، وإنّما يتحقّق الاكتمال النصّي بوجودها، وأحيانا تتشكل نصوصا بأقل قدر منها.
- وفي هذا المبحث سنحاول إسقاط هذه المفاهيم السبعة، على الآراء النحوية التي أوردتها تَمَّام حَسَّان في كتابه **(اللغة العربية معناها ومبناها)** لنثبت من خلاله أنّ هذا الكتاب يعدّ حلقة وصل بين نحو الجملة ونحو النصّ، وإنّ تَمَّام كان يسعى من خلال قوله بتضافر القرائن إلى تجاوز حدّ الجملة في التحليل اللغوي إلى النصّ.
- وقبل أن نستعرض آراء تَمَّام حَسَّان في هذا المجال، يجدر بنا أن نفرّق بين نحو الجملة ونحو النصّ.

1-1- نحو الجملة ونحو النص في نظر تمام حسّان: يرى تمام حسّان أنّ النحاة العرب عندما استنبطوا قواعدهم من كلام العرب، حرصوا على أن يتحقق لنحوهم عدد من الصفات منها¹:

1- الاطراد: ومن ثمّ كانت القاعدة عندهم حكماً على اللغة الفصيحة، رغم اعترافهم للشذوذ بالفصاحة، إذ تقول القاعدة الأصولية (الشذوذ لا ينافي الفصاحة) وظلّ الشذوذ يحتسب خروجاً عن شروط النحو.

2- المعيارية: ومعناها أنّ القاعدة معيار للصحة والخطأ، وهكذا كانت القاعدة سابقة على النصّ، فلا يرتضي النحو نصّاً إلا إذا وافق القواعد التي سبق استنباطها.

3- الإطلاق: بمعنى أنّ القاعدة النحوية صادقة على ما قيل من قبل، وما سيقال من بعد، فهي الحكم الذي يُردُّ إليه كلّ كلام.

4- الاقتصار على بحث العلاقات في حدود الجملة، فالنحاة حسبوا جهودهم في الجملة الواحدة ولم يتجاوزوها إلا إلى علاقتها بجارتها المباشرة، سواء كانت هذه العلاقة إضراباً* أم استدراكاً أم عطفاً². ومن هنا صح تسمية هذا النحو بنحو الجملة.

وبهذه الصفات التي قرّرها تمام حسّان للنحو القديم اتّقد سلطان القاعدة المعيارية وهيمنت على الاستعمال اللغوي، ولا ينبغي أن تنحصر غاية النحو في البحث عن أواخر الكلمات إعراباً وبناءً -على أهميتها وخطرها تبقى غاية الغايات- وإنما لا بدّ من منهج يستنبط به صاحبه غاية يلتقي عندها همّ المتكلّم والسامع والنحوي، ويربط وسائل العبارة ووظائف

¹- تمام حسّان، نحو الجملة ونحو النصّ، محاضرة أقيمت ضمن النشاط الثقافي لمعهد اللغة العربية بجامعة أم القرى 1414هـ، مقال غير منشور.

*- الإضراب يبطل كلام سابق، ويغلب أن يكون بالجملة الخبرية، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾﴾ [البقرة: 11-12] أي بل هم مفسدون. ينظر: تمام حسّان، اجتهادات لغوية، ص 305.

²- تمام حسّان، اجتهادات لغوية، ص 300.

المباني بهذه الغاية¹، وصار من الضرورة بمكان الاهتمام بالنص عوض الجملة في التحليل؛ إذ إنَّ التواصل لا يتحقّق بجملة واحدة، بل في توالي مجموعة من الجمل، مع مراعاة المرسل والمتلقّي وظروف إنتاج الكلام في عملية التخاطب، وهذا هو غاية الدّراسات اللّغوية الحديثة. ويتكئ تَمَام حَسَان على الصفات السابقة ليفرّق بين نحو الجملة ونحو النصّ بالمفهوم المعتمد لديه، فيرى أنّ نحو النصّ ينأى عن كل هذه الصفات الأربع، فهو بالنسبة للاطراد يعترف بالموثّرات الأسلوبية، وهي تصرفات فردية يلجأ إليها منشئ النصّ، ليثير بها انتباه المتلقّي. والمعروف أنّ الموثّرات الأسلوبية لا تأتي على نسق واحد مطرد، وإنّما تختلف من فرد لآخر وأمّا من حيث المعيارية، فنحو النصّ أبعد ما يكون منها، لأنّه نحو تطبيقي غير نظري، فلا ينشأ إلاّ بعد أن يكتمل النصّ، وبعد أن يكون النصّ حاضرًا ومعرضًا لتطبيق النحو عليه مستخرجًا من مادته، ونحو النصّ يختلف عن نحو الجملة باعتبار الإطلاق لأنّه لا يطبق على كلام قبل أن يصاغ هذا الكلام، ولا أثناء صياغته، ويختلف النمطان بالنسبة للاقتصار على تناول العلاقات في داخل الجملة، لأنّ نحو النصّ مسرحه النصّ كاملاً أيّا كان طوله². وإذا تتبعنا مختلف الكتب التي ألفت في مجال لسانيات النصّ، نجد أنّها ترصد لنا مجموعة من الفروق بين لسانيات النصّ ولسانيات الجملة، وهي لا تبعد عمّا حدّده تَمَام حَسَان من قبل ومن أهم هذه الاختلافات ما يلي³:

- تنتمي الجملة إلى نظام افتراضي (النحو) في حين يعد النصّ نظاماً واقعيًا، تكوّن من خلال عمليات اتخاذ القرارات، والانتخابات من بين مختلف خيارات الأنظمة الافتراضية.
- تتحدّد الجملة بمعيار أحادي (علم القواعد) من نظام معرفي وحيد (علم اللّغة) في حين تتحدّد نصية النصّ بمعايير عدة من مختلف الأنظمة المعرفية.

¹ - سعد عبد العزيز مصلوح، في اللسانيات العربية المعاصرة دراسات وثقافات، ط1. القاهرة: 2004، عالم الكتب ص210.

² - تَمَام حَسَان، نحو الجملة ونحو النصّ، مقال غير منشور.

³ - إلهام أبو غزالة، علي خليل حمد، مدخل إلى علم لغة النصّ، تطبيقات لنظرية روبرت ديبوجراند وولفجانج دريسلر ط2. مص: 1999 الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص 10-11.

- تُحدّد القاعدة الجملة، أمّا النصّ فلا تنطبق عليه معايير النصّية بمثل هذه الحدّة.
- يتأثر النصّ بالأعراف الاجتماعية، والعوامل النفسية، وبموقف وقوع النصّ بوجه خاص، في حين يضعف تأثر الجملة بهذه المؤثرات.
- يستند استغلال الجمل إلى المعرفة القواعدية التابعة لنظام افتراضي، له صفة العمومية أما استغلال النصّ فيستند إلى معرفة خبرات بوقائع فعلية خاصة.
- يُعدّ النصّ حدثاً يقصد به شخص إلى توجيه المستقبل صوب بناء علاقات متنوعة لا تقتصر على العلاقات القواعدية، وكذلك إلى التأثير في مواقف بشرية، وذلك خلافاً للجملة التي لا تمثل حدثاً وإنما تستعمل لإبراز العلاقات القواعدية بمعزل عن النصّ.
- تتخذ الجملة شكلاً معيناً وفقاً لنظام افتراضي محدّد ومعلوم، في حين تتشكّل بنية النصّ بحسب ضوابط المتكلم والمتلقي على حدّ سواء.

ويرى تمام حسّان أنّ نحو الجملة ونحو النصّ يلتقيان في صفتين هما¹:

✓ التّضام

✓ الاتّساق

وتتناول الصفة الأولى اللفظ، في حين تتناول الثانية المعنى؛ فالتضام علاقة تشمل أموراً مثل الافتقار، والاختصاص، والتلازم، والمطابقة، وعود الضمير، والداخل والمدخول وهلمّ جرّ أمّا الاتّساق فهو علاقة في المعنى بين المتضامّين. ليكون بذلك نحو النصّ لا يرفض نحو الجملة رفضاً مطلقاً، بل يتجاوز العلاقات داخل الجملة الواحدة، إلى النصّ على اتساعه وتوجد صفات أخرى يختصّ بها نحو النصّ حسب رأي تمام حسّان، ولا تعني نحو الجملة في شيء، وهي:

1- القصد: فليس من قبيل النصّ ما نسمعه من لغو الكلام وحشوه، وكلام السكران

والمكره والناسي والمخطئ، فإذا لم يتحقّق القصد لم يتحقّق النصّ بالمعنى الاصطلاحي.

2- التّناص: وهو علاقة تقوم بين أجزاء النصّ، كما تقوم بين النصّ والنصّ، كعلاقة السؤال

بالجواب، وعلاقة التلخيص بالنصّ الملخّص، وعلاقة المتن بالشرح.

¹- تمام حسّان، نحو الجملة ونحو النصّ، مقال غير منشور..

3- **رعاية الموقف:** ومن رعاية الموقف أنه لا يجوز الكلام أثناء الصلاة إلا بقراءة الفاتحة وتفهم السبب في امتناع أن يعزي أحدنا الآخر وهو بيتسم، وامتناع أن يغني الطالب أثناء الدرس.

4- **الإعلامية:** ومعناه أن يكون للنص محتوى يجري إبلاغه للمتلقى بواسطة هذا النص.

5- **القبول:** ويقابل مطابقة القاعدة في نحو الجملة.

1-2- **عناصر تحقّق النصية عند تمام حسّان:** قسم تمام حسّان القرائن المقالية إلى قسمين

أساسيين وهما القرائن اللفظية والقرائن المعنوية، وفي عمله هذا يكون قد وضّح معيارين من معايير النصية، هما الاتساق والانسجام (السبك والحبك) كما أشرنا سابقاً، وما يحسب لتّمّام حسّان أنه أدرك أهمية المقام في تحديد المعنى، واهتمّ علماء النص بالمقامية، التي قصدتها البلاغيون العرب القدامى بفكرة المقام حين قالوا: (لكل مقام مقال) و(لكل كلمة مع صاحبها مقام) وهي تضم المتكلم، والسامع، والظروف والعلاقات الاجتماعية والأحداث، وقد أولى علم اللغة النصي اهتماماً بالتعبير عن هدف النص في ما سُمي بمعيار القصدية، الذي فطن إليه تّمّام حسّان عندما قال في تقديم كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) "لابد أن يكون المعنى هو الموضوع الأخص لهذا الكتاب لأنّ كل دراسة لغوية - لا في الفصحى فقط بل في كل لغات العالم - لابد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة"¹ ولعله قصد بالمعنى هنا معيار (القصدية) ليس ذلك فحسب بل أفرد بحثاً موجزاً في الكتاب نفسه بعنوان (غايات الأداء)² قصد منه غايات النصوص وأهدافها ومن غايات الأداء - عنده - التشجيع والمصادقة، والتثبيط، والشتم، والتمني والترجي واللعن، والفخر والتحدي والتحضيض والاستخفاف والتحقير والتعظيم والإخبار وغيرها من الغايات، التي يهدف إليها النص، كما فطن تّمّام حسّان إلى معيار المقبولية الذي يتعلق بموقف المتلقي الذي يعطى انطباعاً على النص؛ إذ يقول: "بحسب هذا الفهم الشامل لفكرة (المقام) يعتبر النص (المقال) غير منببت

¹ - تّمّام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 9.

² - نفس المرجع، 363.

عن ساقه ومن سيق إليه"¹، وبهذا فالمقام عند تمام حسّان يشمل ثلاثة معايير من معايير النصية هي المقبولية والإخبارية والموقفية.

ويرى تمام حسّان فيما يخص التّناص أو تداخل النّص مع غيره من النّصوص، أنّ ذلك ليس غريباً على الفكر الإسلامي على كل حال، فمن العبارات المشهورة في عرف المفسرين للنّص القرآني، أنّ القرآن يفسر بعضه بعضاً، وأنّ السنّة تخصص عموم القرآن وأنّ الاستشهاد وسيلة من وسائل التوثيق"² أمّا في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) فيوضّح مفهوم التّناص بقوله: "إنّ من المقال ما يتصف بصفات معينة أو ما يتوافر له مزايا معينة تجعله صالحاً للاستحضار في المقامات التي تشبه مقامه الأصلي الذي قيل فيه فيصبح المقال جزءاً من المقام الجديد فيدخل في تحليل هذا المقام الجديد"³ ولم يقتصر جهد تمام حسّان على تتبّع عناصر النظرية النصية، بل إنّ الدّارس يستطيع أن يجد في كتاباته محاولة جادة لدراسة النّص العربي في ضوء عناصر هذه النظرية، وكما أسلفنا من قبل، سنحاول تتبّع آراءه فيما يخصّ المعايير السبعة التي تتحقّق من خلالها نصية النّص.

1-2-1- الاتّساق (السبك): فرق تمام حسّان بين ثلاثة أشكال من الربط في النّص العربي

وهي: الربط بالأداة، والربط بإعادة عنصر لفظي، والربط بالإحالة إلى مفهوم أو مذكور سابق.

أ- الربط بالأداة: قسمّ تمام حسّان الأدوات بحسب ورودها في الجملة إلى⁴:

- الأدوات التي تدخل على الجمل: كالنواسخ، وأدوات النفي، والتأكيد، والاستفهام، والنهي والتمني، والترجي، والعرض، والتحضيض، والقسم، والشرط، والتعجب، والنداء وتكون رتبة هذه الأدوات على وجه العموم الصدارة.

- الأدوات التي تدخل على المفردات: كحروف الجر التي تفيد العلاقة بينها وبين

مجرورها، ففي قوله تعالى: ﴿وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: 32] فالسؤال يبدأ غايته

¹ - تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 351.

² - تمام حسّان، البيان في روائع القرآن، ص 403.

³ - تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 340.

⁴ - نفس المرجع، ص 224.

من الفضل، والعطف، والاستثناء الذي يدلّ على علاقة الإخراج، والمعية، والتحقيق والتعجب، والتقليل والإبتداء، والنواصب والجوازم التي تجزم فعلاً واحداً، وتكون رتبة هذه الأدوات التقدم دائماً.

- **الأدوات الداخلة على صدور الجمل:** كوقوع الفاء في جواب الشرط، وإذا الفجائية، واللام الواقعة في جواب لولا، والواقعة في جواب القسم، والفاء الواقعة في جواب أمّا¹، وإذا نظرنا إلى الأجوبة في كل هذه الأنواع، وجدنا القاعدة تنصّ على اقترانه بحرف الجواب، تجنباً للبس إذا لم يُذكر الحرف في صدر الجواب، فإذا تأملنا قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا﴾ [فصلت: 46] ثم تصورنا حذف الفاء من الجواب، لوجدنا شبه الجملة (فعمله لنفسه) يصل صفة للمفعول (صالحاً)² فالتركيب دون حرف الجواب يؤدي إلى اللبس، وتعدّد احتمالات المعنى.

ب- **الربط بإعادة عنصر لفظي:** ومن الربط ما يكون بالترداد، والمقصود بالترداد، إمّا المطابقة، وإمّا التكرار³، فأما المطابقة فتقوي الصلة بين المتطابقين، وتساعد على التحام أجزاء التركيب، ولولاها لما كان المعنى، وقدّم تَمَام حَسَّان مثالا يبيّن دور المطابقة بين عناصر السياق من حيث الشخص والعدد والنوع والتعين والإعراب، وهي الجملة الآتية (الرجلان الفاضلان يقومان)⁴ فتبيّن أنه يستحيل إزالة المطابقة من جهة واحدة، أو من عدة جهات، فلا أن يجوز أن نقول:

- الرجلان الفاضلين يقومان (إزالة المطابقة في الإعراب).
- الرجلان الفاضلان تقومان (إزالة المطابقة في الشخص).
- الرجلان الفاضل يقومون (إزالة المطابقة في العدد).
- الرجلان الفاضلتان يقومان (إزالة المطابقة في النوع).

¹- تَمَام حَسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص215.

²- ينظر: تَمَام حَسَّان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص180.

³- تَمَام حَسَّان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص187.

⁴- تَمَام حَسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص213.

- الرجلان فاضلان يقومان (إزالة المطابقة في التعيين).

- الرجلان فاضلات أقوم (إزالة المطابقة في جميع ذلك).

ويرى تمام حسّان أنّ إزالة المطابقة تذهب بعلائق التركيب، وتزيل المعنى المقصود من الكلام، وإبقائها إيصال للمعنى المراد، وأمّا التكرار فيكون بإعادة اللفظ نحو (الشرق شرق والغرب غرب لا يلتقيان) أو بإعادة معنى اللفظ كقولنا (محمد شفيعي نبي الله) أو بالعهد الذكري نحو (زيد نعم الرجل) ويرى تمام أنّ هذه الأنواع جميعا من واد واحد¹، والتكرار هو شكل من أشكال الاتساق المعجمي، ويتطلب إعادة عنصر معجمي، أو ورود مرادف له أو شبه مرادف، أو عنصرا مطلقا أو اسما عاما²، والمثال الآتي يوضح كل حالة:

بدأت في مراجعة مذكرتي

- المراجعة (إعادة لنفس الكلمة)
 - إعادة القراءة (مرادف، أو شبه مرادف)
 - العمل (عنصر مطلق)
 - الشيء (كلمة عامة)
 - هو (اسم عام)

يستدعي الدقة.

ويكون تمام حسّان قد فصلّ القول في التكرار في بحث آخر سماه (ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي) وأضاف إلى الأنواع السابقة تكرار المطلق.

وقدّم تمام أمثلة من القرآن الكريم ليبيّن ظاهرة الربط بالتكرار في ثلاثة أشكال³:

1- تكرار اللفظ: وهو عنده الأصل في الربط، من حيث كان خير وسيلة للتذكير بما سبق

ل للوصول إلى الربط، ففي قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الْزَّيْنَاءُ آمَنَوا أَجْتَبَوْا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّكُم بِبَعْضِ الظَّنِّ إِنَّمَا﴾ [الحجرات: 12] لو تصورنا الضمير في موضع (الظن) الثاني، لاحتمل الضمير العود إلى (كثير) أو إلى

(الظن) وهذا ليس ينتزه عنه القرآن الكريم، وأيضا في قوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ ۖ وَلَا يُوثِقُ﴾

¹ - تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 216.

² - محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص 24.

³ - تمام حسّان، مقالات في اللغة والأدب، ج 1، ص 187.

وَأَقْبَهُ أَحَدٌ ﴿٢٦﴾ [الفجر: 25 - 26] فمعروف أن لفظ (أحد) في الحالتين نكرة واقعة في سياق النفي، وأن وضع النكرة هذا الموضع يجعلها مفيدة للعموم فلو تصورنا في مكان (أحد) الثانية ضميراً، لما أجزأ في الإفادة بالدلالة على معنى العموم المقصود.

2- تكرر المعنى: ويكون مع إجمال الأول وتفصيل الثاني، فإذا قلت (عقيدتي لا إله إلا الله) فإنّ العقيدة مجملة وتشمل محمد رسول الله، وأنّ هناك بعثاً وحساباً وجنة أو ناراً، أمّا جملة (لا إله إلا الله) فهي من تفصيل الأول، ومن ثمة كان المعنى مكرراً، ومن ذلك قوله تعالى:

﴿ دَعَوْهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ ۖ وَأَخْرُ دَعْوَتِهِمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٠﴾ ﴾

[يونس: 10] ففي هذه الآية ثلاث جمل يقوم الربط في كل واحدة على تكرر المعنى، وهي:

- دعواهم فيها، كرر المعنى بـ: سبحانك اللهم.

- وتحيتهم فيها، كرر المعنى بـ: سلام.

- وآخر دعواهم كرر المعنى بـ: أن الحمد لله رب العالمين.

يبدو لنا أنّ تمام حسّان كان يقصد بتكرار المعنى، تضمن المكرر معنى الأول، إمّا معناه الجزئي كما في المثال الأول، وإمّا معناه الكلي كما في الآية الكريمة، وكلاهما يساعد على تقوية المعنى وإيضاحه، وربط أجزاء النصّ ببعضه ببعض.

3- تكرر المطلق: ويقصد به تكرر لمطلع الجملة، لأداء غرض أسلوبية، إمّا للتأكيد كقوله

تعالى: ﴿ وَيَوْمَ نَقُومُ السَّاعَةَ يُؤْمِدُ بِخَسْرِ الْمُبْطِلُونَ ﴿٢٧﴾ ﴾ [الجاثية: 27] وإمّا للتذكير، كما في قوله

تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا

جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴿٨٩﴾ ﴾ [البقرة: 89] ويكون بتكرار اللفظ كما

هو، أو مع تعديل طفيف كقوله تعالى: ﴿ فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا أَسْمَاءُ سَبِيحٌ لَّهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ

وَالْأَصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ لَا لُتْهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ

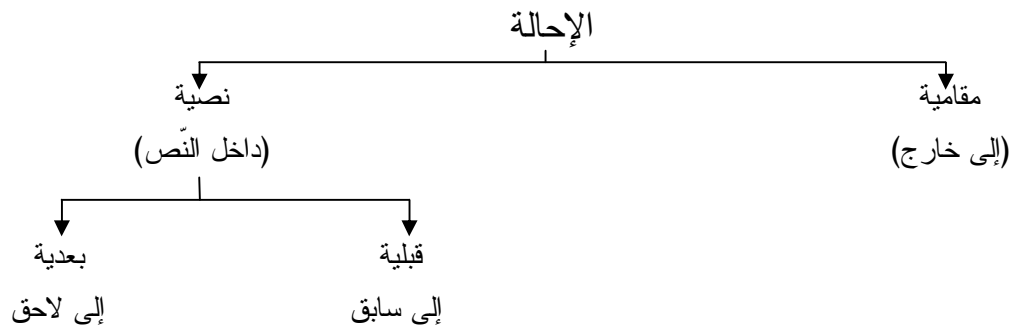
وَالْأَبْصَارُ ﴿٣٧﴾ ﴾ [النور: 36-37]، أو يكون إشارة إلى المطلق كقوله تعالى: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ

وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٥٨﴾ ﴾ [يونس: 58] أو وصفا للمطلق كقوله

تعالى: ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مَيْتَقَهُمْ وَكَفَرِهِمْ بَيَّأْتِ اللَّهُ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَتَّى وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ۝١٥٥﴾ وَكُفْرِهِمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرْيَمَ بِهَتْنًا عَظِيمًا ۝١٥٦﴾ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَنَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ابْتِغَاءَ الظَّنِّ وَمَا قَنَلُوهُ يَقِينًا ۝١٥٧﴾ بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ۝١٥٨﴾ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ۝ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ۝١٥٩﴾ فَيُظَلَمُونَ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَيْبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ۝١٦٠﴾ [النساء: 155 - 160] فقد وصف النقض والكفر والقتل وما تكرر من القول، فجعل كل أولئك ظلماً، وجعل الظلم تلخيصاً لما تقدم، وتكراراً له للتذكير به.

ونستشفّ من خلال هذه الأمثلة، أنّ تكرار مطلع الجملة يؤدي غرضاً أسلوبياً، ويساعد على تثبيت الكلام في ذهن المتلقي لما له من أهمية؛ لذا يلجأ إليه المتكلم إما لتذكير السامع ما يريد قوله في أول الكلام أو لتأكيد، أو لوصف معنى معيناً بمعاني فرعية تدخل كلّها في المعنى الأعمّ.

ج- الربط بالإحالة^١: تعتبر الإحالة علاقة دلالية، وتخضع لقيد دلالي، وهو وجوب تطابق الخصائص الدلالية بين العنصر المحيل والعنصر المحال إليه، ومن عناصر الإحالة الضمائر وأسماء الإشارة وأدوات المقارنة، وتنقسم الإحالة إلى: إحالة مقامية وإحالة نصية، وتنفرع الثانية إلى إحالة قبلية وإحالة بعدية^١، ونوضح ذلك بالشكل الآتي:



١- الفرق بين الإحالة وتكرار المعنى، أنّ هذا الأخير يكون من خلال جملة ملفوظة كلّها أو مقدر بعضها، أمّا الإحالة فمعظم صورها من قبيل مبدأ الاختصار، حيث هي عود للضمير إلى مرجع أو إشارة إلى ذلك المرجع، أو وصف له. ينظر: تمام حسّان، مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص194.

^١- محمد خطابي، لسانيات النصّ مدخل إلى انسجام الخطاب، ص17.

ويكون الربط بالإحالة في رأي تمام حسّان على أشكال منها:

1- الإحالة بالضمائر: ويعني به استعمال الضمير بدل الاسم، وحين يعود الضمير يكون عوده على مذکور متقدم لفظاً ورتبة، أو لفظاً دون رتبة، أو رتبة دون لفظ، ويعود بعضها على متأخر لفظاً ورتبة كضمير الشأن¹، فالضمير يحيل إلى اللفظ، ويغني عن تكراره، واستعماله مقيد بشرطي المطابقة في اللفظ، والمطابقة في القصد، كما في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُوا عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ﴾ [يوسف: 58] ففي هذه الآية حلّ كل من ضميري المفرد محلّ كلمة (يوسف) وحلّ ضميري الجمع لفظ (إخوة).

وإنّ الأصل أن يكون للضمير مرجع يحيل عليه ليتحقّق الربط، وأمّا عوده على مفهوم من الكلام السابق، فنحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ جَمَلِهَا لَا يَحْمِلُ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ [فاطر: 18] فالضمير المستتر في (كان) كما يقول النحاة عائد على مفهوم من الفعل (تدع) أي (لو كان المدعو ذا قربي)² فيكون التقدير عندئذ: وإن تدع مثقلة مدعواً إلى حملها، لا يحمل منه شيء ولو كان المدعو ذا قربي.

2- الإحالة بأسماء الإشارة: يرى تمام حسّان أنّ القول بالربط باسم الإشارة ليس جديداً بل مثّل له النحاة القدامى، واعترفوا له بوظيفة الربط،³ ومن استعمال اسم الإشارة في الربط قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ ذَلِكَ يَوْمُ التَّغَابُنِ﴾ [التغابن: 9] وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: 39]. والمعروف أنّ أسماء الإشارة تقوم بالربط القبلي والبعدي، وهي تحيل دائماً لعنصر سابق في الجملة، وينفرد اسم الإشارة المفرد الذي يحيل إلى جملة بأكملها، أو إلى مجموعة من الجمل، ففي قولنا: (استيقظت باكراً، وطول اليوم وأنا أعمل، وبعدها زرتُ صديقي المريض في المستشفى، هذا ما أتعبني) فاسم الإشارة المفرد (هذا) يُحيل إلى المتوالية السابقة من الجمل.

¹ - تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص215.

² - نفس المرجع، ص215

³ - تمام حسّان، مقالات في اللغة والأدب، ج2، ص198.

1-2-2-2- الانسجام (الالتحام): إنَّ المنتبَع للأراء النحوية التي قدّمها تمام حسّان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) يجد أنه قد عرض مجموعة من العلاقات المعنوية، التي توجه المعنى في النصّ العربي، أو ما يسمى في اللسانيات النصّية بمظاهر الانسجام، وهي عنده:

أ- علاقة السببية: وفي هذه الحالة يكون الحدث الثاني استجابة عقلية للحدث الأول ولكنه ليس مسببا له أو داعيا إليه، بل إنّه ممكن بسببه، " وإذا قلت: أتيتُ رغبة في لقائك أو لألقاك، فإنك قد أسندت الإتيان إلى نفسك مقيدا بسبب خاص"¹، ويرى تمام حسان أن السبب يسبق المسبب دائما، ولكن في الاستعمال اللغوي يفرّق بين السببية الملفوظة، والسببية الملحوظة، فأما الأولى فقد يتقدم فيها السبب على المسبب، فتكون الأداة هي فاء السببية نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾ [هود: 113] وقد يتقدّم المسبب على السبب فتكون الأداة هي لام التعليل نحو قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: 143] فالشهادة على الناس سبب لجعل الأمة وسطا، أما الثانية (الملحوظة) فتقوم بين مسبب سابق وسبب لاحق دائما، والتي تعبّر عنها لام التعليل، وتنتضح علاقة السببية في قوله تعالى: ﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: 70] أي لأن البقر تشابه علينا².

ب- علاقة التفسير: والتفسير يكون عند الحاجة إلى الإيضاح، ولا تكون هذه الحاجة إلا عند المبهم، والمبهم الذي يفسره التمييز حسب تمام حسان إمّا أن يكون³:

- معنى الإسناد؛
- معنى التعديّة؛
- اسم مفرد دال على مقدار مبهم.

¹- تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص195.

²- تمام حسّان، اجتهادات لغوية، ص301.

³- تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص199.

وتشير علاقة التفسير إلى جملة في النص تكشف عن المقصود، بجملة سابقة أو عنصر سابق¹ وقد مثل لها تمام حسّان بعدد من الآيات القرآنية سنكتفي بإيراد واحدة منها، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: 186] ففسّر سبحانه وتعالى مدى القرب بإمكان إجابة الدعوى (أي قريب بحيث أجب دعوة الداع إذا دعان).

ج- **علاقة الملابس:** وهي التي تفيد معنى الحال، بواسطة الاسم المنصوب، أو الجملة مع الواو²، والملبسة اتفاق أمرين، أو شركتهما في المكان والزمان أو كليهما، كقوله تعالى: ﴿يَتَأَهَّلَ الْكِتَابُ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾ [المائدة: 15] فمجىء الكتاب ملابس لمجىء الرسول P.

د- **علاقة الموقف:** لعناصر الموقف التي يحدث فيها أداء النص، دور مهم في فهم النص، كما أنه وسيلة مهمة تحقّق الترابط المعنوي بين عناصر النص، وقد يتوقف الفهم على نوع العلاقة بين المتكلم والسامع³، ومن رعاية الموقف، أنه لا يجوز الكلام أثناء الصلاة، إلاّ بقراءة الفاتحة والسورة، وأنه لا ينبغي أن يعزي أحدنا الآخر وهو يبتسم، وامتناع أن يغني الطالب أثناء الدرس⁴ فحسب تمام حسّان ينبغي أن يكون النص مناسباً للموقف الذي يقال فيه.

هـ- **الإعلامية:** ومعناها أن يكون للنص محتوى يجري إبلاغه للمتلقى، بواسطة هذا النص⁵ ويكون تمام حسّان قد أبعد الكثير من الشعر الحديث، الذي لا يوجد له معنى، ولا يحسّ القارئ فيه ذوقاً فهو كما وصفه تمام حسّان كالخنثى المشكّل، لا ينسب إلى شعر ولا إلى نثر، ولا يتمتّع بصفتي التضام والاتساق، لا على مستوى نحو الجملة، ولا على مستوى نحو النص. وأورد نصّاً مصنوعاً للاستشهاد ليقف على المقصود من الإعلامية، وهو: "إنّ الذي يرى خواطر التاريخ

¹ - تمام حسّان، اجتهادات لغوية، ص 200.

² - تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 198.

³ - تمام حسّان، مقالات في اللغة والأدب، ج 2، ص 83.

⁴ - تمام حسّان، نحو الجملة ونحو النص، مقال غير منشور.

⁵ - نفس المرجع.

المقبل، وما تتطوي عليه من تهاويل النزاعات الدقيقة، لا بدّ أن تبهره أحلام الواقعية، التي تمتد على روافد التاريخ، ولقد كان الإنسان في كل ناحية، من نواحي الوشائج الفارهة في التطور العاطفي، قائما بالقسط بين النية والطوبة، في تعامل مع غيره من الضوابط، وفي موقفه حيال متغيرات الظواهر ولئن كان المدّ السكوني المتاح للإنسان (منظورا إليه في ضوء الجزر الحركي لأنواع الجماد) لم يأت بجديد في حقل الملاحظة والتجربة، لحقّ ما نسمع عنه من استقامة المحيط وحرزونية القطر ربّما أفضى في نهاية المطاف إلى حدث زمكاني أرجواني الملمس والاتّجاه، تلك هي همسات التاريخ المقبل، شاخصة في مقابل إحياءات العلم، وهذا هو الحدس المضبوط الذي دفع المؤرخين والعلماء، إلى كلمة سواء، وقفت بهؤلاء وأولئك على مفترق الطرق....¹ يرى تمام حسّان أنّ نحو الجملة لا يعترض على هذا الكلام، لأنّ كل جملة منه استوفت أركانها، ومكملاتها وحسن رصفها ولكنها تخلو من الإعلامية، ولا تنقل مضمونا محدّدا، وبالتالي فهي - حسبه - لا نص.

ويعترض سعد مصلوح على رأي تمام حسّان؛ إذ يرى أنّ الإعلامية تفترض مسبقاً أنّ للكلام محتوى، يجري إبلاغه للمتلقّي بواسطة النصّ، وبالتالي فهي لا تعالج نصّاً غير محبوك (غير متنسق)² كما افترض ذلك تمام حسّان، لأنّ الإعلامية تتعلق بكيفية استقبال الكلام على أنّه نص ذو محتوى، وهذا يحكم عليه المتلقّي.

و- علاقة المقام أو السياق (Contexte): أولى تمام حسّان عناية خاصّة بالمقام؛ إذ يراه المركز الذي يدور حوله علم الدلالة الوصفي في العصر الحاضر، وهو الأساس الذي ينبني عليه الشقّ أو الوجه الاجتماعي من الوجوه الثلاثة للمعنى، وهو الوجه الذي تتمثل فيه العلاقات والأحداث والظروف الاجتماعية، التي تسود ساعة أداء المقال³، ويُعدّ السياق عنصرا مهماً في الدّراسات اللّغوية الحديثة؛ حيث كان محور اهتمام (لسانيات النصّ) وعلم اللغة بصفة عامة. ولعلّ اهتمام تمام حسّان بالسياق مرده إلى المدرسة الاجتماعية، ومدرسة فيرث بالتحديد

¹ - تمام حسّان، الأصول، ص 288-289.

² - سعد عبد العزيز مصلوح، في اللسانيات العربية المعاصرة دراسات وثقافات، ص 233.

³ - تمام حسّان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص 337.

باعتباره تتلمذ على يد هذا الأخير كما أشرنا سابقاً، ومن هنا أصبح لهذا المصطلح أهمية عند اللغويين، في مجال لسانيات النص خاصة، كأداة إجرائية تلعب دوراً مركزياً في تحديد المعنى؛ إذ يكاد يتفق معظم الدالين، على أن للكلمة معنىً قاعدياً (**Sens de base**) ومعنىً سياقياً (**Sens contextuelle**) ومن هنا أضحت السياق ضرورياً، إذا أردنا الإمساك بالمعنى¹، ولقد شهد مصطلح السياق مسارا أكثر بعداً في الدراسات التداولية، والتي عمق أصحابها مسألة السياق، اعتماداً على تجاوز السياق اللغوي المحض، إلى السياق الاجتماعي، والنفسي، والثقافي وسنفضّل في هذه القضية عند دراسة المنحى التداولي في آراء تَمَام حَسَّان.

من خلال تتبعنا للآراء التي قدّمها تَمَام حَسَّان، يبدو لنا أنه قد أولى جانبي الاتساق والانسجام (السبك والاتحام) في النص العربي أهمية كبيرة، محاولاً الوقوف على خصوصيته والذي يختلف دون شكّ عن بقية النصوص في اللغات الأخرى، ويتجلى ما قام به أنه حاول الكشف عن أشكال الربط في النص العربي، كما حاول الكشف عن العلاقات المعنوية في فضاء هذا النص بدقة متناهية، نلمح تعمّقه في فهم العربية، وإحساسه بجماليتها، ورغم أنه أفاد بما وصلت إليه اللسانيات الغربية من إجراءات، إلا أنه اكتفى بما يناسب النص العربي وأضاف إليها أموراً استمدتها من خصوصية هذا النص، لتكون محاولته هذه قاعدة مهمة تفتح آفاقاً جديدة للدارسين العرب في مجال اللسانيات النصية.

¹ علي آيت أوشان، السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة، ط1. مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء: 2000 ص15.

2- المنحى التداولي* في كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها): إن المنهج الذي اتبعه تَمَّام حَسَّان في دراسته للغة العربية، ليس وصفاً خالصاً، وهو في رأي (عطا محمد موسى) مرحلة من مراحل تطور الوصفية، حتى أنه أطلق عليه مصطلح وصفي وظيفي¹، ويكون قد صنّفه ضمن الوصفيين لأنه تناول النحو العربي تناولاً وصفاً، بعيد عن التأويل والتعليل والتفسير، وأدرجه تحت سقف الوظيفيين، لأنه أخذ بفكرة اجتماعية اللغة، وعلى هذا فإن ما قدّمه تَمَّام حَسَّان -حسب رأينا- يمكن عدّه حلقة وصل بين الوصفية الوظيفية والتداولية.

2-1- الجانب التواصلية في الدراسات العربية القديمة: لجأ العرب القدامى إلى الشكل (الجانب الشكلي في التحليل) في تععيد النحو العربي في مرحلة التأسيس خاصة، فكانت أحكامهم معيارية، ويتّضح ذلك فيما أشار إليه سيبويه في باب الاستقامة من الكلام، وفي الإحالة، كما تجسّد في النحو العربي سمة الصرامة المنطقية، كاعتماد التقدير والواجب والجائز في تصنيفهم للتراكيب، ووضعهم ما يخرج عن قواعدهم في صنف الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه، وظهر في التحليل الصرفي أيضاً عند معالجتهم لقضايا الإعلال والإبدال، بردّ الألفاظ إلى أصولها عند وزنها.

وحاول النحاة العرب بعد هذه المرحلة تقاضي الاتجاه الشكلي الذي ساد عند سيبويه خاصة، فطوروا بحثهم من خلال إدماج الجانب التواصلية في الدرس اللغوي العربي، وما يؤكد هذه الفكرة أنّ استعمال اللغة عند العرب كان هو مصدر التقعيد في أغلبه، كما كان مصدر جمع

*- التداولية تعنى بأثر التفاعل التخاطبي في موقف الخطاب، ويقضي هذا التفاعل دراسة كل المعطيات اللغوية والخطابية، المتعلقة بالتلفظ، وبخاصة المضامين والمدلولات التي يولدها الاستعمال في السياق، وتشمل هذه المعطيات: - معتقدات المتكلم ومقاصده، وشخصيته وتكوينه الثقافي، ومن يشارك في الحدث اللغوي - والوقائع الخارجية، ومن بينها الظروف المكانية والزمانية، والظواهر الاجتماعية المرتبطة باللغة - والمعرفة المشتركة بين المتخاطبين وأثر النص الكلامي. ينظر: عثمان بن طالب، البرغماتية وعلم التراكيب بالإسناد إلى أمثلة عربية، سلسلة اللسانيات، الجامعة التونسية، تونس: 1986، المطبعة العصرية، ع6، ص125. وينظر: عبد الرحمن طه، البحث اللساني والسميائي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط: 1981، ص301-302.

¹ عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص313.

المادة اللغوية ضمن حدود مكانية وأخرى زمنية، إضافة إلى أنهم تنبّهوا إلى أن الكلام لا يكون إلا باعتباره منطوقاً في سياق تواصل اجتماعي، وما يؤيد ذلك اشتراط النّحاة حصول الفائدة باستعمال وجوه متفاوتة من التركيب وبكيفيات مختلفة من طرق التلفظ¹، فالنّحاة القدامى تمثّلوا بوضوح مواقف الاستعمال الخاصة بتعبيرات اللّغة، وتجنبوا الخلط بين هذه المستويات، ممّا يكفل أن تؤدي هذه التعبيرات الأغراض التي خصصت لها. والتأكيد على أنّ السماع أحد مصادر التّقييد عند الكوفيين دليل على الاتّجاه التّواصلية، كما لم يغفلوا اعتبار اللهجات وتأثيرها على القواعد، وهذا ما وسّع الاهتمام في علم النّحو، فلم يعد مقتصرًا على تقييد القواعد والحرص على سلامة التراكيب بمعزل عن السياق فحسب، بل دخل فيه بعض الاعتبارات التداولية*. وتعد الدراسات البلاغية أهم الدراسات التي تؤكد الارتباط بين دراسة اللّغة واستعمالها في السياق، خاصة ما بلوره الجرجاني في نظرية النّظم في بعض جوانبها، بوصف النّظم دليلاً على الكفاءة الذهنية التي يعتمد عليها المرسل في إنجاز الخطاب، بناءً على المواءمة بين الكفاءة اللغوية الكامنة في الذهن، وعناصر السياق الخارجي، واعتبر النّظم في مستوى التراكيب أبرز مستوى تتجلى فيه تلك الكفاءة². فالجرجاني تحدّث عن (المعاني النّحوية) وهي الوظائف النّحوية، وقد ربط بين المعاني المعجمية والمعاني الوظيفية ربطاً دقيقاً يمكن من خلاله القول إنّ المعنى الدلالي ناتج عن المعاني المعجمية والمعاني الوظيفية، وفكرة المقام.

$$\text{المعاني المعجمية} + \text{المعاني الوظيفية} + \text{المقام} = \text{المعنى الدلالي الأكبر}$$

¹ عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ط1. بيروت: 2004، دار الكتاب الجديد المتحدة، ص6.

*- يمثل ابن يعيش أقدم الدراسات في علم التداولية. ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، الهامش ص569.

² عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص6 - 7.

ويقول الجرجاني: "ومما ينبغي أن يعلمه الإنسان ويجعله على ذكر أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفراداً ومجردة من معاني النحو"¹ فالجرجاني ينسب الفصاحة للتركيب كلّها، وهي قمة الدلالة عنده، وهي لا تظهر في الكلمات المفردة، وإنما تظهر بالضم بعضها إلى بعض بطريقة خاصة.

وتظهر في علم الفقه وأصوله، وعلم الكلام والتفسير، تجليات بعض النظريات التي تضاهي أحدث النظريات الغربية المعاصرة؛ إذ درسوا اللّغة في السياق عند تفسير القرآن بربط الآيات بأسباب النزول .

ويتزايد الاهتمام بالمعنى في الدراسات اللّغوية* عامة، غربية كانت أو عربية، حتى وصل ببعضهم اعتبار المعنى هو الاستعمال، وفي ذلك إشارة واضحة إلى المقام الذي تستخدم فيه الألفاظ، وأهميته في إبراز المعنى الذي أغفل ردحاً من الزمن في الدراسات الوصفية، التي اعتمدت على وصف تركيب الجملة، وصفا شكليا لا يكون للمعنى فيه دور بارز.

ولقد تأثر الدارسون العرب المحدثون بهذا التوجه المتزايد نحو المعنى، نظرا لما يوليه من عناية للمقام التواصلّي الذي يتمّ فيه الكلام، وقدّم تمام حسّان في كتابه (اللّغة العربية معناها ومبناها) بناءً جديداً للنحو العربي، جعل فيه المعنى غاية الدرس اللّغوي، وهو متأثر بنظرية سياق الحال لدى فيرث، وقد أطلق عليه (المقام) وجعل السياق اللّغوي موازيا له، وسماه

¹ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص226.

*- ينبغي أن نشير إلى أنّ المعنى كان عاملا حاسما في تطور الدراسات اللّغوية الغربية والعربية، ولما كان الباحثون أخذوا على المنهج الوصفي إغفاله المعنى، دأب دعاة الوصفية أنفسهم إلى حل هذه الإشكالية، فكانت نظرية فيرث سياق الحال (Context of Situation) تعتبر المعنى أحد أبرز مقوماتها، ولعلّ أبرز المناهج التي أولت المعنى أهمية قصوى في تفسير الظاهرة اللّغوية المنهج التوليدي التحويلي، الذي رفض أن يقوم البحث اللّغوي على وصف المادة اللّغوية فحسب، وذهب إلى أنّ ما يجب أن يكون موضع البحث والوصف هو السليقة اللّغوية، وقد استخدم هؤلاء المعنى استخداما واسعا في تفسير تطورات البنية العميقة للجملة، وتستدرك الوظيفية على التحويلين إغفالهم أثر اللّغة في التواصل، لإيمانهم أنّ المعنى هو الاستعمال في مقام معين، فأضافت إلى المستويات اللّغوية بعدا تداوليا. ينظر: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص312.

(المقال) ويكون بذلك قد أخذ بفكرة (اجتماعية اللغة)¹ التي تستلزم أن يكون الكلام وظيفة واستخدام.

2-2- المعنى الدلالي عند تمام حسان: (semantic meaning) وهو المعنى التام أو الشامل للعناصر الاجتماعية، التي يتكون منها المقام²، ولكي نصل إلى المعنى الدلالي - حسب تمام حسّان - ينبغي أن نلّم³:

- **المعنى المقالي أو معنى اللفظ:** ويسميه تمام معنى ظاهر النص، ويضم نوعين:

- **المعنى الوظيفي: (fonctional meaning)** وهو المعنى الذي تكشف عنه المباني التحليلية، أي معنى وظيفة المبنى على مستوى النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي فهو حصيلة هذه الأنظمة الثلاثة.

- **المعنى المعجمي: (lexical meaning)** وهو معنى الكلمة المفردة كما في المعجم.

- **المعنى المقامي (contextual meaning)** وهو المعنى الذي لا يكتفي بتحليل تركيب المقال، ولا بمعنى الكلمات المفردة، وإنما يتعداه إلى المقام (context of situation) الذي هو عبارة عن ظروف أداء المقال طبيعية كانت أو اجتماعية أو غير ذلك، والتي تشمل على القرائن الحالية.

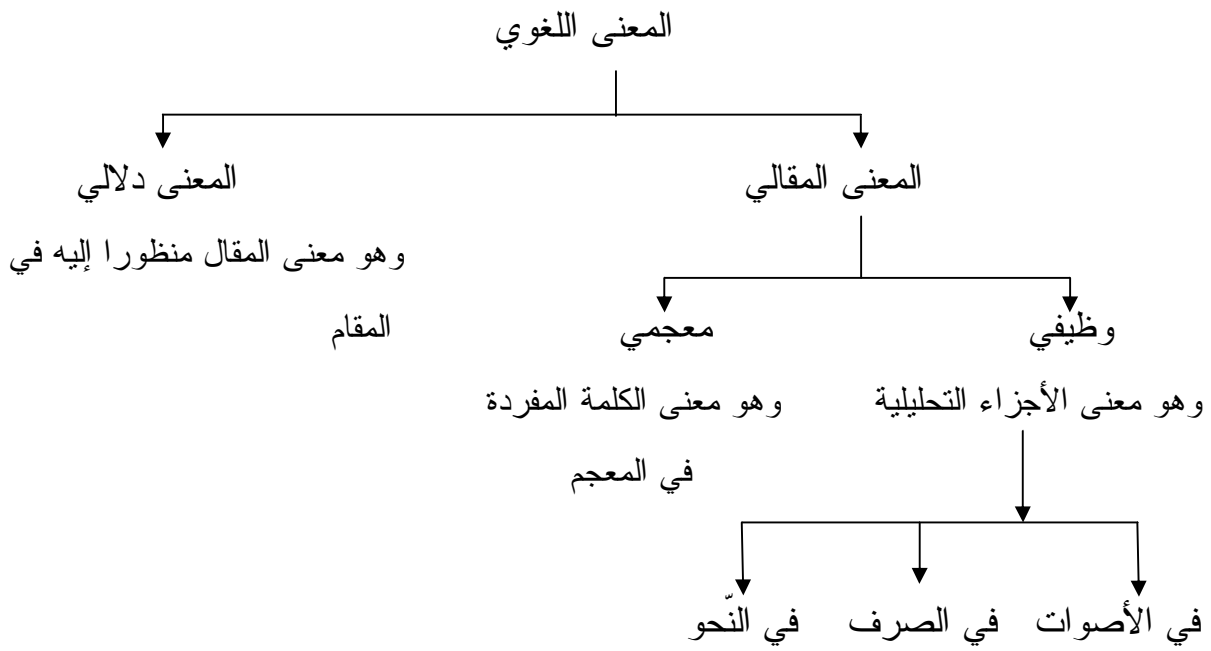
ويوضح الشكل الآتي تشقيق المعنى⁴ عند تمام حسّان:

¹- تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص32.

²- تمام حسّان، الأصول، ص 303.

³- ينظر: تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 39.

⁴- نجد اختلافاً في تسمية هذه المعاني عند تمام حسّان؛ إذ سمي المعنى الوظيفي (الوظيفة) وهي معنى الصوت، ومعنى الحرف، ومعنى المقطع، ومعنى الظاهرة الموقعية من ظواهر الكلام، ومعنى الأدوات والملحقات والصيغ، ثم معنى الأبواب النحوية، وسمى المعنى المعجمي (الإطلاق) وهو المعنى العرفي الذي أعطي للكلمة بالوضع وسمى المعنى المقامي، أو الاجتماعي (المقصود) أي المعنى الوحيد الذي قصد من هذا المنطوق. ينظر: تمام حسان مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص 331-336.



وما دامت الوظيفة الأساسية للغة هي التواصل بين أفراد البيئة الاجتماعية، كان لزاماً أن تتّصف بالوضوح والبيان لتحقيق غايتها، وهي الإفصاح عن المعنى، ويكون الصوت وسيلة لذلك، ولما كانت الأصوات محدودة، اقتضت الضرورة نسجها في كلمات وتراكيب، وهي أيضاً لاستيعاب المعاني التي يريد الفرد؛ ومن هنا صارت وسيلة اللغة إلى إنتاج المعنى متمثلة بما يكونها من أنظمة، ومما يُرصد لها من مفردات معجمية، والصوت - في جانب منه - يمثل نواتها جميعاً.

وتؤدي هذه المباني في اللغة وظائف، هي ما يتألف منها المعنى، وهو ما ذهب إليه فيرث إذ؛ شقّق المعنى إلى خمس وظائف أساسية مكونة هي¹:

- 1- الوظيفة الصوتية للصوت باعتباره مقابلاً استبدالياً، فالأصوات لها مواضعها في السياق وفي نظام العلاقات أو البنية الصوتية للغة.
- 2- الوظيفة التصريفية.
- 3- الوظيفة التركيبية.

¹ محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، ط2. لبنان: 2007، دار المدار الإسلامي ص119-120.

- 4- الوظيفة المعجمية للمبنى، أو الكلمة بوصفها مقابلاً استبدالياً.
5- الوظيفة الدلالية؛ ولا تتأتى هذه الوظيفة إلا بالتحقق السياقي للمنطوق في موقف فعلي معين ويسمى هذا السياق بسياق الموقف.

ويضيف عنصراً آخر، وهو المحيط غير اللغوي الذي يقال فيه المبنى، أو ما سمّاه تمام حسّان، معنى الوظيفة، ومعنى المنطوق أو ظروف النص، فالمعنى إذاً هو المحور الذي تدور حوله تلك المجالات جميعاً؛ لذلك كان لا بدّ لكل دراسة لغوية أن تتجه إلى الكشف عن المعنى؛ فهو الهدف المركزي الذي تصوّب إليه سهام الدراسة من كلّ جانب.

وإنّ الاستعمال اللغوي الاقتصادي بتعدد المعنى الوظيفي أو المعنى المعجمي أو غير ذلك من النقل والنيابة والتضمين يوصلنا إلى القول بأنّ المباني اللغوية يحكمها نوعان من العلاقات:

الأول: التشابه الشكلي: أو ما يُسمّى بالمشابهات أو العلاقات الوفاقية¹، فعند استعمال (ما) في معنيين مختلفين كأن يقال في النفي: (ما أحسن زيداً) ويقال في التعجب: (ما أحسن زيداً) فإنّ بين (ما) في كلتا الجملتين علاقة تشابه في البنية أو الشكل، ومن شأن مثل هذه العلاقة أن تدعو إلى اللبس.

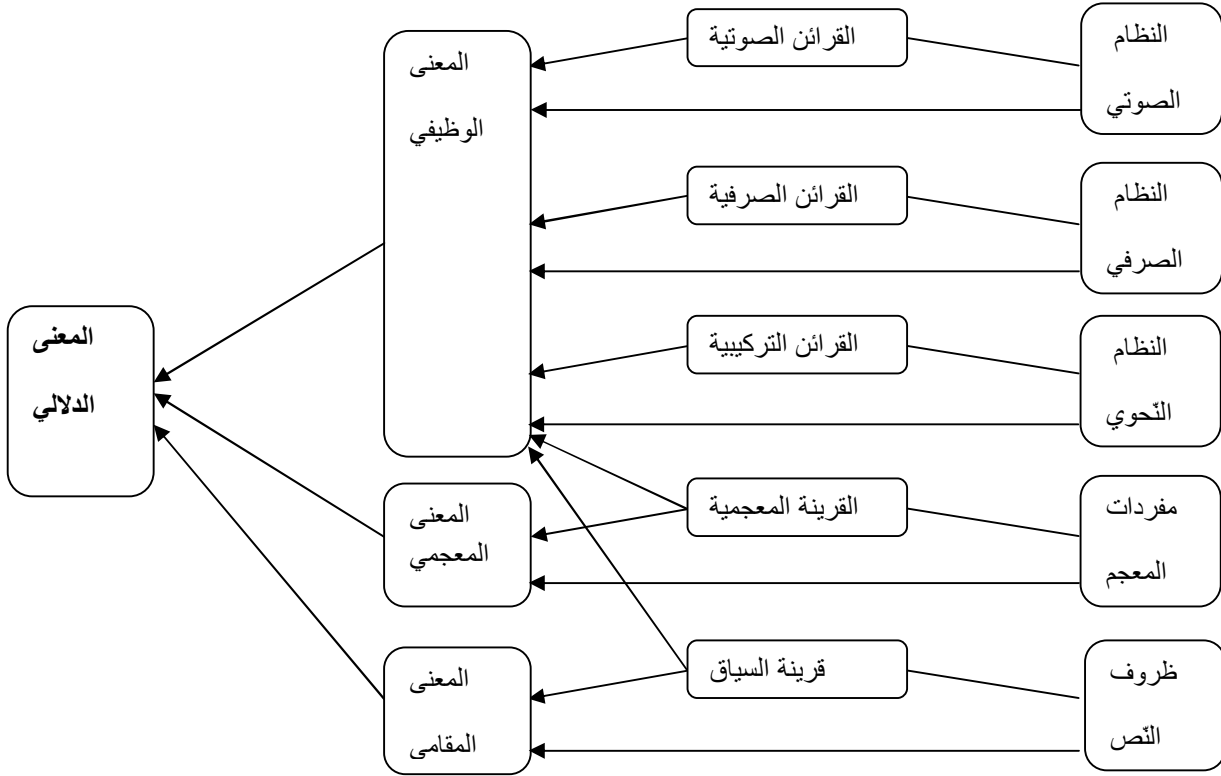
الثاني: الاختلاف الشكلي: أو ما يُسمّى بالفروق أو العلاقات الخلافية²، وهذا يتضح في الاختلاف بين التركيبين أعلاه في الحركة الإعرابية التي استحقّها (زيد) وهذه العلاقة من شأنها أن تُعين على أمن اللبس.

ومن ثمّ فإنّ اللغة في جميع مستوياتها، لا بدّ أن تحمل إمكانية إفراس ما يُعين على توجيه المعنى وتحديدّه، أي إنّ اللّغة تعتمد على القرائن المقالية في ذلك، وقد تأتي القرائن المقامية مصاحبة لها؛ ومن هنا فإنّ القرائن ستكون نتاجاً للأنظمة اللغوية ومفردات اللّغة التي تفرز المعنى الوظيفي والمعنى المعجمي، وللمجالات غير اللغوية التي تفرز المعنى المقامي؛ ليُتوصّل من ذلك إلى المعنى الدلالي العام.

¹ - تمام حسّان، مقالات في اللغة والأدب، ج2، ص32-33.

² - نفس المرجع، ج2، ص32-33.

والشكل الآتي يوضح العلاقة بين القرائن والمعنى وأنظمة اللغة أو مستوياتها:



وعلى هذا يمكن تصنيف القرائن بحسب ما ينتجها من أنظمة اللغة، كالاتي:

- 1- **قرائن صوتية:** ينتجها النظام الصوتي وتضم؛ العلامة (علامة الإعراب وعلامة البناء) والتنوين، والتنغيم، والوقف.
- 2- **قرائن صرفية:** ينتجها النظام الصرفي وتضم؛ البنية، والمطابقة.
- 3- **قرائن تركيبية:** ينتجها النظام النحوي وتضم (الأداة، والربط، والرتبة، والتضام) وهي قرائن تركيبية لفظية، وهناك قرائن تركيبية معنوية تضم (الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية).

4- **قرائن دلالية:** يركز موضوع الدلالة على دلالة الكلمة ودلالة الجملة؛ ولذلك تكون لدينا هنا قرينتان؛ الأولى يتوجه بها المعنى بحسب الدلالة المعجمية للكلمة في السياق والأخرى يتوجه بها المعنى بحسب ما تكتسبه الجملة من معنى من محيطها اللغوي وغير اللغوي؛ ومن ثم تتضمن القرائن الدلالية نوعين؛ القرينة المعجمية وقرينة السياق.

2-3- السياق وأهميته في كشف المعنى: إنّ مفهوم السياق هو الوضعية الملموسة التي توضع وتتنطق من خلالها مقاصد تخصّ المكان والزمان والمتكلمين... وكلّ ما نحن بحاجة إليه من أجل فهم دلالة ما يقال، ومن هنا تظهر أهمية السياق، وعدم حضوره في عملية نقل المقاصد إلى عدم وضوحها وظهور إبهامات كثيرة فيها¹، ويرى جون ديبوا (Jean Dubois) بأنّ السياق عبارة عن "مجموع الشروط الاجتماعية التي تؤخذ بعين الاعتبار لدراسة العلاقات الموجودة بين السلوك الاجتماعي واستعمال اللغة... وهي المعطيات المشتركة بين المرسل والمرسل إليه والوضعية الثقافية والنفسية والتجارب والمعلومات القائمة بينهما"² وبتعريف آخر فالسياق هو لفظ يتكون من سابقة (con) تعني المشاركة، أي وجود أشياء مشتركة في توضيح النصّ، وهي فكرة تتضمن أموراً أخرى تحيط بالنصّ، والبيئة المحيطة التي يمكن وصفها بأنها الجسر بين النصّ والحال³ ونجد في هذا التعريف تأكيداً للعلاقة بين النصّ والسياق، فهو بمثابة مفتاح البحث عن المعنى في النصّ وقد أشار إلى هذه العلاقة علماء النصّ "فالنصّ والسياق يتمّ أحدهما الآخر"⁴ وكما أشار أيضاً إلى هذه العلاقة الباحثان هاليداي وحسن في كتابهما (اللغة السياق والنص) بقولهما "أن كل ما بين النصّ والسياق يمكن تأويله بالرجوع إلى الآخر"⁵. هذا التعريف يؤكّد العلاقة التلازمية بين النصّ والسياق.

ونظراً لأهمية السيّاق في البحث عن المعنى في النصّ، فقد أصبح يشكل "نظرية إذا طبقت بحكمة تمثل الحجر الأساس في علم المعنى، وقد قادت هذه النظرية بالفعل إلى الحصول على مجموعة من النتائج الباهرة في هذا الشأن"⁶، نتيجة لذلك فإنّ تعليق النصّ بالسياق يجعله

¹ - ينظر: فرانسوار أرمينكو: المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، د.ط. مركز الإنماء القومي، ص5.

² - J. Dubois et autre, Dictionnaire de linguistique, et des sciences du langage, Larousse Paris, 1994, p120-121.

³ - Halliday and hasan. Language. Context and text: aspects of perspective, oxford, university. Presse, 1989, p 5.

⁴ - جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، تر: عباس صادق الوهاب، القاهرة: 1987، دار الشؤون الثقافية العامة للطباعة والنشر، ص225.

⁵ - Halliday and hasan. Ibid, P 70.

⁶ - ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، تر: كما بشر، ط12. القاهرة: 1981، دار غريب للطباعة والنشر، ص73.

متناسكاً، ومنسجماً بالنسبة للسياق المتلفظ فيه. ومن المؤكد أنّ للسياق دوراً بارزاً في إنتاج وتلقي النص، وهذا ما أدى بالباحث فان ديك إلى أن يجعل السياق "يتعلق بقضايا تأويل الإشارة الإيديولوجية في العالم الخارجي"¹ فهذا تفسير للعلاقة التلازمية بين النص والسياق، لأنّ النص يرتبط بالسياق الذي تحدده ثقافة المجتمع، وانعدامه يفقد النص نصيّته أي أنه يتحول إلى اللانص، بناءً عليه يمكن اعتبار السياق شفرة يستعين بها المحلل/القارئ في تأويل النص، لأنّ السياق يستطيع أن يوضح لنا النقطة التي تمّ التعبير عنها² هذا ما يجعل من السياق في تحليل النصّ عنصراً مشاركاً في إنتاج المعنى، ذلك "أنّ بنية النصّ محكمة بسياق الحال، وهذا السياق يمكن استخدامه ليصنع تنبؤات حول بنية النصّ"³، وبعد هذه الإطلالة النظرية التي حاولنا فيها رصد مفاهيم السياق عند بعض المنظرين، الذين حاولوا الاجتهاد في مضامين السياق وفعاليتها في النصوص، سنحاول أن نلج إلى مفهومه عند تمام حسّان.

2-4- السياق في نظر تمام حسّان: يعد السياق من المفاهيم التي سيطرت على الفكر

اللغوي المعاصر، فهو الإطار الذي تنتظم فيه عناصر النصّ ووحداته اللغوية، والبيئة اللغوية والتداولية التي تأخذ بعين الاعتبار كل العناصر المعرفية التي يقدّمها النصّ للقارئ وهو من الجذر اللغوي (س و ق) والكلمة مصدر (ساق يسوق سوقا وسياقا) فالمعنى اللغوي يشير إلى دلالة الحدث وهو التتابع⁴، الذي يؤكد تمام حسّان، وينظر إليه من ناحيتين أولهما: توالي العناصر التي يتحقق بها التركيب والسبك، والسياق من هذه الناحية يسمى سياق النصّ، والثاني توالي الأحداث التي صاحبت الأداء اللغوي وكانت ذات علاقة بالاتصال ومن ثمّ فهو يسمى سياق الموقف⁵، ليصبح السياق في الدراسات التداولية مجموعة الظروف، التي تحف حدوث فعل التلّفظ بموقف الكلام.

¹ - سعيد حسين بحيري، لونجمان، علم لغة النصّ (المفاهيم والاتجاهات)، ط1. القاهرة: 1997، ص244.

² - Halliday and hasan. Language. Context and text, p 70.

³ - Halliday and hasan. Language. Context and text, P 50.

⁴ - ابن منظور، لسان العرب، مادة (س و ق).

⁵ - تمام حسّان، مقالات في اللغة والأدب، ج2، ص65.

- وإذا كان المقام يشكّل مفهوماً أساسياً لكل دراسة تهتمّ بالجانب التبليغي، نجد فندرليش (Wunderlich) قد قام بحصر العناصر المكونة للمقام وهي¹:
- المشاركون في التبليغ ← المتكلّمون والمستمعون.
 - مكان التفاعل ← الوسط الذي يحصل فيه.
 - القول ← الصفات اللغوية وشبه اللغوية وغير اللغوية.
 - مقاصد المتكلمين.
 - ترقيات كل من المتكلّم والمستمع.
 - مساهمة المشاركين في الموضوع ومعارفهم اللغوية، والمعايير الاجتماعية وشخصياتهم وأدوارهم. لذلك فالمقام هو الذي يتشكّل من مجموعة شروط إنتاج القول وهي الشروط الخارجة عن القول ذاته.

وقد يلتبس مصطلح السياق بمصطلح المقام، وهذا الالتباس ممتدّ بين زمنين وثقافتين، فقد شاع المقام عند العرب قديماً عندما استعملوه في الدراسات البلاغية، في حين استعمل كثير من المحدثين خصوصاً الغربيين مصطلح السياق وإذا نظرنا إلى كلّ منهما، فإننا قد نجد فروقا بين ما كان يقصده البلاغيون العرب وما يقصده التداوليون في البحث اللغوي الحديث²، وهذا ما يبيده تمام حسّان عند تحفظه على تحديد مفهوم المقام عند البلاغيين العرب، فهو يرى أنّ الفيصل في ذلك الاختلاف بين مفهومي المقام والسياق، هو معرفة ما تنطوي عليه الثقافة، ففيها يرتبط كثير من المواقف بالاستعمال اللغوي مما يحدّ من إخضاع المقام للمعيارية التي تلتصق بتعريفات البلاغيين العرب³، وذلك بقوله: "لقد فهم البلاغيون (المقام) أو مقتضى الحال فهماً سكونياً قالبياً نمطياً مجرداً، ثم قالوا لكلّ مقام مقال (...) فهذه المقامات نماذج مجردة، وأطر عامة، وأحوال ساكنة (...) وبهذا يصبح المقام عند البلاغيين سكوني (Static) فالذي أقصده

¹ - الجلاي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر: محمد يحياتن، دط. الجزائر: 1992، ديوان المطبوعات الجامعية، ص40.

² - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص43.

³ - نفس المرجع، ص43.

بالمقام ليس إطاراً ولا قالباً، وإنما هو جملة الموقف المتحرك الاجتماعي الذي يعتبر المتكلم جزءاً منه، كما يعتبر السامع والكلام نفسه، وغير ذلك مما له اتصال بالتكلم (Speech event) وذلك أمر يتخطى مجرد التفكير في موقف نموذجي يشمل كل عملية الاتصال (...). وعلى الرغم من هذا الفارق بين فهمي وفهم البلاغيين للمصطلح الواحد، أجد لفظ المقام أصلح ما أُعبر به عما أفهمه من المصطلح الحديث (Context of Situation) الذي يستعمله المحدثون¹ ومع هذا التحفظ إلا أنه يفضل استعمال مصطلح المقام في النهاية، مع مخالفته العرب في مرجعه، إلا أن مصطلح السياق هو الأنسب للغة التي يراها تمام حسّان، وذلك لدلالته على الممارسة المتصلة للفعل اللغوي الذي يتجاوز مجرد التلفظ بالخطاب، بدءاً من لحظة إعمال الذهن للتفكير في إنتاجه، مما يضمن تحقيق مناسبة التداولية²، لكون تمام حسّان يحرص على أن السياق في مجمله مرتبط بثقافة القارئ أو المتلقي، لكونهما الأساس في فحص الجمل التي توحى لنا في بعض الأحيان أنها غامضة، لأنّ القراءة الأولى بمثابة قراءة ساذجة، لأنها تتوقف عند المعنى الظاهري، وبالتالي لا يزول اللبس إلا بما ترشدنا إليه الظروف المحيطة بإنتاج النص. ومن هنا أضى من الضرورة الوقوف على ظروف إنتاج الخطاب، لمعرفة المعنى الدلالي الحقيقي المراد من الكلام، فالذي يقول لفرسه (أهلاً بالجميلة) بهدف الترويض، يختلف عن مقام الزوج الذي يقول لزوجته هذه العبارة، وحتى في هذه الأخيرة فالمعنى يختلف، حسب السياق فقد يكون للمدح أو الغزل، وربما يكون للتأنيب والتوبيخ³، ونخلص إلى أنّ الوقوف على المعنى المعجمي لكلمتي (أهلاً) و(الجميلة) لا يوصلنا إلى المعنى الدلالي المراد، دون معرفة سياق النص. ويوضح تمام حسّان في مثال آخر عجز المعنى الوظيفي، والمعنى المعجمي على إيضاح المعنى الدلالي، ففي قولنا (يا سلام) فـ(يا) حرف نداء، وكلمة (سلام) اسم من أسماء الله الحسنى فمعنى ظاهر النص أننا ننادي الله سبحانه وتعالى، ولكن في رأيه فإنّ هذه العبارة صالحة لأن تدخل في مقامات اجتماعية كثيرة، ومع كل مقام تختلف النغمة، التي تصحب نطق

¹ - تمام حسّان، الأصول، ص 332.

² - عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 43.

³ - تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 242.

العبارة، فيمكن أن تقال في مقام التوبيخ، أو في مقام الإعجاب، أو في مقام التلذذ، وفي مقامات أخرى كثيرة¹، وبالتالي يكون للمقام دور كبير في توجيه المعنى الدلالي، وإنّ ظاهر النص لا يمدنا بالمعنى الذي يقصده المتكلم والذي يريد إيصاله للمتلقّي، ويقول ستيفن أولمان "السياق وحده هو الذي يوضّح لنا ما إذا كانت الكلمة ينبغي أن تُتخذ على أنها تعبير موضوعي صرف أو أنها قصد بها - أساساً - التعبير عن العواطف والانفعالات"²، فكلمات اللغة تبقى مبهمة دون السياق الذي ترد فيه، فالسياق هو الذي يحدد كلمة (عين) إذا كانت منبع الماء أو حاسة النظر أو معاني أخرى.

ونتوصل من خلال عرض هذه الأمثلة، إلى أنّ دراسة اللغة عند تَمَام حَسَّان تقوم على ضرورة تجاوز مستويات الصياغة اللفظية والنصية - أي ظاهر النص - إلى دراسة الحدث الكلامي، انطلاقاً من دائرة الاتصال الاجتماعي، وهو الانتقال باللغة من مستوى النص كنظام إلى مستوى التواصل، وضرورة فهم النص انطلاقاً من ارتباطه بالسياقات أو التحديدات السياقية.

والمفحص لفكرة تَمَام حَسَّان (دور الفرد في الأداء)³ يستشف أنّ الفرد عنده، بإمكانه أن يكون كاتباً، مرسلًا، متلقياً، ولكن الملفت للانتباه هو كيفية نجاح العملية التواصلية، التي حصرها المؤلف في استثمار الضمائر، وقد يتساءل القارئ أي الضمائر أنسب لزعيم سياسي يلقي خطبته على جمهور العامة من الناس؟ فيعثر على إجابة أدرجها تَمَام حَسَّان في محاولته فهو يشير إلى أنّ ضمير المتكلم (أنا) يعرقل عملية الأداء، من خلال الإحراج الذي يسببه للمتلقّي، لأنّه يتوقّع في اللحظة التي يتلقّى فيها الخطاب أنّ المرسل متسلط ومتكبر في خطابه ويعمد تَمَام إلى استبدال ضمير المتكلم المفرد بضمير الجمع (نحن) الذي يساعد على تحقيق التواصل، لأنّه يرفع التسلط عن المتكلم، ويجعل المتلقّي في نفس منزلته، فالزعيم السياسي يفضل أن يقول في خطبه (نحن نريد أو الشعب يريد) بدل أن يقول (أنا أريد) ولقد أشار بعض

¹ - تَمَام حَسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 345.

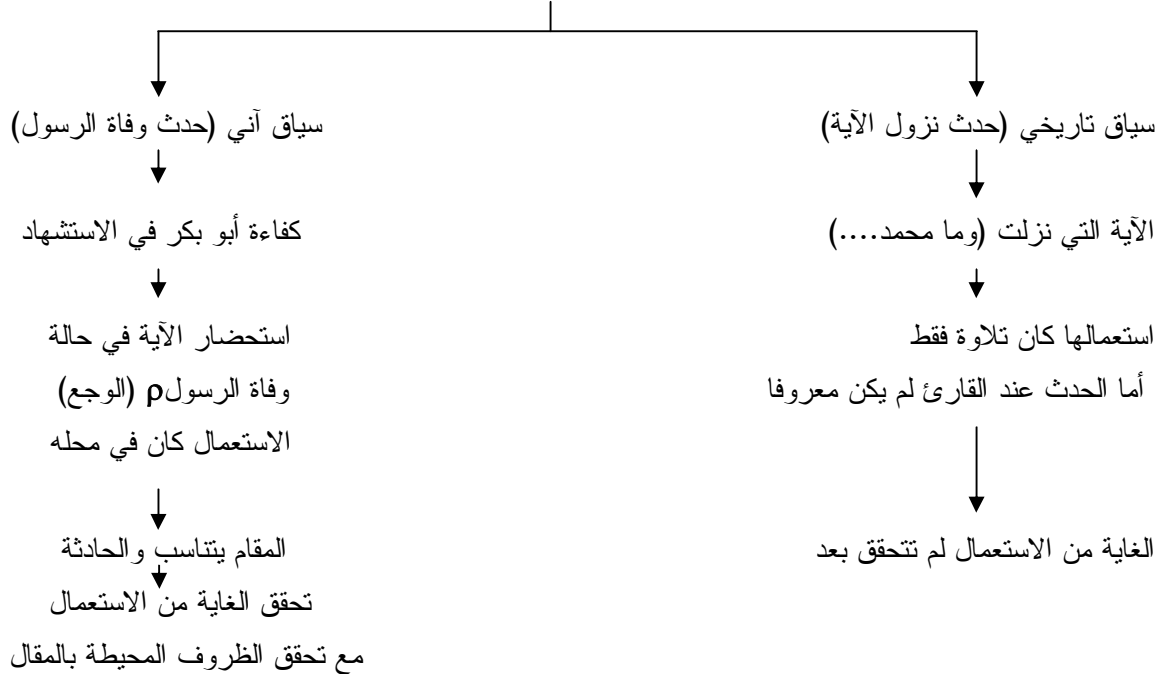
² - ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص 70.

³ - تَمَام حَسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 311.

الباحثين إلى أهمية هذا الضمير، "ولكن (نحن) الجمع تدلّ على تشارك الرأي، وتقاسمه (Partage d'opinion) بين المخاطب والمتلقي..."¹ فضمير الجمع (نحن) يفيد روح الانتماء إلى الجماعة، وبالتالي يتشاركون معه وجهة النظر ويساندونه في ما يقرره.

وهناك قضية أخرى مثيرة للاهتمام كقضية (المقام على سبيل التفريق)² يذهب فيها تمام حسّان إلى أنّ المقام المشهور قد يستعمل للمقام الحالي (الاستشهاد أو الاقتباس) أثناء الحديث ويوضّح ذلك باستحضار سياق تاريخي وتلقيه بسياق آني، نحو ما استشهد به أبو بكر الصديق حين وفاة الرسول ﷺ، بقراءته لقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَصُرَ اللَّهُ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ ﴿١٤٤﴾﴾ [آل عمران: 144] ولقد قال عمر بن الخطاب عند سماعه هذه الآية (والله لكأني لم أسمع هذه الآية من قبل) والملاحظ أن المقام الذي وظّف فيه الاستشهاد كان الأنسب من المقام الذي نزلت فيه الآية.

السياق التفريقي

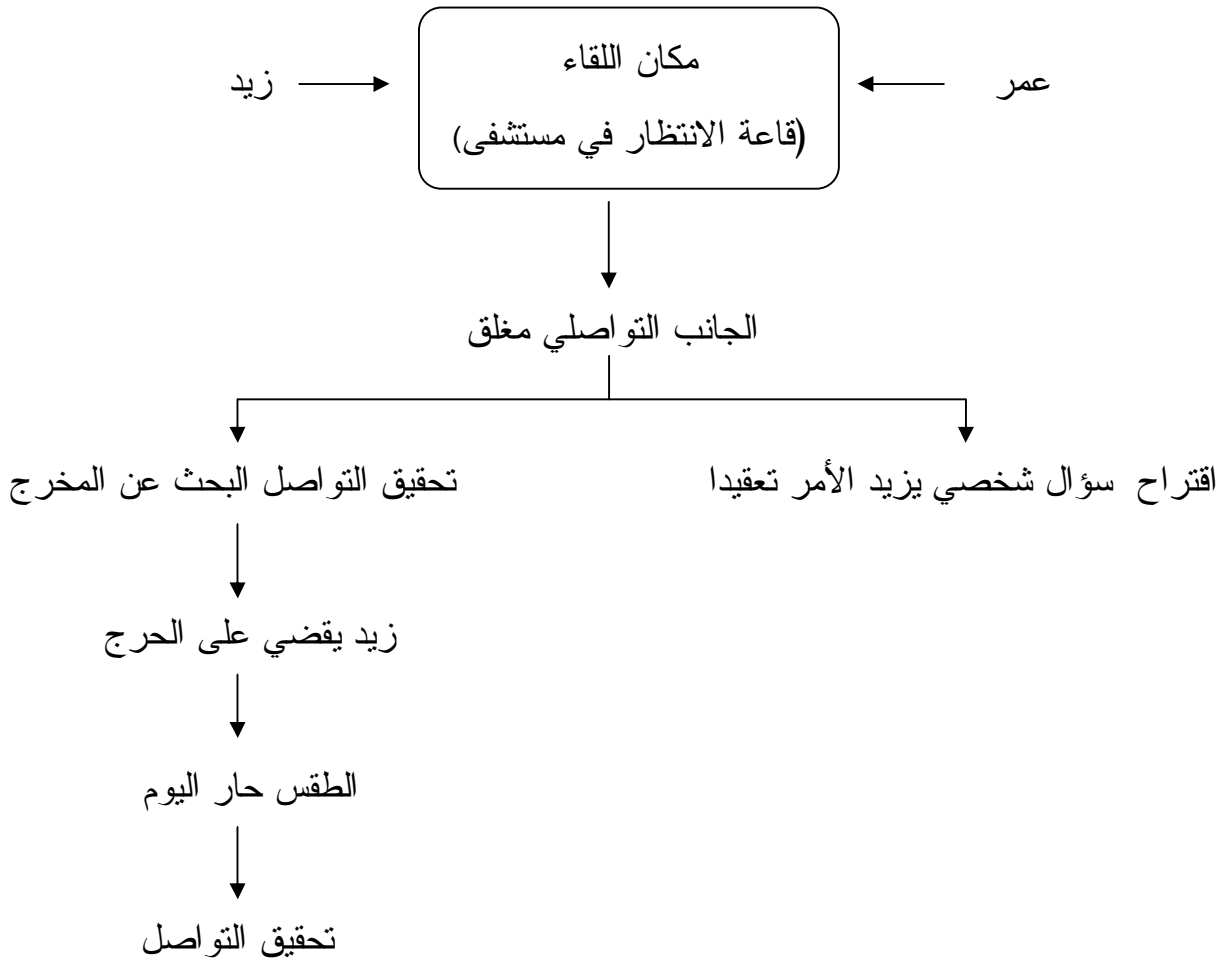


¹ - ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلغظ وتداولية الخطاب، الجزائر: 2005، منشورات مخبر تحليل الخطاب، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، ص161.

² - تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص339.

وإلى جانب هذا اعتبر تمام حسّان بعض المواقف الفردية ضمن المقام ومن ذلك الحوار الداخلي، والدعاء، والصلاة¹، ولقد صرّح بأنّ هذا المقام لا يمتّ بصلة للمقام الاجتماعي، وهذه المواقف وإن عدّها تمام حسّان ضمن المواقف الفردية، غير أنّها تمثّل مقاما اجتماعيا، نظرا لدخولها في نسيج ثقافة اجتماعية، يشترك فيها جميع أفراد المجتمع، ورغم هذه الفردية في التصرف، إلا أنّ هذا المقام يبقى خاضعا لثقافة المجتمع.

وأبعد من هذا يحطّ تمام حسّان بحاله على سياق الموقف بين شخصين² يجمعهما مكان معين ولا تربط بينهما أيّ صلة، فالجانب التواصلّي هنا يبقى معقدا، ولا يزول إلا بتدخل أحد الأشخاص وهذا ما أشار إليه تمام حسّان، وفرض طريقة لإنجاز الجانب التواصلّي، وهي الابتعاد عن الأسئلة الشخصية، ويفضل المواضيع العامة.



¹ - ينظر: تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، 342.

² - نفس المرجع، ص 344.

ونستشف من خلال عرضنا لهذه الآراء التي قدّمها تَمَّام حَسَّان حول السياق، حين أراد معالجة قضية الدلالة في التركيب العربي، أنّه لا يمكن الوصول إلى المعنى الذي يريده المتكلّم والذي يبحث عنه المتلقي، بكلمات مفردة أو جمل خارج إطار صدورها، وإنّما أثناء ربط هذه الجمل بالسياق الذي وردت فيه، ويتجلى المنحى التداولي في آراء تَمَّام حَسَّان، أنّه اهتم في دراسته بالثالوث الذي أصبح هاجس اللسانيات المعاصرة، وهو: المتكلّم، والمتلقي، وظروف إنتاج الخطاب.

ونستخلص ممّا سبق أنّ تَمَّام حَسَّان، حاول أن يؤصّل للدرس اللساني النصّي العربي (لسانيات النص) مستثمرا في ذلك إجراءات هذه النظرية لدى مؤسّسيها في الغرب، وإجراءات أخرى استمدّها من خصوصيات النص العربي، وإذا توقفنا في هذه العبارة كأننا قتلنا مجهود هذا الرجل، ويُفهم أنّه كان مقلدا، وقع فيما وقع فيه الأولون، إلا أنّ تَمَّام حَسَّان كان مبدعا في دراساته، ويتجلى هذا من خلال الخصوصية التي كان يبحث عنها في كل مرة، متمثلة في فحص النصّ القرآني، كيف لا، وهو أكثر النصوص إعجازا.

وتتضح هذه القراءة العميقة التي تمتّع بها تَمَّام حَسَّان، كونه عاتب أصحاب النظرة التقليدية للمقام، الذي كان عندهم قالبا سكونيا، ليضيف تَمَّام للمقام حركية غير معهودة، فالظاهر للعيان أنّه تشبّع من المنابع الأصلية للدرس اللساني الغربي، وكذلك نجده يُلح على ضرورة البحث عن المعنى الدلالي (العميق) وذلك بربطه المقال أو المعنى الوظيفي، بالسياق أو الظروف المحيطة بإنتاج النصّ، ويرفض كلّ تحليل يعتمد على ظاهر النصّ.

خاتمة

خاتمة: وبعد هذه الرحلة الطويلة في فكر تَمَام حَسَّان، عبر الفصول التي يشتمل عليها البحث في سبيل الكشف عن الآراء النَّحْوِيَّة في كتابه **(اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ مَعْنَاهَا وَمَبْنَاهَا)** وكما هو معلوم، فإنَّ أهمية أيِّ بحثٍ إنَّما تتحدَّد بما يسدُّه من الثُّغرات في ميدان موضوعه، وما يجيب عنه من أسئلة كانت معلَّقة قبل إجرائه، وفي تصوري أنَّ هذا البحث قد أجاب عن السؤال الذي طرحه في بدايته، وهو السؤال المتعلق بمدى نجاح تَمَام حَسَّان في إعادة قراءة التراث اللُّغوي العربي القديم، من منظور علم اللُّغَة الحديث، وتقديمه آراء يمكن أن نعول عليها في دراستنا اللُّغوية المعاصرة. وليس من المبالغة في شيء، إذا جزمنا أنَّ تَمَام حَسَّان في كتابه **(اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ مَعْنَاهَا وَمَبْنَاهَا)** قد أرسى نظرية لغوية بيَّنة المعالم، واضحة المقاصد، تتناول اللُّغَة في شموليتها وأبعادها المختلفة، وما يثير الباحث -في كتابه- هو إحساسه بعمق فكر تَمَام حَسَّان الذي لم يكتف بنقد المسائل وتفنيدها، وإظهار جوانب النقص فيها، وإنَّما قدَّم البديل الذي يراه صالحاً لتدارك النقائص التي رصدها في النظرية اللُّغوية العربية القديمة.

وبعد هذا، فقد أفضى البحث إلى النتائج الآتية:

- النَّحْوُ الْعَرَبِيُّ لَا يَتَعَارَضُ وَمَبَادِئُ اللَّسَانِيَّاتِ، مِمَّا يُوَكِّدُ بِالْحَاحِ إِمْكَانِيَّةَ إِعَادَةِ وَصْفِ اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَدِرَاسَتَهَا فِي ضَوْءِ مُسْتَجِدَّاتِ الْبَحْثِ اللَّسَانِيِّ الْعَامِ.
- إِنْ مَرَحَلَةَ انْتِقَالِ الْفِكْرِ اللَّغَوِيِّ الْعَرَبِيِّ -الوصفي البنوي خاصة- إِلَى الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ يَعْذُّ مَوَاجَهَةَ حَقِيقِيَّةَ بَيْنِ التَّرَاثِ اللَّغَوِيِّ الْعَرَبِيِّ الْقَدِيمِ، وَبَيْنَ هَذَا الْوَاوَدِ الْجَدِيدِ، الْمَتَسَلِّحِ بِنَظَرِيَّاتٍ عِلْمِيَّةٍ وَمَنَاهِجٍ تَحْلِيلِيَّةٍ غَرِيبَةٍ عَنِ التَّرَاثِ اللَّغَوِيِّ الْقَدِيمِ؛ حَيْثُ أَسْيءُ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَحَاوَلَاتِ الْفَاشِلَةِ الَّتِي سَعَى أَصْحَابُهَا تَطْبِيقَهَا عَلَى اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.
- إِنْ اللَّسَانِيَّاتِ الْعَرَبِ الْمَحْدَثِينَ لَمْ يَسْتَمْتَرُوا الْمَنْهَجَ الْبَنَوِيَّ الْوَصْفِيَّ، فِي بِنَاءِ نَمَازِجٍ جَدِيدَةٍ لَوْصَفِ اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَإِنَّمَا حَصَرُوا عَمَلَهُمْ عَلَى نَقْدِ التَّرَاثِ اللَّغَوِيِّ الْقَدِيمِ انْتِقَالًا مِنْ مَبَادِئِ اللَّسَانِيَّاتِ الْحَدِيثَةِ، وَيُظْهِرُ هَذَا جَلِيًّا فِي أَعْمَالِ إِبْرَاهِيمِ أَنْيَسَ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ أَيُّوبَ، وَتَمَامِ حَسَّانِ خَاصَّةً، غَيْرَ أَنَّ هَذَا الْأَخِيرَ تَجَاوَزَ النَّقْدَ إِلَى مَحَاوَلَةِ الْإِسْتِفَادَةِ مِنْهَا فِي دِرَاسَتِهِ لِلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَنَقَدَ الْمَوْرُوثَ الْعَرَبِيَّ الْقَدِيمَ، وَحَلَّلَ اللَّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ وَفَقَّ إِجْرَائَاتِ الْمَنْهَجِ الْوَصْفِيِّ

البنوي، وطبّق النظرية اللغوية الغربية عليها، ويكون بهذا قد تفرّد عن غيره من الباحثين، الذين اقتصرُوا على النقد.

- كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) لتّمّام حسّان، يعدّ أجراً محاولة ليس في نظر صاحبها فقط، وإنّما في نظر الكثير من الدارسين المنصفين؛ إذ لم يكن وليد الصدفة والارتجالية، ولم تكن ولاته ولادة قيصريّة، وإنّما كان نتاج زمن طويل من إعمال العقل والتمعن في دقائق الظاهرة اللغوية العربيّة.

- تعرّض النحو العربي القديم لنقد عنيف من قبل تّمّام حسّان، بناء على مبادئ المنهج الوصفي البنوي، كنقده لمنهجهم في الدراسة، ونقده لمعالجتهم بعض الأبواب النحوية، غير أنّه تعجّل في الكثير من أحكامه؛ كون بعض الجوانب التي مسّها نقده، صارت من الركائز التي لا يمكن الاستغناء عنها في الدرس اللساني المعاصر، وبعضها الآخر وقع فيها؛ إذ درس اللغة العربيّة الموجودة في كتب النحاة، فخالف بذلك مبدأ أساس من مبادئ المنهج الوصفي وهي الدراسة الآنيّة (Synchronique) للغة مرحلة معيّنّة.

- طرّح تّمّام حسّان لجملة من الأسس، أقام عليها تقسيمه الجديد للكلم، منها ما يعود إلى المبنى (العلامة الإعرابية، الرتبة، الصيغة، الجدول، الإلصاق، التضام، والرسم الإملائي) ومنها ما يرجع إلى المعنى (التسمية، الحدث، الزمن، التعليق، والمعنى الجملي) وهذا ما حدّد إدراج بعض الكلمات في أقسام جديدة، كانت محل حيرة النحاة في تصنيفها، ليخلص تّمّام حسّان إلى تقسيمه السباعي للكلم (الاسم، الصفة، الفعل، الضمير، الخالفة، الظرف، والأداة)، وتبيّن من خلال تعرّضنا لأقسام الكلم، أنّ هناك خلافاً في التقسيم، سواء بين النحاة القدامى أو المحدثين ممن حاول تقديم مقترح جديد يفي بكلمات اللغة العربيّة، غير أنّ ما يحسب لتّمّام حسّان أنّه قدّم تقسيماً موضوعياً اعتماداً على أسس دقيقة وواضحة، وهو التقسيم الذي يضع حداً للخلاف القائم بين النحاة في تصنيف بعض الكلمات في ظل القسمة الثلاثيّة.

- كان تّمّام حسّان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) يمدّ يداً إلى التراث مقوماً له ليستقي مما توصل إليه القدامى ما ينفعه في دراسة اللغة، ويمدّ اليد الأخرى إلى نظرية (فيرث) لينظّم بها أفكار القدامى، لذلك لم يكن تراثياً صرفاً ولا حداثياً صرفاً، بل هو نموذج (تراثي

حدثي) في الوقت نفسه؛ حيث لا يحسّ القارئ للكتاب بالغبية عن التراث ولا بالقطيعة مع الحداثة.

- عدول تَمّام حَسّان عن الكثير من آرائه النقدية، التي تنبأها في بداية مسيرته العلمية وانتقاله من مرحلة نقد التراث إلى مرحلة الإشادة به؛ حيث يظهر ذلك جلياً في دراساته المتأخرة، نحو ما نجده في كتابي الخلاصة النحوية والبيان في روائع القرآن.

- تصوّر تَمّام حَسّان لخمسة أسس يقوم عليها النظام النحوي؛ مجموعة من المعاني النحوية العامة، و مجموعة من المعاني النحوية الخاصة، وطائفة من العلاقات التي تربط هذه المعاني، ومجموعة من القرائن الصوتية والصرفية، ومجموعة من القيم الخلافية، وهي تعمل مجتمعة للوصول إلى المعنى الدلالي، فهناك معانٍ نحوية نعبر عنها بمبانٍ نحوية تربطها علاقات ربطاً إيجابياً كالنسبة والإسناد، والفروق التي تربطها سلباً (القيم الخلافية).

وما يمكن أن نسجّله فيما يتعلق بنظرية تضافر القرائن عند تَمّام حَسّان أمرين هما:

- الأول: إنّ التحليل النحوي يمكن أن يستغني عن المعنى المعجمي، الذي عدّه قائمة لا نظام، وبناء على هذا أقصى قرينة التوارد، واكتفى بقرينتي التلازم والتنافي.

- الثاني: استعماله مصطلحات مختلفة المصدر، فمنها ما كان متداول عند النحاة القدامى بمفاهيمها المعروفة كالإسناد، والنسبة، والتبعية، والعلامة الإعرابية، والرتبة، أو استعماله هذه المصطلحات مع تغيير مفاهيمها، كالتخصيص الذي عرف في النحو العربي بمعنى التحديد والتعيين، أمّا مفهوم التخصيص عند تَمّام فغير ذلك، فهو علاقة سياقية كبرى أو قرينة معنوية تنفرع منها قرائن أخص، كما أخذ مصطلحات قال بها الأصوليون، ثم استعمالها النحاة فيما بعد ومنها: (التضام والقرينة) وأخيراً يبدع مصطلحاً جديداً لم يرد عند القدامى، كمصطلح النغمة.

- إنّ العامل عند تَمّام حَسّان يبقى قاصراً عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية وقد جاء لتوضيح قرينة لفظية واحدة، وتأتي القرائن متضافرة لتوصلنا إلى المعنى، وما يمكن أن نسجّله في هذه النقطة، إنّ تضافر القرائن التي نادى بها تَمّام حَسّان ضرب آخر من العامل وأنّه استبدل عاملاً بعامل آخر، يكون أكثر صعوبة من الأول فبعدما كان الاتكاء على العلامة الإعرابية بمفردها للوصول إلى المعنى، أصبح لزاماً علينا الاعتماد على مجموعة من القرائن

كما لاحظنا نوعاً من التناقض والتردد في موقف تَمَام حَسَّان من العامل، بل يظهر جلياً للدارس قوله بالعامل والعامل اللفظي منه خاصة، في كتاب الخلاصة النحوية.

- لا يخفى تأثر تَمَام حَسَّان في دراسة اللُّغة بفكرة (النظم) عند عبد القاهر الجرجاني وبفكرتي (المقال) و (المقام) اللتين ربط بينهما البلاغيون في مقولتين شهريتين هما: (لكل مقام مقال) و (لكل كلمة مع صاحبها معنى) ونلاحظ أنه أصبغ مصطلح المقام صبغة حدائثة وذلك بجعله موقفاً متحركاً، على عكس الاستعمال القديم الذي رأى تَمَام أنه عبارة عن قالب وإطار تغيب فيه علاقة المتكلم بالسامع في عملية الاتصال.

- انطلاق تَمَام حَسَّان في تناوله قضية الزَمَن في اللُّغة العربية على خلفية التقسيم الموجود في اللُّغة الإنجليزية؛ حيث فرّق بين الزمن الصرفي والزَمَن النَّحوي، وخلص إلى ستة عشر زمن باعتبار الجهة، ولكن رغم نقده لتقسيم القدامى، إلا أنه لم يقدم بديلاً للمصطلح، وأبقى على الصيغ نفسها، على الرغم من ملاحظته حول دلالة الصيغ على كلِّ الأزمنة، وما للسياق من دور في توجيه الزمن، ومحاولة تَمَام يعوزها التطبيق، فهي دراسة نظرية اقتراحية؛ إذ هناك فرق بين ما يفرضه منطق العقل، وبين الاستعمال اللغوي في الواقع.

- يعدّ كتاب (اللُّغة العربية معناها ومبناها) لتَمَام حَسَّان حلقة وصل بين نحو الجملة ونحو النَّص؛ إذ حاول تَمَام حَسَّان أن يكشف عن أدوات الربط في النَّص العربي، كما تتبع العلاقات المعنوية فيه، ويكون بذلك قد أولى عناية كبيرة بظاهرة الاتساق والانسجام استمدّها من خصوصية النَّص العربي.

- ومن خلال دراستنا هذه توصلنا إلى حقيقة مفادها، إنَّ تَمَام حَسَّان كان في (كتابه اللُّغة العربية معناها ومبناها) يسعى للوصول إلى المعنى في التركيب العربي، ويبحث عنه في كل مستوى من مستويات اللُّغة؛ فبحث في الأصوات والصرف والنحو (المعنى الوظيفي) وسكب فيه الكلمات (المعنى المعجمي) فلم يتوصل إلى المعنى، وثمّ ربط كل هذا بالسياق، فكان له ما أراد، وحقّق ما لم يحقّقه من سبقوه في تناول قضية المعنى.

- وبعد عرضنا لمراحل فكر تَمّام الوصفي وأثره الواضح في الدراسات اللاحقة به، ورغم ما قلناه عن فكره، إلا أنه لا يقلل من أهميته، ويكفي أن نقول فيه أنه الفكر الوحيد الذي استطاع أن يكون مدرسة وصفية لسانية عربية ترامت أطرافها في أرجاء الوطن العربي كافة. ويبقى كتاب تَمّام حسان يشعّ بمعارف لسانية عديدة، وإنّ دراسة واحدة لا تكفي من أجل بلورة أفكاره، وقراءته قراءة متعمقة، ولا يزال كتاب **(اللغة العربية معناها ومبناها)** يحتفظ بثراء معرفي ذي قيمة كبيرة يغتني به الدارسون والباحثون، الذين يسعون إلى إحداث وثبة لسانية عربية حديثة، يكون مبدؤها ربط الموروث العربي القديم بالنظريات الغربية، في توأمة منهجية دقيقة.

قائمة المصادر والمراجع:

أ- القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.

ب- المعاجم العربية:

- 1- ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرون، القاهرة، دار المعارف.
- 2- الشريف الجرجاني، التعريفات، لبنان: 1985، مكتبة لبنان.
- 3- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، ط4. القاهرة: 2004، مكتبة الشروق الدولية.

ج- المصادر والمراجع:

- 1- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ط5. مصر: 1984. مكتبة الأنجلو المصرية.
- _____ من أسرار اللغة، ط7. القاهرة: 1994 مكتبة الأنجلو المصرية.
- 2- إبراهيم السامرائي، الفعل وزمانه وأبنيته، ط4. القاهرة: 1986، مؤسسة الرسالة.
- 3- ابن الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين تحقيق ودراسة: جودة مبروك محمد مبروك، ط1. القاهرة: 2002، مكتبة الخانجي.
- 4- ابن خلدون، المقدمة العبر وديوان المبتدأ و الخبر في أيام العرب والعجم ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية.
- 5- ابن يعيش، شرح المفصل، صحح وعلق عليه مشيخة الأزهر، بامر المشيخة إدارة الطباعة المنيرية، ج1.
- 6- أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، ط3. بيروت: 1979، دار النفائس.
- 7- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط2. الكويت: 2007، دار الكتب العلمية، ج1.
- 8- الراغب الأصفهاني المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد سيد كيلاني لبنان، دارا المعرفة.
- 9- إلهام أبو غزالة ، علي خليل حمد، مدخل إلى علم لغة النص، تطبيقات لنظرية روبرت ديوجراند وولفجانج دريسلر ط2. مص: 1999 الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- 10- امحمد الملاح، الزمن في اللّغة العربية بنياته التركيبية والدلالية، ط1. الجزائر: منشورات الاختلاف، 2009.
- 11- أنيس فريحة، نظريات في اللّغة، ط2، لبنان: 1981، دار الكتاب اللبناني بيروت.
- 12- تمام حسّان، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو- البلاغة- فقه اللّغة) القاهرة: 200، عالم الكتب.
- _____ اجتهدات لغوية، ط1، القاهرة: 2007، عالم الكتب.
- _____ البيان في روائع القرآن (دراسة لغوية أسلوبية للنص القرآني) ط1. القاهرة: 1993، عالم الكتب.
- _____ الخلاصة النّحوية، ط1. قاهرة: 2000، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة.
- _____ اللّغة العربية معناها ومبناها، دط. المغرب: 1994، دار الثقافة.
- _____ اللّغة بين المعيارية والوصفية، ط4. القاهرة: 2001، عالم الكتب.
- _____ مقالات في اللّغة والأدب، ط1. القاهرة: 2006، عالم الكتب ج1 وج2.
- _____ مناهج البحث في اللّغة، دط، مصر: 1989، مكتبة النّسر للطباعة.
- 13- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النّحو، ط1. دائرة المعارف النظامية.
- 14- حافظ إسماعيلي علوي، اللّسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقّي وإشكالاته، ط1. لبنان: 2009. دار الكتاب الجديد.
- 15- حلمي خليل، العربية وعلم اللّغة البنيوي دراسة في الفكر اللّغوي العربي الحديث دط. مصر: 1996، دار المعرفة الجامعية.
- 16- - زهية حمو الحاج، لسانيات التلقّف وتداولية الخطاب، الجزائر: 2005 منشورات مخبر تحليل الخطاب، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع.

- 17- سعد عبد العزيز مصلوح، في اللسانيات العربية المعاصرة دراسات ووثائق ط1. القاهرة: 2004، عالم الكتب.
- 18- سعيد حسن بحيري، علم لغة النص (المفاهيم والإجراءات) ط1. القاهرة: 1993 مكتبة الأنجلو المصرية.
- 19- سعيد حسين بحيري، لونجمان، علم لغة النص (المفاهيم والاتجاهات)، ط1 القاهرة 1997.
- 20- سيوييه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3، مصر: 1988، مكتبة الخانجي.
- 21- الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنيوية دراسة تحليلية ابستمولوجية، دط. الجزائر: 2001، دار القصة للنشر.
- 22- عاطف مذكور، علم اللغة بين التراث والمعاصرة، القاهرة: 1987، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- 23- عبد الجبار توامة، زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته دراسات في النحو العربي ط3. الجزائر، 1994 ديوان المطبوعات الجامعية.
- 24- عبد الحميد جحفة، دلالة الزمن في العربية دراسة النسق الزمني للأفعال، ط1. المغرب: 2006، دار توبقال للنشر سلسلة المعرفة اللسانية.
- 25- عبد الرحمن حسن العارف، تمام حسن رائدا لغويا، ط1. كتاب تذكاري، القاهرة: 2002 عالم الكتب.
- 26- عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ط1. القاهرة: 1957، مكتبة الأنجلو المصرية.
- 27- عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، دط. تونس والجزائر: 1986 الدار التونسية للنشر، والمؤسسة الوطنية للكتاب.

- 28- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ط3. الدار البيضاء: 1993، دار طوبقال للنشر، ج1.
- 29- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاعر، ط5. القاهرة: 2004، مكتبة الخانجي.
- 30- عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ط1. بيروت: 2004، دار الكتاب الجديد المتحدة.
- 31- عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، ط1. الكويت: 1985 دار القلم للنشر والتوزيع.
- 32- عبده الراجحي، النحو العربي والدّرس الحديث بحث في المنهج، بيروت: 1979، دار النهضة العربي للطباعة والنشر.
- 33- عز الدين المجذوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ط1. تونس: 1998، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع وكلية الآداب والعلوم الإنسانية - سوسة.
- 34- عطا محمد موسى، مناهج الدّرس النحوي في العالم العربي، ط1. الأردن: 2002، دار الإسراء للنشر والتوزيع.
- 35- علي آيت أوشان، السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة، ط1. الدار البيضاء: 2000، مطبعة النجاح الجديدة.
- 36- علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، ط9. مصر: 2004، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
- 37- فؤاد حنا ترزي، في أصول اللغة والنحو مطبعة دار الكتب، بيروت: 1969.
- 38- الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، الدار البيضاء: 1985، دار طوبقال، ج1.
- 39- فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ط1. القاهرة: 2000، دار ابن حزم.

- 40- فاضل مصطفى الساقى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، القاهرة: 1977 مكتبة الخانجي.
- 41- فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث دراسة في النشاط اللساني العربي، ط1. مصر: 2004، اترك للطباعة والنشر والتوزيع.
- 42- مازن الواعر، دراسات لسانية تطبيقية، ط1. دمشق: 1989، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.
- 43- مالك يوسف المطلبي، الزمن واللغة، دط، مصر: 1986، الهيئة المصرية للكتاب.
- 44- محمد الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، ط1. الرباط: 2010 دار الأمان.
- 45- محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ط: 02. لبنان: 1971-2008، دار الكتب العلمية.
- 46- محمد باقر الصدر، دروس في علم الأصول، ط2. لبنان: 1986، دار الكتاب البناني.
- 47- محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ط1. الدار البيضاء: 1991 المركز الثقافي العربي.
- 48- محمد عبد الرحمن الريحاني، اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية مصر: 1997، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.
- 49- محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، ط2. لبنان: 2007، دار المدار الإسلامي.
- 50- محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، بيروت: 1988، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- 51- محمود السعران، علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي، بيروت، دار النهضة العربي.

52- مصطفى النحاس، دراسات في الأدوات النحوية، ط1، الكويت: 1979، شركة الربيعان.

53- مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر الأسس النظرية والمنهجية، جامعة الحسن الثاني عين الشق كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم:4، المغرب: 1998، مطبعة فضالة،
_____ اللسانيات في الثقافة العربية حفريات النشأة والتكوين، ط1.

المغرب:2006 شركة النشر والتوزيع المدارس، ص143.

54- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط2. بيروت: 1986، دار الرائد العربي، ص147.

د- الكتب المترجمة:

1- الجلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر: محمد يحياتن، دط. الجزائر: 1992، ديوان المطبوعات الجامعية.

2- جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، تر: عباس صادق الوهاب، طباعة ونشر دار الشؤون الثقافية العامة "أفاق عربية" 1987.

3- روبرت دي بوجراند وولفغانغ دريسلر، مدخل إلى علم لغة النص، تر: إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد، ط1. القاهرة: 1993، مطبعة دار الكتاب.

4- روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، تر: تمام حسّان، ط2. القاهرة: 2007، عالم الكتب.

5- ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، تر: كما بشر، ط12. القاهرة: 1997، دار غريب للطباعة والنشر.

6- فرانسوار أرمينكو: المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، دط، مركز الإنماء القومي.

د- المقالات:

- 1- تَمَّام حَسَّان، "القرائن النَّحْوِيَّة وإِطْرَاح العَامِل والإِعْرَابِيْنَ التَّقْدِيرِي والمَحَلِّي مجلَّة اللِّسَان العَرَبِي"، الرِّبَاط: 1974 مج 21، ج 1.
- 2- تَمَّام حَسَّان، "تَعْلِيم النَّحْو بَيْن النَّظَرِيَّة وَالتَّطْبِيق"، مجلَّة المَنَاهِل المَغْرِبِيَّة، الرِّبَاط: 1988، وزارة الدولة للشؤون الثقافية، العدد 8، ص 118-121.
- 3- تَمَّام حَسَّان، "نَحْو الجُمْلَة وَنَحْو النِّص"، مَحَاضِرَة أَلْقِيَت ضَمْن النِّشَاطِ الثَّقَافِي لِمَعْهَد اللُّغَة العَرَبِيَّة بِجَامِعَة أُم القُرَى 1414هـ، مَقَال غَيْر مَنشُور.
- 4- عبد الرحمن طه، "البحث اللساني والسميائي"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط: 1981.
- 5- عثمان بن طالب، "البرغماتية وعلم التراكيب بالإسناد إلى أمثلة عربية"، سلسلة اللسانيات، الجامعة التونسية، تونس: 1986، المطبعة العصرية، ع 6.
- 6- محمد أبو المكارم قنديل، "مزاعم التجديد في النحو العربي" مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة، مصر: 1988، العدد 1.
- 7- محمد صاري، "قراءة في الكتابة اللسانية العربية الحديثة"، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، الأردن: 2008، المجلد 4، العدد 4.
- 8- محمد صلاح الدين الشريف، "النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تَمَّام حَسَّان اللُّغَة العَرَبِيَّة مَعْنَاهَا وَمَبْنَاهَا"، حَوَالِيَات الجَامِعَة التُّونِسِيَّة، ع 17، 1989.
- 9- مصطفى غلفان، "النحو العربي واللسانيات أية علاقة؟" مجلة فكر ونقد العدد 72.
- 10- نعمان عبد الحميد بوقرة، "الكتابة اللسانية العربية من الرؤية الغربية إلى التأصيل الإسلامي للمنهج قراءة وصفية في صور التلقي ونماذج الصياغة"، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Halliday and hasan. Language. Context and text: aspects of perspective, oxford, university. Presse, 1989.
- 2- J. Dubois et autre : Dictionnaire de linguistique, et des sciences du langage, Larousse Paris, 1994.
- 3- Malmberg Bertil, Les nouvelles tendances de la linguistique générale, P U F. Paris : 1968.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

01مقدمة

الفصل التمهيدي:

الاتجاه البنوي الوصفي في اللسانيات العربية

- 09 1- علاقة اللسانيات بالنحو
- 12 2- المنهج الوصفي البنوي في اللسانيات الغربية
- 13 3- ميلاد الاتجاه الوصفي البنوي في اللسانيات العربية
- 16 أولاً: عبد الرحمن أيوب ونقد التراث النحوي العربي
- 18 ثانياً: محمود السعران والتحليل البنوي للغة
- ثالثاً: تمام حسان بين النقد والتحليل وتطبيق النظرية اللغوية الحديثة على
- 19 على اللغة العربية
- 20 1- الوصفية ونقد التراث اللغوي
- 21 2- التحليل البنوي للغة
- 22 3- تطبيق النظرية اللغوية الحديثة على اللغة العربية
- 22 3-1- التعريف بكتاب اللغة العربية معناها ومبناها
- 26 3-2- آراء الباحثين حول كتاب اللغة العربية معناها ومبناها

الفصل الأول:

تمام حسان ونقد النحو العربي

- 33 1- قراءة التراث النحوي من منظور علم اللغة الحديث
- 33 1-1- الاتجاه إلى المبني
- 37 1-2- التحديد المكاني والزمني للفصاحة
- 39 2- أقسام الكلم
- 40 1-2- التقسيم الرباعي للكلم
- 42 2-2- التقسيم السباعي للكلم
- 43 أولاً: الاسم
- 47 ثانياً: الصفة

49 ثالثا: الفعل
51 رابعا: الضمير
53 خامسا: الخوالف
54 سادسا: الظرف
56 سابعا: الأداة
59 3- لتحوّل اللّساني في فكر تَمّام حسان

الفصل الثاني:

الأراء النحوية في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها

62 1- أسس النظام النحوي عند تَمّام حسان
66 2- القرائن اللغوية
71 3- قرائن التعليق عند تَمّام حسان
72 أولا: القرائن المعنوية
72 1- الإسناد
73 2- التخصيص
75 3- النسبة
75 4- التبعية
75 ثانيا: القرائن اللفظية
76 1- العلامة الإعرابية
77 2- الرتبة
78 3- مبنى الصيغة
80 4- المطابقة
80 5- الربط
81 6- التضام
82 7- الأداة
83 8- النغمة أو التنغيم
84 4- فكرة تضافر القرائن عند تَمّام حسان
86 5- الترخص في القرينة
89 6- إطار العامل النحوي

92	7- الزّمن الصرفي والزّمن النّحوي
92	1-7- معالجة النّحاة القدامى للزّمن
94	2-7- الزّمن عند اللّسانيين العرب المحدثين
95	3-7- الزّمن الصرفي والزّمن النّحوي عند تّمّام حسّان
98	5-7- الجهة عند تّمّام حسّان
102	8- آراء تّمّام حسّان لتيسير النّحو العربي

الفصل الثالث:

موقع آراء تّمّام حسّان في الدّرس اللّساني المعاصر

107	1- تّمّام حسّان ومحاولة التّأصيل للدّرس اللّساني النّصي العربي
110	1-1- نحو الجملة ونحو النّص في نظر تّمّام حسّان
113	2-1- عناصر تحقق النصية عند تّمّام حسّان
114	1-2-1- الاتّساق (السبك)
120	2-2-1- الانسجام (الالتحام)
124	2- المنحى التداولي في آراء تّمّام حسّان النّحوية
124	1-2- الجانب التواصلي في الدراسات العربية القديمة
127	2-2- المعنى الدلالي عند تّمّام حسّان
131	3-2- السياق وأهميته في الكشف عن المعنى
132	4-2- السياق في نظر تّمّام حسّان
140	الخاتمة
145	قائمة المصادر والمراجع
154	فهرس الموضوعات